الاستبعاد الإجتماعى كأحد الأبعاد الرئيسية لمشكلة الفقر فى الريف المصرى

الباحث الرئيسى

أ.د/ ماجدة قطب على

رئيس بحوث متفرغ - قسم بحوث المجتمع الريفى

الفريق البحثى

أ.د/ سونيا محى الدين نصرت	رئيس بحوث - رئيس قسم بحوث المجتمع الريفى
أ.د/ محسن بهجت محمد	رئيس بحوث متفرغ - قسم بحوث المجتمع الريفى
أ.د/ مصطفى ابراهيم ديكو	رئيس بحوث متفرغ - قسم بحوث المجتمع الريفى
د/ كمال صادق النجار	باحث أول - قسم بحوث المجتمع الريفى
د/ حنان مكرم فرج	باحث - قسم بحوث المجتمع الريفى
د/ محمد صابر الصباغ	مدرس التنمية البشرية - كلية الثروة السمكية - جامعة السويس

مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها

الباب الأول:

يحتوى الباب الأول على كل من مقدمة الدراسة ،ومشكلة الدراسة ،وأهدافها وفروضها وأهميتها العلمية والتطبيقية ، وخطة الدراسة ، وفيما يلي عرضاً لمحتويات هذا الباب .

المقدمة :

يعد الحرمان والفقر في المجتمعات من أهم الأسباب التي تفجر ثورات الشعوب بحثاً عن المساواة والعدالة الاجتماعية التي تمكن الأفراد في هذه المجتمعات من المشاركة في أنشطة الحياة بمجتمعاتهم لتحقيق التنمية الإنسانية، هذه التنمية الإنسانية ترتكز على محورين أساسيين متكاملين هما: الارتقاء بجودة حياة الناس، ومشاركة الناس في الارتقاء بحياتهم بحيث تشمل هذه المشاركة جميع فئات المجتمع : أثرياء، وفقراء، ذكور وإناث، مسلمين ومسيحيين ، قطاع حكومي وقطاع أهلي. (٤٢: ٢٠٠٦)

وقد شهد العالم تحولات اجتماعيه واقتصاديه في السنوات الأخيرة فتخلت الدول عن توجيه الاقتصاد الوطني والاتجاه إلي خصخصة مشاريع القطاع العام، وقد أدت الخصخصة وتخاذل الدول فى المحافظة على أصول ممتلكاتها إلي العديد من العواقب الاجتماعية مثل الفقر، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض وتدهور البيئة وبذلك يدفع الأفراد الثمن باهظا لغياب الأنصاف والعدالة الاجتماعية ،حيث تفاقمت البطالة وازدادت اللامساواه في توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية.(٢٠٠٧:٤٠) ،فازداد الفقراء فقراً وازداد الأثرياء ثراءاً. وأصبحت هذه الدول غير قادرة على مواجهة متطلبات هذه التحولات الاقتصادية وتحمل أعبائها من ارتفاع في معدلات الفقر ونسبة البطالة .

وعلى الرغم من أن هذه الدول كانت تسعى للتغلب على مشكلة البطالة عن طريق جذب الاستثمار و تقديم تنازلات وإعفاءات متزايدة، ومنح المساعدات المالية لأصحاب الثروة على أمل إغرائهم للاستثمار في اقتصاد بلادهم لكن ذلك لم يؤدى لخفض نسبة البطالة والفقر وتبين أن هذه الدول كانت تركض وراء سراب لا نفع منه بل تفاقمت البطالة والفقر في هذه الدول باستمرار.

وفى الحالة المصرية استندت أجندة التكيف الاقتصادي في فترة التسعينيات إلي أن التحرر

السريع للاقتصاديات والنظم السياسية سوف يؤدى إلي نمو اقتصادي متجدد، وأن الرفاه الاجتماعي سيتيح ذلك بحكم الضرورة (٢١: ٢٠٠٤) ، ولكن ما اتخذته الدولة من تحرير الزراعة المصرية من سيطرة الدولة في مجالات الأسعار و التسويق للاستفادة من الميزة النسبية في مجال التصدير عزز الفوائد في جانب كبار التجار ، وأكد علي فجوة الحرمان داخل الريف وبينه وبين المدينة، مما أدى بدوره إلي اختزال إشباع الحاجات الأساسية في المأكل والمشرب دون التعليم، والصحة، وغيرها من مفردات التنمية البشرية (٢٦ :١٩٩٢) .

ويشير تقرير التنمية البشرية (٤١ :٢٠١٠) إلي أن فقراء مصر جيل بعد جيل تعرضوا للاستبعاد وحرموا من الحقوق التي تثبت أنها تستطيع كسر حلقة الفقر ، وفى الواقع مازالت مصر متأخرة ضمن البلدان متوسطة الدخل ، فقد قامت العديد من دول العالم بالنهوض بالمستويات الأساسية مثل الصحة ، والتعليم، والتغذية لمعظم الفئات المتضررة من السياسات الاقتصادية المجحفة، ومازال أمامنا الطريق طويل وفى حاجة لحزمة من الإجراءات والقوانين التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع لأن المجتمع الذي يتباعد فيه أفراده ويستبعدون من المشاركة في أنشطة الحياة المختلفة، لا يمكن أن يحقق التنمية الإنسانية المنشودة.

ومن هنا يتبين أن الاهتمام بدراسة الاستبعاد الاجتماعي أنما يصدر من توجه إنساني متقدم، كما نعلم فإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية قد اجتازت في تطورها المعاصر مراحل متباينة ، وعدلت أهدافها وغيرت من خططها وبرامجها مرات كثيرة ، حيث سعت أولا إلي تراكم الثروة وجعلته هدفاً للمجتمع ، ورأت فيه سعادة الفرد والمجتمع ، ثم تبينت أن المال وحده دون قيم توجهه وعلم يرقيه وصحة تعرف كيف تستفيد منه سيكون نجاحا منقوصاً، ومن هنا اتجهت الحكومة إلي تنمية البشر ورفع مستواهم المعرفي ، والصحي والأخلاقي .باعتبار أن ذلك أساس كل نهضة وشرط كل سعادة ولكن غياب العدالة ، وتفاقم اللامساواة في الانتفاع بثمرات ذلك شدها يميناً ويسارا ، وعادت أخيرا تستعيد بعدها الإنساني ، وتركز على تحقيق السعادة للجميع عن طريق التنمية الإنسانية (١١ : ٢٠٠٨).

وقد كان عالم الاجتماع البريطاني " أنتوني غيدنز " (٢٠٠٧:٣٨) أول من لفت الانتباه مبكرا إلي

قضية الاستبعاد الاجتماعي ، وقد أصبح هذا المفهوم يشكل منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين جزء من السياسات الدائرة في السياسة الاجتماعية البريطانية وقد كلف مؤتمر الصحة الأوربي في لشبونة الدول الأعضاء فيه باتخاذ سياسة تعزز التماسك الاجتماعي والاندماج بوصفه هدفاً استراتيجيا ، وبناءا علي ذلك قامت الحكومة البريطانية عام ١٩٩٧ ، بإنشاء وحدة الاستبعاد الاجتماعي كما أسس مركز لتحليل الاستبعاد الاجتماعي ، وأتجه المركز لإجراء حوار موسع حول الموضوع على الصعيدين، الكتابة العامة، والبحث العلمي وهذا يوضح حجم التلاحم بين السياسة الاجتماعية الرشيدة، والبحث العلمي الملتزم اجتماعيا ، واللقاء المستمر بينهما لرسم السياسات واقتراح البرامج، فهل يمكن أن تستفيد بلادنا من هذا الحوار العلني والمتصل بين صانعي السياسة وعلماء المجتمع؟

أننا نؤمن إيمانا ثابتاً بأن العلم الاجتماعي المستنير المستند علي بحوث امبيريقية دقيقة وأمينة قادر علي أن يخفف من حدة التغيرات الاجتماعية التي شهدها ويشهدها المجتمع المصري على امتداد نصف القرن الأخير ويهدف تدخل الباحث الاجتماعي المعاصر في مسار التغير الاجتماعي إلي المساعدة في التخفيض من تكلفتها الاجتماعية وعلاج أثارها السلبية وعدم تحولها إلي معوق للحركة الاجتماعية (٢٠٠٧:٣٨).

مشكلة الدراسة :

لم يبقى سوي ثلاث سنوات حتى التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، وهي الأهداف التي وافقت مصر عليها لذلك أدمجت هذه الأهداف في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أعلنت استهدافها تخفيض نسبة الفقر إلي ١٥٪ في الخطة الخمسيه السادسة (٢٠٠٧- ٢٠١٢) .كما تم وضع خريطة الفقر لتحديد المناطق الأشد احتياجاً، وتم تنفيذ برامج الاستهداف الجغرافي للفقر، ولكن بالرغم من هبوط معدل الفقر خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ ، إلا أنه عاد للتصاعد مرة أخري عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في استراتيجيات محاربة الفقراء المعمول بها حاليا والتي لم تسفر إلا عن تحقيق أهداف الألفية في ١٦ محافظة فقط ، في حين لن تستطيع إحدى عشر محافظة من محافظات الجمهورية تحقيق هذه الأهداف .

ومن جهة أخرى بنص الدستور المصري الجديد في المادة رقم (١٦) علي التزام الدولة بتنمية الريف والبادية وأن تعمل على رفع مستوى معيشة الفلاحين وأهل البادية كما يعتبر تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين من الأهداف الرئيسية لإستراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٣٠ إلا أن المحاولات التي انتهجت لمحاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة لم تؤدى إلي الوصول لهدفها وذلك لأن هناك أبعاد أربعة للفقر وهى :(٣٤ : ٢٠٠٦)

١-غياب فرص الوصول إلي العمل والحصول على موارد الإنتاج.

٢- غياب القدرة على الحصول على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم .

٣- القابلية للتعرض للمخاطر الاقتصادية مثل فقد العمل /انخفاض الأجور /البطالة .

٤-عدم القدرة على المشاركة أو إبداء الرأي على مستوي الأسرة أو مستوى المجتمع المحلي أو المستوي القومي.

وأن المحاولات التي أنتهجت لمحاربة الفقر يركز اغلبها على الضمان الاجتماعي (الدعم المادي للفقراء)، وتوفير الخدمات اللازمة لتحسين مستوي المعيشة من تعليم، وصحة، ومهارات ..... الخ. وتوفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل من خلال قروض ميسرة المتصلة بالصناعات الصغيرة .ولم تضع خطة واضحة لدعم قدرة الفقراء على المشاركة أو إبداء الرأي على كل المستويات وهو يشير إلي بعد الاستبعاد الاجتماعي.

ومن جهة أخرى يعد الاستبعاد الاجتماعي أحد مؤشرات الفقر البشري والذي لم يحظى بالقياس والدراسة في الدول النامية ومنها مصر حيث تكتمل صورة الفقر وملامحه بإضافة هذا البعد ،وبدراسته نستطيع أن نثرى إستراتيجية محاربة الفقر تحقيقا لأهداف الألفية ، وأهداف إستراتيجية وزارة الزراعة لعام ٢٠٣٠ ، وفقا للمادة رقم (١٦) من الدستور المصري الجديد. وبناءا على ما سبق عرضه في مشكلة الدراسة تقوم هذه الدراسة من اجل الإجابة عن سؤال رئيسي هو كيف يمكن قياس الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع الريفي المصري ؟ بالإضافة إلي الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

ما هي درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده المختلفة بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة؟

هل توجد فروق في درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده المختلفة بين القرى مرتفعة التنمية والقرى منخفضة التنمية بمحافظتي الدراسة؟

هل توجد علاقة بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين بالقرى المدروسة بمحافظة الدراسة وبين متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده؟

ما هي الظواهر والجرائم المنتشرة بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة؟

ما هي الرؤية المقترحة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي؟

هدف الدراسة

تمشيا مع مشكلة الدراسة التي تم عرضها تحددت أهداف الدراسة في هدف رئيسي واحد وخمسة أهداف فرعية ، يتلخص الهدف الرئيسي في بناء مقياس للاستبعاد الاجتماعي يصلح تطبيقه في ظروف المجتمع الريفي المصري ، في حين تتلخص الأهداف الفرعية في الآتي :

الأهداف الفرعية

التعرف على درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده بالقرى المدروسة بكل من محافظتي الدراسة.

تحديد الفروق في درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده المختلفة بين القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية المدروسة بكل من محافظتي الدراسة .

تحديد العلاقة بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة وبين متغيرات الدراسة المستقلة كُل على حده.

التعرف على الظواهر الاجتماعية والجرائم المنتشرة بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة وضع رؤية لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي .

فروض الدراسة

تحقيقا لهدف الدراسة الثاني تم صياغة فرضين نظريين هما الفرض النظري الأول والفرض النظري الثاني : وهي

الفرض النظري الأول : ينص على (توجد فروق معنوية في درجة كل من الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده المختلفة بين القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية المدروسة بمحافظة الشرقية).

الفرض النظري الثاني : ينص على (توجد فروق معنوية في درجة كل من الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده المختلفة بين القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية المدروسة بمحافظة أسيوط).

وتحقيقا لهدف الدراسة الثالث تم صياغة أربعة فروض نظرية هي الفروض من الثالث إلي السادس :

الفرض النظري الثالث : ينص على (توجد علاقة معنوية بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بالقريتين مرتفعة التنمية المدروسة بمحافظة الشرقية وبين متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده).

الفرض النظري الرابع : ينص على (توجد علاقة معنوية بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بالقريتين منخفضة التنمية المدروسة بمحافظة الشرقية وبين متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده .

الفرض النظري الخامس : ينص على (توجد علاقة معنوية بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بالقريتين مرتفعة التنمية المدروسة بمحافظة أسيوط وبين متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده).

الفرض النظري السادس : ينص على (توجد علاقة معنوية بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بالقريتين منخفضة التنمية المدروسة بمحافظة أسيوط وبين متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده).

وقد تم صياغة الفروض الإحصائية المناظرة لهذه الفروض النظرية لكي يمكن اختبار صحة هذه الفروض إحصائيا .

الأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة

تلقي هذه الدراسة الحجر في المياه الراكدة لتلفت الانتباه نحو قضية هامة وهي كيفية قياس الاستبعاد الاجتماعي والذي يعتبر عنصرا هاما في قياس الفقر البشري وبدونه تصبح صورة الفقر ناقصة وغير مكتملة وبناءا على ذلك خلت استراتيجيات محاربة الفقر من محاور خاصة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي، وعلى الرغم من ذلك لم تحظى بالاهتمام الكافي لدراستها والتعرف على أبعادها في المجتمع المصري ، في نفس الوقت الذي اهتمت فيه دول العالم المتقدم وخصصت لها المعاهد والمراكز لدراستها و رصدها في مجتمعاتهم .

تعتبر هذه الدراسة من أولى المحاولات الجادة لبناء مقياسا للاستبعاد الاجتماعي يمكن تطبيقه في ظروف المجتمع الريفي المصري، ولذلك يمكن اعتبارها إضافة للتراث العلمي للعلوم الاجتماعية التطبيقية.

أن دراسة الاستبعاد الاجتماعي تشير إلي بعض جوانب الحرمان التي تتجاوز مستويات المعيشة المادية والنقدية إلي العمليات الدينامية الداخلة في كل من الاستبعاد والاندماج، والتي يجب أن نركز عليها في إطار سياسة مكافحة الفقر تحقيقا لأهداف الألفية التي وقعت عليها مصر .

تقوم الدراسة بتحديد أشكال وأبعاد الاستبعاد الاجتماعي المنتشرة بين الريفيين والتي قد تؤدي إلي نتائج سلبية على سلوك واتجاهات هؤلاء المستبعدين تجاه مجتمعاتهم وبذلك نستطيع أن نقوم برسم سياسة للوقاية والحماية من هذه الآثار السيئة .

تضع الدراسة رؤية شاملة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين مما يساعد على إدماج الريفيين في أنشطة المجتمع الاستهلاكية، والإنتاجية، والمشاركة في أنشطة المجتمع السياسية والاجتماعية وفي التفاعل الاجتماعي السليم حيث يسمح ذلك للريفيين بأن يكونوا شركاء فاعلين في عملية التنمية لمجتمعاتهم مما يضمن نجاحها واستمرارها .

تساعد نتائج الدراسة صانعي السياسات في وضع خطة متكاملة تسفر عن إستراتيجية شاملة تتبنى أجندة محاربة الفقر إلي جانب أجندة محاربة الاستبعاد الاجتماعي مما يؤدي إلي خلق بيئة اجتماعية واقتصادية تسمح بتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين والذي يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجية وزارة الزراعة (٢٠٣٠).

خطة الدراسة :

لتحقيق الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية للدراسة تضمنت الدراسة خمسة أبواب أحتوي الباب الأول على المقدمة ،ومشكلة الدراسة ،وأهداف الدراسة ، وفروض الدراسة ، والأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة وخطة الدراسة . واشتمل الباب الثاني على الاستعراض المرجعي والدراسات السابقة وقد احتوى على فصلين اختص الفصل الأول بالفقر واشتمل على المقدمة ، وتعريف الفقر، وأنواع الفقر و النظريات المفسرة للفقر ، أسباب الفقر، قياس الفقر، حالة الفقر في مصر وأثاره السلبية، واستراتيجيات محاربة الفقر، وتضمن الفصل الثاني الاستبعاد الاجتماعي واشتمل على نشأة وتطور المفهوم، أسباب الاستبعاد الاجتماعي والاتجاهات الفكرية الإمبيريقية لفهم الاستبعاد الاجتماعي ، وأنواع الاستبعاد الاجتماعي ، والدراسات السابقة لقياس الاستبعاد الاجتماعي ، وتضمن الباب الثالث الطريقة البحثية واشتمل على نوع الدراسة والمنهج المستخدم ، مجالات الدراسة (المجال الجغرافي ، والمجال البشري و المجال الزمني) ، وأداة جمع البيانات ، وتعريف متغيرات الدراسة وقياسها بناء مقياس للاستبعاد الاجتماعي ، والأساليب الإحصائية المستخدمة ، واختص الباب الرابع بنتائج الدراسة واشتمل على خمسة فصول احتوى الفصل الأول على نتائج الدراسة الخاصة بوصف العينة بمحافظتي الدراسة واشتمل الفصل الثاني على نتائج الدراسة الخاصة بالتعرف على مستوى الاستبعاد الاجتماعي وأبعاده بمحافظتي الدراسة ، أما الفصل الثالث فاختص بنتائج الدراسة الخاصة بتحديد الفروق في درجة الاستبعاد الاجتماعي وأبعاده بين القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية بمحافظتي الدراسة ، في حين احتوى الفصل الرابع على نتائج الدراسة الخاصة بالعلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده وبين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة ، وتضمن الفصل الخامس الظواهر الاجتماعية والجرائم المنتشرة بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة . واختص الباب الخامس بمناقشة نتائج الدراسة والرؤية المقترحة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي . كما اشتملت الدراسة على قائمة المراجع العلمية المستخدمة.

الفقر

سوف يتناول هذا الفصل عرضا لبعض التعريفات المختلفة للفقر، وأنواعه ونظريات تفسير الفقر والأسباب المؤدية إليه، وقياسه كما يشتمل هذا الفصل على بيان بحالة الفقر في مصر وأثاره السلبية ،وأخيرا سوف نتعرض بالشرح لاستراتيجيات محاربة الفقر .

مقدمة:

يعد الفقر احد سمات الدول النامية ،حيث يتزايد عدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق بل و زيادة حدته والذي يرتبط بالتفاوت في توزيع الدخول و الثروات و انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد (٢٠٠٨:١)

ومن الملاحظ أن ظاهرة الفقر موجودة في كل دول العالم و ليست الدول النامية فقط ولكن الفقر موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة ، و كذالك فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة و من المفترض أن حياة الإنسان تقاس بالدخل الذي يحصل علية الفرد.ونحن نحتاج إلي تعريف مفهوم الفقر بدقة و وضوح حتى يمكن علاج أسبابه علاجا صحيحا وفعالا و ذلك أنه يجب أن تكون خطط التخفيف من حدة الفقر على دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدى للفقر بدلا من الاكتفاء بالعمل على التصدي لآثاره (٢٠٠٥:٢) .

تعريف الفقر:

لقد تعددت تعاريف الفقر بتعدد اهتمامات الباحثين و العلماء و ارتباطه بكثير من المشكلات والأسباب والظواهر و لا شك أن هذا التعدد والتنوع يثرى هذا المفهوم من جوانبه المتعددة .

يذكر البنك الدولي (١٩٩٢:٣) أن الفقر ظاهرة معقدة ذات أيديولوجيه متعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية ،وتاريخية ، فهو حالة من الحرمان المادي والتي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا و تدنى الحالة الصحية و المستوى التعليمي و الوضع السكاني و الحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي لضمان مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة في الكوارث والأزمات.

و قد جاءت في تقرير التنمية البشرية (٤ : ١٩٩٧) أن الفقر يعني حرمان البشر من الحياة التي يمكن أن يعيشوها ،فالفقر لا يعني عدم توافر الضروريات اللازمة للوجود الفعلي فحسب ،و لكنه يعنى أيضا فقدان الفرص في أن يعيش الإنسان حياة طويلة في صحة وعافية، ويتمتع بمستوى معيشي لائق وكرامة واحترام الذات و كذالك احترام الآخرين فهذه كلها جوانب الفقر تحد من التمتع بالحياة للملايين من البشر في عالم اليوم.

و قد اتفقت كل من دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٥:٥) و التقرير السنوي للمنظمات الأهلية (٦ :٢٠٠٣) على أن مفهوم الفقر يجب ألا يعتمد فقط على مستوى الدخل و الاستهلاك ، و لكن يجب أن يتضمن مؤشرات الرفاة مثل مدى توفر مياه الشرب الآمنة، والخدمات التعليمية و الصحية و خدمات الصرف الصحي المناسبة، وقد اعتمدت معظم الدول العربية على المفهوم الجديد للفقر والذي يربط بين الحرمان المادي و مؤشرات التنمية البشرية مما يساهم في التعرف على ظاهرة الفقر وتشخيصها بشكل دقيق لذا فإن مفهوم الفقر من وجهة نظر الخبراء يشمل الآتي:

الحرمان المادي كافتقار من الحصول على الآتي من الاحتياجات الإنسانية الذي تتجلى ابرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكنى، والحرمان من تملك السلع المعمرة وفقدان المقدرة على مواجهة الحالات الطارئة كالمرض والبطالة والإعاقة والأزمات .

الحرمان غير المادي كافتقار الإنسان للعيش بحرية و كرامة و عدم توفر الأمن والسلامة وحرمانه من حقوقه السياسية والمدنية .

ومن جهة أخرى تحدث تشامبرز (١٩٩٣:٧) في تفسيره للفقر الريفي حيث ينظر إلي الفقر باعتباره حرمانا للكثرة ووفرة للقلة، فهو يعتبر أن الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية تستخدم بمقتضاها الموارد المتاحة لمجتمع ما لإشباع رغبات القلة في حين لا تسد حتى الاحتياجات الإنسانية للكثرة ويحدد هذا ملامح وجهة النظر القائلة بأن الفقر هو في الأساس ظاهرة اجتماعية.

ومما سبق نستخلص أن الفقر بمعناه الشامل يتكون من شقين:

الشق الأول : انعدام توافر الفرص المادية بسبب عدم كفاية التعليم و التغذية و ضعف الحالة

الصحية، وقصور التدريب أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل مجزى للقدرات الموجودة لدى الشخص الجزاء الأوفى و يعنى أيضا عدم توفير الائتمان، والطرق، والكهرباء، والأسواق اللازمة لبيع المنتجات، والمياه أو مرافق الصرف الصحي،والخدمات الصحية، والمهارات بالغة الأهمية للعمل والنمو الاقتصادي.

الشق الثاني : وهو ضعف وانخفاض الأمن والأمان، وزيادة التعرض للصدمات والمخاطر (٢٠٠٣:٨).

أنواع الفقر:

يمكن النظر إلي ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها . (٢٠١١:٩)

الفقر المطلق والفقر النسبي و الفقر المدقع حيث تعطى المفهوم الأول حدا معينا من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد أي أن الفقر المطلق يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلي إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء، والسكن، والملبس، والتعليم، والصحة ،أما الفقر المدقع فيعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف في دخله الوصول إلي إشباع الحاجات الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة ،في حين يشير الفقر النسبي إلي الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة اقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد ،وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة

الفقر الثابت و المؤقت : الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي، والفقر المؤقت هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي و الدولي .

تصنيفات أخرى للفقر

الفقر الاقتصادي الذي يعنى عدم قدرة الفرد على كسب المال، وعلى الاستهلاك، وعلى التملك وعلى الوصول للغذاء ....الخ

الفقر الإنساني و هو عدم تمكن الفرد من الصحة ،والتربية، والتغذية، والماء الصالح للشرب، والمسكن .... الخ .

الفقر السياسي و يتجلى في غياب حقوق الإنسان، و المشاركة السياسية، وهدر الحريات الأساسية للإنسان .

الفقر السوسيو ثقافى الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار أن الفرد هو محور الجماعة والمجتمع في جميع الأشكال الثقافية .

الفقر الوقائي هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية .

النظريات المفسرة للفقر:

هناك العديد من النظريات المفسرة للفقر منها نظرية ثقافة الفقر و نظريات التي ترجع الفقر إلي الفرد نفسه، والنظريات التي ترجع الفقر إلي المجتمع ، و نظرية التبعية و النظريات الأمريكية العشر المفسرة للفقر ، و بالرغم من تعدد و تنوع هذه النظريات إلا أن بينهما جميعا تداخل وليس من الممكن تفسير الفقر فى ضوء نظرية واحدة بعينها ، لأن هذه النظريات تعتبر اجتهادات حاول أصحابها تفسير الفقر وفقا لرؤيتهم الخاصة من ناحية ولظروف مجتمعاتهم التي يعيشون التي فيها من جهة أخرى (٢٠٠١:١٠)

وفى هذا الصدد قسم "أنتونى غدنز " (١١: ٢٠٠٨) التفسيرات المختلفة للفقر بصورة عامة فى مجموعتين من النظريات : أولهما أن الأفراد الفقراء هم المسئولين عن فقرهم بالدرجة الأولى بينما تعتقد المجموعة الأخرى أن القوى الهيكلية و العوامل البنيوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر و تعيد أنتاجه ، و يوصف ذلك عادة بمقولتين شائعتين هي (لوم الضحية) ، (لوم النظام).

وقد شاعت **النظرية الأولى** في القرن التاسع عشر حيث اعتقد الداعون إليها أن أصول الفقر تعود إلي واحدة أو أكثر من الخصائص في شخصية الفرد الفقير نفسه ،المهارات فالفقير في هذه الحالة هو الشخص الذي يعاني العجز أما بسبب الافتقار إلي المهارات أو لضعف جسماني، أو أخلاقي، أو لهبوط أهميته ، آو لتدنى قدراته مما لا يساعده على تحقيق النجاح في المجتمع ، و في نطاق ذلك

ظهر احد المنظمين يتحدث عن (ثقافة الفقر) ووفقا لذلك فإن الفقر ليس نتيجة لنواحي القصور والعجز الفردية، بل هو محصلة لبيئة اجتماعية ثقافية واسعة تجرى فيها تنشئة الأطفال ، و تنتقل ثقافة الفقر عبر الأجيال لأن الأطفال يدركون في سن مبكرة أنه لا معنى للطموح، آو التطلع لحياة أفضل، أو يستسلمون إلي التواكل والرضا بأوضاع الفقر و العوز، وبحسب هذا الرأي فإن دولة الرفاة قد خلقت ثقافة فرعية تحد من الطموح الفردي و الرغبة في التنمية الذاتية. غير أن أصحاب هذا الرأي يتناسون أن نسبة كبيرة قد تصل إلي ربع الفقراء في بريطانيا هم من العاملين الناشطين.

أما **النظرية الثانية** لتفسير الفقر فتؤكد على العمليات الاجتماعية التي تنتج الفقر ويتعذر على الأفراد التغلب عليها ، و يرى أصحاب هذا الاتجاه أن انعدام الطموح بين الفقراء ليست سببا فى شيوع (ثقافة التبعية) بل هي في واقع الأمر نتيجة للقيود المفروضة على أوضاعهم ، وأن تخفيف الفقر لا يعتمد على تغير توجهات الناس، بل علي وضع السياسات الهادفة إلي توزيع الدخل والموارد بصورة أكثر عدالة في المجتمع ، ويضيف هؤلاء أن من بين السياسات الإصلاحية المطلوبة إجراءات عملية لدعم رعاية الطفل ، وضمان الحد الأدنى للأجور.

وقد أوضح شارلز بوت (١٩٩٣:١٢) من خلال قيامه بمسح عن الفقر من وجهه التفسير السوسيولوجي و من خلال التحليل الدقيق و المتقن للنظم الاقتصادية في عصره، أن الفقر هو النتيجة النهائية لسوء أداء النظام الاقتصادي لوظيفته وليس نتيجة للجوانب اللاأخلاقية للفرد مثل الكسل ،أو التواكل، أو إدمان الخمر.

وعلى ذلك فإن تخفيض الفقر في دولة ما في لحظة ما يتحدد بمعدل دخل السكان في المتوسط ،وبالتغير في توزيع الدخل فالنمو الضعيف، وضعف آليات التوزيع العادل للدخل يؤديا إلي زيادة مستوى الفقر (٢٠٠٥:١٣)

أسباب الفقر:

يعزي ظهور الفقر واستمراره إلي أسباب عديدة اقتصادية ،واجتماعية ،وثقافية ،وسياسية ،وبيئية ،كان الفقر ليس امراً فرديا أو اجتماعيا إلا في استثناءات شاذة ونادرة ،وإنما هو نتيجة ضرورية لتوجهات الدولة

والقوى الاجتماعية الأكبر تأثيرا وممارستها التي تسمح بوجود اختلال في توزيع الثورة (١٩٩٦:١٤) .

وفي رصد لمدى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء قرر (أنجوس ماديسون)أنه في عام ١٨٢٠ كان اكبر اقتصاد متقدم في ذلك الوقت اكثر غنى بخمس مرات عن أفقر اقتصاد بنسبة (١:٥) وبعد قرن من الزمان تضاعفت نسبة الفقر وأصبحت بحلول عام ١٩١٣ بنسبة (١:١٣) ثم تضاعفت ثلاث مرات خلال اقل من نصف قرن ووصلت النسبة إلي(١:٣٣)في عام ١٩٥٠ وبعد ٥٠ عاما أو أكثر قليلا تضاعفت النسبة أيضا ثلاث مرات وأصبحت (١:١٠٠) أي أن الفقر في العالم في تضاعف تراكمي اذ تحول من ١:٥ إلي ١:١٠٠ أي عشرين ضعفا (٢٠٠٧:١٥).

ويتساءل الاقتصاديين في العالم الثالث عن سبب فقر الدول الفقيرة هل يعود إلي سياسات عالمية ساهمت في إفقارهم أم يعود إلي قصور في أدائهم وفكرهم وثقافتهم تحول دون تجاوزهم عتبة الفقر ،وبخاصة أن العديد من الدول الفقيرة انتهجت النظام الرأسمالي منذ عقود لكنها لم تتطور وكانما كتب لها أن تبقى موردا للمواد الخام وسوقا للمنتجات الصناعية للدول الغنية وفقا لشروط وضعتها الدول الغنية وفرضت على الدول الفقيرة بخس سعر المواد الخام على الرغم من عدم تجددها وغالت في سعر المنتج الصناعي الذي تنتجه .

ولقد أصبح واضحا بشكل متزايد أن العولمة عندما طبقت لم تفي بما تعهد مؤيدوها بتحقيقه، بل كانت نتيجتها للعديد من الناس هي الفقر، وبالنسبة للعديد من البلدان هي الفوضى الاجتماعية والسياسية ، فلم ينتج عن العولمة نموا لكن حتى في الحالات التي تحقق فيها نمو لم تصل المكاسب للجميع ،وفي الأغلبية الساحقة للحالات كان التأثير النهائي للسياسات العالمية، المنفعة للقلة على حساب الكثرة ،ولصالح الأثرياء على حساب الفقراء ،وفي العديد من الحالات حلت المصالح والقيم التجارية محل الاهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية .

ولقد حاولت العديد من الدول تنفيذ عدد من البرامج التنموية، ولكنها كانت التنمية ذات المنطلق الرأسمالي التي غفلت المعوقات التي تحول دون حياة كريمة للبشر في إطار إقصاء للبعد الاجتماعي التنموي . فإن التنمية هي مجرد زيادة في الإنتاج، والاهتمام بأسعار صرف العملات المختلفة،

وأسعار الفائدة، والأوراق المالية ، مع تجاهل لحجم الاستثمار البشرى وإسهام المجتمع البشرى في التنمية ودون مواجهه حقيقية للفقر و الأمية و البطالة إلا من خلال حلول جزئية لتلك المشكلات ، و جرعات ستهدف تسكين الألم تظهر شكل في خدمات محدودة فقط (٢٠٠٢:١٦)

ونستطيع القول أن الفقر وانتشاره في دول العالم كان نتاجا حتميا لسياسة العولمة الاقتصادية و قيود بنك النقد الدولي و مؤسسات التجارة العالمية و فرضتها سياسة التحرر الاقتصادي على الدول النامية، و التي قامت بدورها بتطبيق هذه السياسة دون النظر إلي عواقبها الاجتماعية و الأخلاقية على سكان هذه الدول ، و لذلك وجب على الدول النامية، إعادة النظر في سرعة تطبيق هذه السياسات ووضع الإجراءات الوقائية بالتوازي لتلافى حدوث الآثار السلبية لتطبيق هذه السياسات .

قياس الفقر :

لما كان المقصود بالفقر بمفهومه العام المبسط هو انخفاض مستوى المعيشة فإن أولى المحاولات التي جرت لقياس الفقر قد اعتمدت على مؤشر قياس مستوى المعيشة، و يأتي دخل الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات و لكن من مشاكل هذا القياس هو صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل أما بسبب الميل إلي إعطاء بيانات مغلوطة تفاديا للضرائب أو لعوامل اجتماعية ،أو بسبب تعقد مكونات الدخل و صعوبة قياس المكونات .

ولتلافى قصور دخل الأسرة عن التعبير عن مستوى معيشتها اتخذ الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة كمؤشر بديل له، باعتباره أكثر ارتباطا بمستوى معيشتها من جهة ،ولإمكانية تقدير ذلك الإنفاق بدرجة مقبولة من الدقة من جهة أخرى (٢٠٠٨:١٧)

إن اختيار خط الفقر هو خطوه هامه حيث يعرف خط الفقر بأنه قيم الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا و يعتبر خط الفقر المطلق أكثر المقاييس انتشارا وهو يحدد بتكلفة سلة السلع و الخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية و يعرف بأنه الحد الأدنى من الدخل الذي يلزم لإشباع الحاجات الأساسية .

وكثيرا ما يستخدم خط الفقر النسبي في الدول المتقدمة وهي تعرف الفقر من خلال نسبة من المتوسط أو الوسيط القومي، فعلى سبيل المثال يمكن تحديد خط الفقر بوصفة يمثل ٥٠٪ من الوسيط القومي .

ويعرف خط الفقر الذاتي من حيث تقييم الأفراد لما هو الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول في مجتمع ما . حيث يمكن تحديد خط الفقر الذاتي (غير الموضوعي) بناء على تقييم الأفراد للدخل الضروري لمواجهه متطلبات الحياة وحيث تعبر عن تقدير الفرد لنفسه فإن رأى الفرد نفسه فقيرا فهو الأقدر على الحكم على نفسه، و لكن لهذه الطريقة عيوبها بحيث وجب استخدام طريقة موضوعية بجانب الطريقة الذاتية عند قياس الفقر .

و يحدد الفقراء في أطار الطريقة السوسيولوجيه بأنهم أولئك الذين يعيشون على الإعانات التي تقدمها الدولة لهم . ولكن ليست هذه الطريقة دقيقه تماما حيث كثيرا ما يندس بين هذه الفئات الفقيرة بعض الأغنياء الجشعين و الذين يزاحمون الفقراء من هذه الإعانات .

و لأغراض المقارنات الدولية يصدر البنك الدولي تقديرات للفقر في الدول النامية باعتبار أن خط الفقر المدقع هو ما يعادل أنفاق دولار واحد للفرد فى اليوم، و قد قام البنك الدولي بتحديث خطوط الفقر المستخدمة في المقارنات الدولية لتصبح ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم الواحد لعام ٢٠٠٥ باستخدام تعادل القوة الشرائية ، و خط الفقر المقدر ١,٢٥ دولار يوميا في ٢٠٠٥ هو متوسط خطوط الفقر الوطنية ل ١٥ من اشد البلدان فقرا في العالم مقوما بتعادل القوة الشرائية للدولار (١٨: ٢٠٠٥)

ومنذ أن صدر تقرير التنمية البشرية (١٩٩٠) عرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، واهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة والتعلم والتمتع بمستوى معيشي لائق و أن كانت التنمية البشرية هي أمر يتحقق بتوسيع الخيارات ، فإن الفقر البشرى يعني انعدام الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية و تشير "هبة" (١٨: ٢٠٠٥) إلي أن المقارنة بين التنمية البشرية و الفقر البشرى تعكس أسلوبين مختلفين لتقييم التنمية ، و احد هذين الأسلوبين هو المنظور (الاندماجي) و هو يركز على أوجه التقدم التي يحققها المجتمع

ككل من أغنياء و فقراء، و يقابل هذا الأسلوب وجهه نظر بديلة تتمثل في المنظور (الحرمان) الذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من منظور الطريقة التي يحيا بها الفقراء المحرمون في المجتمع .

دليل الفقراء البشرى- 1 (HPI-1)

يركز دليل الفقر البشرى علي نواحي الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان تنعكس في دليل التنمية البشرية هي طول العمر ، ومعرفة القراءة و الكتابة ، و المستوى المعيشي اللائق ويقاس الحرمان من طول العمر بالنسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن (40) سنة (P1)، و يتعلق الحرمان من البعد الثاني بالمعرفة أي الاستبعاد من عالم القراءة و الاتصالات و يقاس بالنسبة المؤيدة للبالغين الأميين (P2)، بينما يمثل الحرمان من البعد الثالث و هو مستوى المعيشة اللائق بمركب (P3)، من ثلاث متغيرات هي النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونة(P31)، والنسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية (P32)، و النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص شديد أو متوسط في الوزن (P33)،، و هذا المركب الأخير يتكون من المتوسط البسيط للمتغيرات السابقة (١٩٩٨:١٩) .

ويبني المتغير المركب (P3) بأخذ متوسط بسيط للمتغيرات الثلاثة p31 ، p32 ، p33 وهكذا فإن $P3 = (P31+P32+P33)/3$

وبهذا تكون معادلة دليل الفقر البشري -1 كما يلي

$$HPI-1 = \{ 1/3 \ (P_1^3 + p_2^3 + p_3^3) \}^{1/3}$$

و يعاب على(قياس الفقر البشرى - ١)أن هناك بعض الأبعاد الهامة للفقر البشرى التي تم إغفالها من مقياس (الفقر البشرى - ١) مثل غياب الحرية السياسية و عدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار ،وغياب الأمان الشخصي ، والعجز عن المشاركة في حياة المجتمع المحلى .. و من جهة أخرى يجمع دليل الفقر البشرى في رقم واحد الجوانب التي غالبا ما يتم تجاهلها عندما يكون التركيز على الدخل وحده و من هنا فإن دليل الفقر البشرى يشكل إضافة مفيدة لقياس الفقر .

دليل الفقر البشرى -2 (HPI – 2)

و هو يستخدم عادة عند قياس الفقر في الدول المتقدمة ويركز على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياه الإنسان ممثلة إلي حد كبير للأبعاد التي تنعكس في دليل الفقر البشرى (١) (و هي طول العمر ، و المعرفة ، و مستوى المعيشة اللائق ، و الاستبعاد الاجتماعي) و يتعلق **الحرمان الأول** بالبقاء على قيد الحياة اى التعرض في سن مبكرة نسبياً ويقاس بالنسبة المئوية للناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين (P1)، و يتعلق **الحرمان الثاني** بالمعرفة اى الحرمان من عالم القراءة و الاتصال ، ويقاس بالنسبة المئوية للأميين وظيفيا (P2)و يتعلق **الحرمان الثالث** بمستوى المعيشة اللائق ويقاس بالنسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط فقر الدخل (P3)، أما **الحرمان الرابع** فهو يتعلق بعدم المشاركة أو الاستبعاد. وهو يقاس بمعدل البطالة الطويلة الأجل (12شهرا آو أكثر) (P4) (1998:19) .

وهكذا فإن معادلة (دليل الفقر البشري -2) كما يلي

$$HPI\text{-}2 = \{ 1/4 \ (P_1^3 + p_2^3 + p_3^3 + p_4^3) \}^{1/3}$$

ومن هنا جاءت العلاقة بين الفقر البشرى و قياس الاستبعاد الاجتماعي حيث يعتبر الاستبعاد بعدا هاما من أبعاد الحرمان لحياة الناس والتي تكتمل صورة الفقر عند قياسه بإضافة هذا البعد، وسوف نقوم فى الفصل الثاني من الدراسة بتفسير شامل لهذا الموضوع الذي هو صلب الدراسة.

حالة الفقر في مصر و أثارة السلبية :

في أعقاب الأزمة الاقتصادية في الثمانيات، صممت مصر صندوق النقد الدولي برنامجا للإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي، باعتباره شرطا ضروريا لإخراج الاقتصاد المصري من عثرته، وقد تم تخفيض العجز، في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة كبيرة في الضرائب والرسوم، وكذلك بتخفيض بعض بنود الإنفاق والدعم، وتوقف الأثر السلبي هنا على الفئات الضعيفة الفقيرة من المجتمع (١٩٩٢:٢٠)

أن تنفيذ مصر السريع لتحرير الاقتصاديات والنظم السياسية تم بالاعتقاد أن ذلك سوف يؤدي إلي نمو اقتصادي متجدد وأن الرفاه الاجتماعي سيتيح ذلك بحكم الضرورة (٢٠٠٤:٢١)، أي فهم الحقيقة الاجتماعية من خلال رد النظم الاجتماعية والتغيير الاجتماعي إلي النسق المسيطر وهو النسق الاقتصادي وفي انعكاسه على مجمل الحياة المجتمعية (٢٠٠١:٢٢).

ويمكن قياس اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من خلال تكلفة المعيشة ، فقد زادت تكلفة المعيشة بسبب إلغاء الدعم وتخفيض قيمة الجنيه ، وزيادة أسعار الطاقة والنقل ، وزيادة الضرائب مما أدى إلي الإضرار بالفقراء بشكل كبير (١٩٩٧:٢٣) واختزلت التنمية في آليات السوق وما تنطوي عليه من القدرة على الإنتاج والاستهلاك وقدرة الناس على البيع والشراء (٢٠٠٣:٢٤) . فانحازت التنمية إلي مصلحة رأس المال ، ولم تعد قادرة على تلبية رغبات الأكثرية الفقيرة وذلك في مقابل إضعاف قوة الدولة ، وتدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل مما سمح بظهور الدولة الرخوة المستعدة للفساد وتجاهل القانون مما استحال معه تأسيس نظام اجتماعي مستقر ،وهو الأمر الذي أدى بدوره إلي أزمة شرعية فقدت فيها الدولة شرعيتها نتيجة لعجزها عن التوفيق بين الطلبات المتعارضة التي توجه إليها (١٩٩٩:٢٥) .

وقد تأكد ذلك بحدوث ثورة الشعب المصري في يناير ٢٠١١ حيث كانت ثورة على الفساد والظلم ،تطالب بالعيش ،والحرية ، والعدالة الاجتماعية .

في المجال الزراعي فقد أدت السياسات التي طبقت على أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي والتسويق ، وقالوا أن العلاقة بين المالك والمستأجر وغيرهما من السياسات التي أدت إلي تفاقم أحوال المزارعين وزيادة فجوة الحرمان داخل الريف بينه وبين المدينة مما أدى إلي اختزال إشباع الحاجات الأساسية من المأكل والمشرب دون التعليم والصحة والتثقيف وغيرها من مفردات التنمية البشرية (١٩٩٢:٢٦).

وعلى ذلك فإن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي كان له أثار سلبية على الفقراء ، وهي المسألة التي اعترف بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ، فقد جاء في تقرير البنك الدولي ٢٠٠٥ (٢٠٠٩:٢٧) أن عدد الفقراء في مصر قد تضاعف خلال الخمس سنوات الأخيرة وأن صورة الفقر في مصر ساءت كثيرا منذ عام ٢٠٠٠ ، وقد كشف مسح تقييم الفقر في مصر الذي أعده البنك الدولي بالاتفاق مع وزارة التنمية الاقتصادية ، حيث كان واحد من كل خمسة مصريين يعيش في فقر وواحد أخر يعيش صراعا يوميا مع أقداره حتى لا يتحول رسميا من صفوف المستورين إلي صفوف الفقراء ، وهكذا كانت صورة المصريين في بداية الألفية الثالثة .

وفي إحصائيات للبنك الدولي فإن نسبة الفقر في مصر سجلت عام ٢٠٠٨ ضعف المعدلات المثيلة في دول الشرق الأوسط إذ بلغت أكثر من ٢٥٪ من مجموع السكان الذين يصل دخلهم إلي اقل من دولارين يوميا ، وأكد تقرير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام ٢٠٠٩ أن أكثر من نصف جميع الدول النامية تعاني ارتفاع عدد الفقراء المدقعين لهذا العام ، وهذه النسبة مازالت الأعلى بين الدول منخفضة الدخل مثل مصر ، والدول الفقيرة في إفريقيا وفي هذا المجال أفاد تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩ أن معدلات الفقر في مصر تبلغ ٤١٪ من إجمالي عدد السكان وبهذه النسبة تحتل مصر المرتبة الثانية في ارتفاع معدلات الفقر بعد اليمن الذي بلغ معدل الفقر بها ٥٩,٩٪ من عدد السكان (٢٠٠٩:٢٧)

وفي تقرير للبنك الدولي عن الفقر في الدول النامية بالشرق الأوسط وجنوب إفريقيا (٢٠٠٧:٢٨) ما يدل على انتشار الفقر في الريف والحضر المصري على السواء ، وزيادته في الوجه القبلي عن الوجه البحري ومحافظات الحضر ، وذلك نظرا للتحيز في توزيع الاستثمارات الإنتاجية والخدمية مما يؤثر على توزيع الدخول والثروات مما يزيد من حدة الفقر ،كما أفاد التقرير أن من ينفق اقل من ٩٩٥ جنيه في السنة وفقا لعام ٢٠٠٥ يكون في فئة الفقر المدقع (أي غير القادرين على الحصول على حاجاتهم الأساسية من الغذاء)، وأن من ينفق اقل من ٤٢٣ جنيه في السنة يعد من فئة الفقراء فقرا مطلقا(إي الأفراد الذين يكون أنفاقهم اقل من الحد الأدنى من حاجاتهم الغذائية وغير الغذائية ، أما الفئة التي تقع بين ١٤٢٣ أو ١٨٥٣,٥ يكونوا قريبين من الفقر (آي الذين يكون أنفاقهم بالكاد يفي بالحاجات الغذائية الأساسية وبعض من حاجاتهم غير الغذائية) .

وقد أدي تدهور حالة الفقر في مصر إلي تداعيات على منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٩:٢٧) فتفاقمت أحوال الفقراء وتدهورت .

فنجد في المجال الصحي تدهورا كبيرا مستمرا ، فوفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) الصادر عام ٢٠٠٩ أن هناك ما يقرب من نصف الأسر المصرية تعاني من سوء التغذية نتيجة لتدني الدخل ، ومن بين تداعيات الفقر الأخرى نجد ظاهرة الزواج المبكر للقاصرات في سن الطفولة .

وفي مجال التعليم تشير الإحصائيات الأخيرة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادر في ٢٠٠٦ إلي أن أعداد المتسربين من التعليم الأساسي بعد التحاقهم به فيما بين سن ٦-١٨ سنة قد بلغ ٤,٢٤ ٪ في الوقت الذي قدرت فيه نسبة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي من الأصل ١٠,٤٪ ، ويتركز السواد الأعظم من هذه الأعداد في صعيد مصر في المناطق الريفية .

ومن جهة أخرى في دراسة أعدتها وكالة بلومبرغ الألمانية للأنباء عام ٢٠٠٩ عن احتلال مصر المركز السابع والخمسين من بين ٦٠ دولة في دراسة تشمل معدلات التضخم والاستهلاك والبطالة وتدهور مستوى الأجور ،وعدم تناسبها مع الأسعار .

بالإضافة إلي ما سبق فقد ظهرت الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري ، وعمالة الأطفال، وانتشار الجرائم مثل القتل ، والسرقة ، والاختلاس، ونقص القدرة وضعف المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية، والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية (٢٠١١:٢٩) .

نستطيع القول في النهاية أن الفقر يمس كرامة الإنسان، وانتهاكا لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومع ارتفاع نسبة الفقر في مصر فإن هذه النسبة قابلة للارتفاع وهذه الحقيقة تؤكد على ضرورة قيام الحكومة بوضع خطة آو إستراتيجية قومية تتضمن جملة من التدابير والإجراءات الكفيلة للحد من توغل هذه الآفة الخطيرة المتمثلة في الفقر والذي يعتبر احد أهم تحديات التنمية في مصر

إستراتيجيات محاربة الفقر :

يتضمن هذا الجزء عرضا لأهم الدراسات والكتابات التي تناولت استراتيجيات الحد من الفقر ، ومحاولة الخروج منها تبعا لطبيعة وثقافة المجتمع المصري عامة والريف خاصة والتي من خلالها يمكن الحد من الفقر أو محاربته والقضاء عليه .

وفي هذا السياق ونظرا لما يمثله الفقر من مشكلة ذات جذور عميقة تتطلب مواجهته بمراحل متعددة ، **وأولى هذه المراحل** هي تحديد من هم الفقراء وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي دقيق قدر الإمكان ولهذا فإن هذه المرحلة تعني بقياس الفقر وذلك بعدة طرق .

والمرحلة الثانية هي تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي، وخصائصهم الديموجرافيه ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الاقتصادية وأوضاعهم السكنية و الصحية و التغذوية و الاستفادة من ذلك في تقصى جذور الفقر و مسبباته و تؤدى هذه المرحلة إلي أعداد ما يدعى لملامح الفقر .

والمرحلة الثالثة ، تشمل تحليل اثر السياسات و البرامج المختلفة على الفقراء ومعرفة مدى ارتباط الفقر ببعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية كالنمو الاقتصادي ، وعدالة توزيع الدخل و الثروة و النمو السكاني وما إلي ذلك ومعرفة العوامل الخارجية المؤثرة على الفقر ومن ثم توصيف ذلك . إضافة إلي ما يتوفر من معلومات من المرحلتين السابقتين .

وفي دراسة لكاميليا (١٩٩٥:٣١) ترى أن المنظمات غير حكومية التي لها هدف واضح يمكنها أن تلعب دورا في تعزيز و دعم مشاريع تخفيف حدة الفقر ، و ذلك من خلال التمويل و تقديم الخبرة الفنية ، كما أنها تعمل كقناة اتصال هامة بين المستويات المحلية والمؤسسات الحكومية من اجل أحداث تغييرات في السياسات و الاستراتيجيات التي لها أثار ضارة على مصالح الفئات الفقيرة .

إلي أنه يجب أن تتضمن برامج تنميه القرية سياسات متكاملة لمحاربة الفقر عن طريق صياغة إستراتيجية وطنية لتنمية المناطق الريفية و الحضرية على السواء على أن تتضمن هذه الإستراتيجية العناصر التالية :

١ – تدعيم دور المؤسسات الحكومية و الأهلية في مجال مكافحة الفقر .

٢ – تحسين البنية الأساسية و الزراعة في الريف .

٣ – العناية بالفئات الأكثر حرمانا مثل المرأة ، كبار السن ، الأطفال .

٤ – تركيز البرامج و مشروعات التنمية على زيادة إنتاجية صغار المزارعين .

٥ – أن تتحمل الدولة صيانة الأراضي و تحسين الأرض المتدهورة .

٦ – تدعيم التعاونيات ، تحسين فرص الحصول على الائتمان و اتاحتة لصغار الزراع .

٧- تطبيق سياسة سعريه مناسبة للمدخلات الزراعية تكون حافظا للمزارعين .

٨ – أن تغطى مظلة التأمينات الاجتماعية و التأمين الصحي للأسرة الريفية و خاصة العمال الزراعيين وصغار المزارعين مع تحسين مستوى هذه الخدمات.

٩ – توفير قاعدة بيانات كافية و دقيقة عن أحوال الفقراء و خصائصهم و توزيعهم.

١٠ – توفير شبكة أمان اجتماعي تغطي كل شرائح كل الفقراء.

١١– فتح قنوات أكثر فعالية لضمان مشاركة صغار المزارعين وفقراء الريف في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج والمشروعات اللازمة لتنمية الريف.

كما تضيف إلي ذلك نادية (١٩٩٦:٣٣) ضرورة مكافحة الفقر في الريف مع الاهتمام بالمرأة الريفية وإدماجها في عملية التنمية ، وترى أنه يمكن تعزيز موقف المرأة الريفية في تصديها لظاهرة الفقر من خلال الأساليب التالية :

١– زيادة دخول الفقراء عن طريق الدعم المباشر للاحتياجات الأساسية للفقراء عن طريق ما يعرف باستخدام إستراتيجية التنمية الموجهة لزيادة فرص العمالة مما يكون من شأنه أن يخفف العبء الواقع على الريفيين بصفة عامة وعلى كاهل المرأة الريفية بصفة خاصة .

٢ – تحسين فرص حصول المرأة على الموارد مثل الأرض ، وذلك بسن تشريعات جديدة أو تحسين تنفيذ تشريعات الإصلاح الزراعي الموجودة .

٣ –ضرورة توفير خدمات الائتمان والإرشاد الموجه للنساء والبحوث والتدريب والذي يهتم بمشكلات النساء الريفيات .

وفي هذا السياق يشير تقرير التنمية البشرية ٩٨ /٩٩ إلي ضرورة أن تعتمد استراتيجيه تخفيف وطأة الفقر في مصر على مناهج ثلاثة هي :

١ – منهج الرعاية الاجتماعية لمساعدة الفقراء المدقعين الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم (المعوقين والمتخلفون) .

٢ – منهج تكوين رأس المال البشري لمن يستطيعون مساعدة أنفسهم لكن أصابهم الضرر من أعادة الهيكلة الاقتصادية .

٣– منهج اقتصادي عن أزمة الفقر ، والمشتغلين بأنشطة اقتصادية لكن كسبهم لا يكفيهم .وقد حدد تقرير البنك الدولي للتنمية ومكافحة الفقر عام ٢٠٠٠ و تقرير البنك الدولي لدراسة السياسات حول دفع التنمية (البنك الدولي ٢٠٠١) أربعة أبعاد أساسية للفقر هي:

١- الفرص :وهي غياب فرص الوصول إلي أسواق العمل، وفرص الوصول للموارد الإنتاجية

٢- القدرات : غياب القدرة في الحصول على بعض الخدمات العامة، مثل التعليم، والرعاية الصحية .....الخ.

٣- الأمان : قابلية التعرض لبعض المخاطر الاقتصادية.

٤- التمكين: عدم القدرة على المشاركة أو إبداء الرأي على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع، وعلى المستوى القومي .

ومن ثم لابد و أن تشمل أية إستراتيجية لمحاربة الفقر على بعض السياسات والبرامج التي تستهدف مساعدة الفقراء في التغلب على كل هذه الأبعاد (٢٠٠٦:٣٤) ولذلك تتضمن إستراتيجية الحد من الفقر خمسة محاور رئيسية هي:

١- تمكين و دعم فقراء الريف و مشاركتهم في صنع التنمية و في جني ثمارها.

٢- تنويع مصادر الدخل لفقراء الريف نظرا لتعذر اقتناء الفقراء لأهم مصادر الأصول الريفية و هي الأرض الزراعية .

٣ - المساواة في النوع الاجتماعي (الجندر)حيث يعتبر وضع النساء الريفيات أكثر هشاشة بسبب عدم تمكنها من الحصول على الرعاية الصحية ووصولها إلي الأصول الإنتاجية وغيرها .

٤- تحقيق مبدأ الحق في الغذاء الآمن . تنفيذا لقمة الغذاء العالمية.

٥- تنمية البنية الأساسية الريفية : حيث يفقد المزارعون أكثر من ١٥ ٪ من الإنتاج الزراعي أثناء عمليات التسويق و نقل المحصول نتيجة لضعف شبكات الطرق ونقص خدمات التخزين المناسبة .

وفي تقرير للبنك الدولي عن الفقر في مصر منطقة الشرق الأوسط ، و جنوب أفريقيا (٢٠٠٤:٣٥) يشير إلي التمييز بين ثلاثة مداخل عند التعامل مع استراتيجيات محاربة الفقر وهي :

المدخل الأول : مدخل تدعيم النمو الاقتصادي

ويتعامل هذا المدخل مع الإجراءات التي تزيد من وصول الفقراء إلي التوظيف الإنتاجي، وإلي

تملك الأصول ، وفي حالة مصر ينبغي التأكيد على عدد من العوامل أثناء صياغة السياسات التي تهدف إلي الحد من الفقر مثل ،سياسات نقدية لتقليل مستوى التضخم، التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل إجراءات منح التمويل اللازم لهذه المشروعات، والقيام بحملة دعاية تعرف المواطنين بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية، و التنمية الزراعية والريفية باتخاذ الإجراءات التي تهدف لتشجيع الاستثمار الخاص في الأنشطة غير الزراعية في القطاع الريفي بتوفير الحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات، والاهتمام بتنمية صعيد مصر .

المدخل الثاني : مدخل التنمية البشرية

ويتضمن الإجراءات التي تزيد من الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم والتدريب والصحة، على أن إجراءات زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية لا تتضمن وصول تلك الخدمات إلي الفقراء، لذا يجب اتخاذ إجراءات أضافية تضمن وصول تلك الخدمات إلي الفقراء بأسعار يستطيعون تحملها ، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام على مجال محو الأمية، وتحسين أداء المدرسين في مظلة التأمين الصحي لتشمل فئات الأرامل والمعالين، برامج لتحسين النظام الغذائي خاصة للأطفال وتطبيق نظام متعدد للدعم يسمح للفقراء بتلقي هذه الخدمات جزئيا مجانا وجزئيا بسعر منخفض مدعوم، في حين يتم تغطية عنصر التكلفة من خلال زيادة أسعار تلك الخدمات على غير الفقراء في المجتمع ، زيادة درجة اللامركزية والإشراف المحلي، تقوية مؤسسات المجتمع المدني وتنفيذ مشروعات مبتكرة تهدف لحل مشكلة البطالة في مصر .

المدخل الثالث : مدخل الرفاهية الاجتماعية

وذلك من خلال دعم لفئة غير القادرين على العمل ، وفئة الذين يتعرضون بصفة مؤقتة لنوع ما من الخطر ، وذلك من خلال توسيع نطاق تغطية مظلة الضمان الاجتماعي ليشمل جميع العاجزين عن العمل ، والسماح بالمنظمات غير الحكومية لإعطاء الدعم لكبار السن ، والمعاقين ، والأرامل ، والمطلقات ، التنسيق فيما بين وزارات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي بقيام وزارة الضمان الاجتماعي بتوفير بطاقات بالمجموعات المستهدفة التي تتلقى المعونات يتمكنون عن طريقها من الحصول على خدمات التعليم والصحة مجانا .

وفي هذا المجال يتحدث " أنتوني غدنز " (١١ :٢٠٠٨) عن أن اغلب الدول المتقدمة تعرف اليوم بأنها دولة الرفاه التي تقوم فيها الحكومة بدور مركزي في تحقيق وجوه اللامساواه في المجتمع عن طريق دعم مجموعة من السلع والخدمات ، ويهدف الرفاه في هذه الحالة إلي التعويض عن الآثار السلبية التي يتركها السوق على حياة الناس الذين يجدون مشقة في تلبية احتياجاتهم الرئيسية . ويمكن القول أن هناك نموذجان متميزان من الرفاه وهما : نموذج خدمات الرفاه الشاملة ونموذج التحقق من مصادر الدخل ، فيرى أنصار الاتجاه الأول ضرورة تقديم خدمات الرفاه الشاملة باعتبارها حقا للجميع من دون استثناء ، أما أنصار الاتجاه الثاني فيعتقدون أن خدمات الرفاه ينبغي أن لا تقدم إلا لأفراد المجتمع الذين لا يستطيعون بالفعل تلبية احتياجاتهم الأساسية .

وتعتبر المساواة الاقتصادية من الملامح الرئيسية الدائمة لجميع الأنساق الاجتماعية ،وتجري الآن مراجعة الدور الذي تقوم به الدولة وأنساق خدمات الرفاه .

أن الرفاه لم يعني مجرد الازدهار المادي، بل يتجاوز ذلك إلي مستوى الطمأنينة الاجتماعية بين الناس، ومن هنا تحولت السياسة الاجتماعية إلي أعلاء من شأن التماسك والتضامن الاجتماعي وتطوير شبكة علاقات التبادل المشترك بين الناس والارتقاء بقدرة الناس على مساعدة أنفسهم بأنفسهم . كما أصبحت الحقوق والمسئوليات لا تقتصر على من يعيشون في قاع المجتمع، بل تشمل الأثرياء الذين يعيشون في قمة الهرم الاجتماعي ممن يتعين ألا يتهربوا من مسئولياتهم وواجباتهم المدنية، والاجتماعية، والمالية تجاه المجتمع (١١: ٢٠٠٨)

وفي هذا المجال أشار تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ (٣٦ : ٢٠٠٥) في حديثه عن دولة الرفاهة في مصر ، أنه وفقا للدستور المصري فإن الدولة في سعيها لتحقيق الرفاهة ، تعمل على حماية وكفالة الفرص المتكافئة للجميع ، وعلى توفير مجموعة من السلع العامة التي تشمل التعليم المجاني ، والرعاية الصحية ، إلي جانب فرص التشغيل حتى وقت قريب ، وبمرور الأعوام أصبح الرفاهة غير قادر حاليا على تقديم خدمات جيدة للفئات التي اعتمدت بدرجة كبيرة حول الخمسين عاما على هذه الخدمات .

ولهذا فقد تعهدت مصر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحددة زمنيا والتي تبناها ١٨٩ من

قادة دول العالم في سبتمبر ٢٠٠٠ وترمي الأهداف الثمانية إلي تحقيق حد ادني من التنمية بحلول عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالفقر ، والجوع ، والصحة ، والمساواة بين الجنسين ، والتعليم الابتدائي ، والاستدامة البيئية ، ولقد سعت مصر لتحقيق هذه الأهداف بإعلانها لوثيقة مصر والقرن الحادي والعشرين (١٩٩٧: ٢٠١٧) ، كما تتبنى عددا من السياسات والاستراتيجيات بدعم العديد من المنظمات الدولية (٣٧ : ٢٠٠٨) هذا بالإضافة إلي إعلان أن تخفيض نسبة الفقر هو احد الأهداف الرئيسية للخطط التنموية والتي ترمي للوصول إلي ما نسبتة ٦٪ فقط من السكان بحلول عام ٢٠٢٢ ، وبالرغم من أن مصر تعد في طريقها نحو تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية على المستوى القومي فإن تحقيقها في جميع محافظات الجمهورية لا يحظى بالتقدم ذاته .

فالنسبة للهدف الأول للألفية وهو تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على اقل من دولار واحد يوميا إلي النصف بحلول عام ٢٠١٥، فقد تحقق في محافظتي السويس، ودمياط، وممكن تحقيقه بمحافظات بورسعيد، والشرقية ، والقليوبية، وكفر الشيخ، والغربية، والمنوفية، والبحيرة، والمنيا، ومحتمل تحقيقه بمحافظات الإسكندرية، والدقهلية والجيزة . وغير محتمل تحقيقه القاهرة ، والإسماعيلية ، وبني سويف ، والفيوم ، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان وهذا يشير إلي أن هناك احدي عشر محافظة (١١) لم تتمكن من تحقيق الهدف الإنمائي ما لم تتخذ إجراءات جذرية (٣٧ : ٢٠٠٨).

وتتضمن إستراتيجية مصر لتخفيض مستوى الفقر بذل الجهود في خمس جبهات هي :

١- النمو الاقتصادي لزيادة الدخل وفرص العمل مع التأكيد على تنمية المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ، ومبادرات خلق فرص العمل.

٢- تنمية مهارات الفقراء لرفع مستوى قدراتهم من خلال التعليم والصحة والتغذية والمساهمات الاجتماعية.

٣-تنمية المرأة وتضييق الفجوة بين الجنسين في التنمية.

٤-إجراءات شبكة السلامة الاجتماعية للفقراء ولا سيما النساء حيث توجد ثلاثة برامج رئيسية

لشبكة السلامة الاجتماعية برنامج المعونات الغذائية للمستهلك ، والإعانات النقدية من وزارة الشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية .

٥-الحكم بالمشاركة لمنح الفقراء مجالا اكبر للتعبير عن رأيهم ، ويمكن ذ كر عدة برامج في هذا الصدد : التنمية الريفية المتكاملة (شروق) ، ومشروع التنمية المحلية بالمشاركة الشعبية، الوحدة الاستشارية لبرامج إدارة المناطق الحضرية بالمشاركة ، وخطة الطوارئ الخاصة بوزارة التنمية المحلية .

وبالرغم من العديد من الاستراتيجيات الحالية التي تسعى إلي مكافحة الفقر إلا أن هذه الاستراتيجيات لا تتصدى بصورة شاملة لكافة العوامل المسببة للفقر ، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجيات تعتبر مبادرات مفيدة ويمكنها تخفيف العبء عن كاهل الفقراء في بعض المجالات ، والمناطق المستهدفة إلا أنها لا تندمج بصورة كافية في خطة موحدة لإعادة توجيه قوى الدفع في السياسات القومية التي ترمي إلي تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض الفقر (٣٦ : ٢٠٠٥).

الإســـتـــبـــعـــــاد الإجتماعي

يتناول هذا الفصل خمسة أجزاء رئيسية هي :

أولاً : تطور ونشأة مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وتعريفه. ثانياً : المدارس الفكرية لتفسير أسباب الاستبعاد الاجتماعي. ثالثاً : الاتجاهات الفكرية الإمبريقية لفهم الاستبعاد الاجتماعي. رابعاً : أنواع الاستبعاد الاجتماعي.خامساً : استعراض للدراسات السابقة وقياس الاستبعاد الاجتماعي.

وسوف نتعرض لهذه الأجزاء فيما يلي

أولاً : تطور ونشأة مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وتعريفه

الإقصاء في اللغة يعنى الأبعاد ففي لسان العرب قصا عنه قصوا = بعد، وقصا المكان = بعد المكان، وقصوت عن القوم يعنى تباعدت .أما الاستعمال الحديث لمصطلح الاستبعاد الاجتماعي فقد نشأ في فرنسا علي يد (Rene Lenoit) وذلك عام ١٩٧٤حيث يستخدم للإشارة إلي الأفراد الذين يتخطاهم نظام الضمان الاجتماعي أي أن المستبعدون اجتماعيا هم هؤلاء الذين استبعدتهم الدولة بصورة رسمية، وفيما بعد أدت حدة المشكلات الاجتماعية إلي تعريف المصطلح ليشمل الشباب الساخطين، والأفراد المعزولين، وقد أصبح لهذا المفهوم صدى خاص حيث ينظر المجتمع الفرنسي إلي التماسك الاجتماعي باعتباره أمرا جوهريا لابد منه لصيانة العقد الذي بني عليه المجتمع وأن وجود الجماعات التي تشعر بأنها مستبعدة خطراً يهدد وحدة الدولة .

وقد أصبح الفكر الفرنسي يؤكد على خطورة البطالة التي كانت محل اهتمام بلاد أوربية أخري داخل القارة، وقد أدى ذلك إلي الاعتراف المتزايد بتأثير العولمة علي البنية الاقتصادية القومية والإقليمية ، كما أدى إلي تأسيس المرصد الأوربي للاستبعاد الاجتماعي .

ويعتبر الاستبعاد الاجتماعي مصطلح محل خلاف ومن الممكن تقصي أثره بالرجوع به إلي فيبر (veber) (٢٠٠٧: ٣٨) الذى يعرف الاستبعاد الاجتماعي بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي ، أما " باركن" (Parkin ١٩٧٩) فقد كان يرى أن الانغلاق ألاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم

بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها وهو نفس الاتجاه الذي أتخذه جوردأن " Gordan ١٩٩٦ "والمثال على ذلك الأحياء التي تعيش داخل منطقة مسورة ذات أبواب خاصة بها، والتي تتمتع بخدمات عالية المستوى توفرها لها جهات خاصة ، وتتمتع بخدمات أمنية تحول بين الأغراب والانتفاع بهذه الخدمات نفسها" .

ويميل الأمريكيون إلي استعمال مصطلحات أخرى غير مصطلح الاستبعاد الاجتماعي ومنها مصطلح التهميش، والطبقات الدنيا، ولكن هذه المفاهيم متشابهة في معانيها، فالطبقة الدنيا تتألف من أجيال عديدة من البشر الذين ينتمون إلي أقليات ويعيشون في أحياء مقصورة عليهم، يتلقون فيها خدمات الرعاية الاجتماعية، وقد حيل بينهم وبين الاتصال بأغلبية المجتمع، كما أنهم لا يمثلون خطراً على هذا المجتمع.

وقد تصدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية محاولات فهم ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي عبر العالمين، المتقدم، والنامي (١٩٩٧) حيث أعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية، كما كلف مؤتمر القمة الأوربي في لشبونة الدول الأعضاء فيه باتخاذ سياسة تعزيز التماسك والاندماج الاجتماعيين بوصفه هدفا استراتيجيا ولذلك دخل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي للسياسة البريطانية بعد أن قامت الحكومة عام ١٩٩٧ بإنشاء (وحدة الاستبعاد الاجتماعي) للتنسيق بين الوزارات المعنية وفى نفس الوقت أسس (مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي) واتجه المركز بإجراء حوار موسع حول الموضوع علي الصعيدين الكتابة العلمية والبحث العلمي .

وتعرف صوفى بسيس (١٩٩٥) الاستبعاد الاجتماعي (٤٠: ٢٠٠٧) بأنه الحرمان من الموارد والحقوق بالإضافة إلي أنه مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوحد الذي يستوعب الكل بلا استثناء.

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة الاستبعاد الاجتماعي بأنه الافتقار إلي الدخل والموارد لضمان سبل العيش المستدامة ، والجوع ، وسوء التغذية ، وسوء الصحة ، وقلة وانعدام فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الاعتلال والوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد، والسكن غير الملائم ، والتمييز ، وعدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية.

ويعرف (غدنز) (١١ : ٢٠٠٨) الاستبعاد الاجتماعي بأنه يعنى أن هناك عاملاً أو مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجة عن سيطرة الفرد والتي ترغمه على الانقطاع عن الأنشطة الاعتيادية للمجتمع .

أن الاهتمام بدراسة الاستبعاد الاجتماعي صدر عن توجه انساني متقدم ،حيث أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية قد اجتازت في تطورها المعاصر مراحل متباينة ، وبدلت أهدافها وغيرت من خططها وبرامجها مرات كثيرة ،فسعت أولا إلي تراكم الثروة وحددته هدفا للمجتمع ورأت فيه سعادته ، ثم بينت أن المال وحده دون قيم توجهه وعلم يرقيه وصحة تعرف كيف تستفيد منه سيكون منقوصا ، ومن هنا اتجهت إلي تنمية البشر لرفع مستواهم المعرفي والصحي والأخلاقي باعتبار أن ذلك أساس كل نهضة وشرف كل سعادة ولكن غياب العدالة الاجتماعية وتفاقم اللامساواه في الانتفاع بثمراتها. كل ذلك شدها يسارا مره ويمينا مرات، وعادت أخيرا لتستعيد بعدها الإنساني ، وتركز على تحقيق السعادة للجميع.

ثانياً : المدارس الفكرية لتفسير أسباب الاستبعاد الاجتماعي:

أسهم اتساع نطاق الاستبعاد الاجتماعي في جعل الرؤي المتصلة بأسبابه الرئيسية تختلف اختلافا ملحوظا ، وتبرز في هذا المجال ثلاث مدارس فكرية ، المدرسة الأولي : وهى المدرسة التي تضع سلوك الأفراد والقيم الخلقية في المقام الأول ، الثانية : وهى التي تؤكد على أهمية دور المؤسسات والنظم ابتداءا من دولة الرعاية إلي الرأسمالية إلي العولمة ، أما المدرسة الثالثة فهي تؤكد على أهمية التمييز ونقص الحقوق المنفذة فعلا .(٣٨ : ٢٠٠٧) .

ونستنتج من ذلك أن التأكيد علي القيم الخلقية والتغييرات السلوكية يرتبط بتوجيه اللوم إلي المستبعدين اجتماعيا على تلك المحنة التي وضعوا أنفسهم فيها . وعلى النقيض من هذا الرأي نجد أن التأكيد علي المؤسسات المدنية والاقتصادية تقيد الفرص أمام بعض الأفراد ، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاستبعاد الاجتماعي هو حصيلة هذا النظام وهو خارج سيطرة أي فرد أما تفسير "جوردأن Gordan " الذي بمقتضاه يكون المستبعدون واقعين تحت رحمة الأقوياء ، فيلقى المسئولية علي الصفوة بصورة تامة، فممارسة البعض للقوه وهم يعملون لحماية مصالحهم الذاتية ، يؤدى إلي استبعاد غيرهم .

فإذا نظرنا لأصحاب المدرسة الأولى فسوف نجدهم يرون أن الإنسان قد يولد مستبعدا نتيجة لعراقيل ذاتية (عرقية – الطبقة الاجتماعية – إعاقة ذهنية) ويري أصحاب المدرسة الثانية أن النظام هو المسئول عن الاستبعاد حيث أدت العولمة الاقتصادية إلي العديد من الآثار السيئة علي العمال وعلى غيرهم من أفراد المجتمعات التي نفذت فيها قواعد حرية التجارة العالمية وتقييد دور الدولة وانكماشه فتقلص الإنفاق على الخدمات العامة (٢٠١١:٣٩) كما أن ارتفاع الأسعار أدى إلي زيادة استبعاد الفقراء من القوى الشرائية المجتمعية ، كما أن للخصخصة دور كبير في تدهور المواطن الفقير واستبعاده ، هذا غير المستشفيات والمدارس والجامعات ومن هذا يتضح أن الخدمات التي تقدمها الحكومات لأفرادها تسهم بشكل كبير في تحديد درجة الاستبعاد أم التماسك في المجتمع فإذا كانت الخدمات العامة جيدة وتسمح للجميع بالتمتع بها في ظل جودتها فسوف نجد مجتمعا متماسكا أما لو كانت الخدمات العامة التي تقدم رديئة ولا تناسب كافة أفراد الشعب فسوف تهجرها الطبقات الراقية والمتوسطة مما سيعمق جراح الاستبعاد.

ثالثاً : الاتجاهات الفكرية الامبريقية لفهم الاستبعاد الاجتماعي:

ذهب المفكرون الذين سعوا إلي أعمال مفهوم الاستبعاد الاجتماعي في التطبيق إلي الأخذ بواحد من الاتجاهين

(٣٨ :٢٠٠٧) يركز الأول علي مشكلات معينة (وكثيرا ما تكون جادة) هي التي تعد أمثلة أو حالات الاستبعاد الاجتماعي وذلك تلافيا للوقوع في شرك القضايا الخلافية الخاصة بتفريق المصطلح مركزة بدلا من ذلك على عدد من تجليات الاستبعاد الاجتماعي مثل حمل المراهقات ، التشرد ، البطالة لمدة طويلة ، الهجرة من أماكن المعيشة ،وهذا الاتجاه كثيرا ما تكون دراساته كاشفة للواقع ولكنها لا تميل إلي بلورة مفهوم عام عن الاستبعاد الاجتماعي .

أما الاتجاه الثاني فيصور الاستبعاد الاجتماعي باعتباره غياب المشاركة في الجوانب الرئيسية من حياة المجتمع ويطرح (روبنسن و أوبنهام ١٩٩٨) أربعة مؤشرات رئيسية لمستوي الاستبعاد الاجتماعي في بريطانيا وهى نسبة السكان الذي يقل نصيبهم عن ٥٠٪ من متوسط دخل الأسرة ، ومعدل البطالة وفقاً لما حددته منظمة العمل الدولية ، ونسبة السكان البالغين ١٦ سنة من العمر والذين لم يصلوا إلي ٢٠ نقطة على الأقل في امتحانات شهادة (المعادلة للثانوية العامة العربية) (G C S E) ونسبة الوفيات المعيارية وفقا للطبقة الاجتماعية بالقياس الي باقي الطبقات الاجتماعية ، وكذلك يستعمل " بوجام" (Paugami : ١٩٩٧) و "إدواردز " (Edwards) و " بلاتلى" (Plately: ١٩٩٦) طائفة من المؤشرات المتعلقة بالدخل ، والالتحاق بسوق العمل والتفاعل الاجتماعي والصحة .

وسوف تستخدم الدراسة الاتجاه الثاني الذي يصور الاستبعاد الاجتماعي باعتباره غياب المشاركة في الجوانب الرئيسية من حياة المجتمع

رابعاً : أنواع الاستبعاد الاجتماعي.

للاستبعاد الاجتماعي وجهان متقابلان أولهما وأوسعهما انتشارا هو **الاستبعاد الجبري** ويمكننا أن نطلق عليه مجازاً استبعاد الفقراء (القابعين في القاع) والنوع الثاني من الاستبعاد هو **الاستبعاد الطوعي** ويمكننا أن نطلق عليه مجازاً استبعاد الأغنياء الموجودين في القمة .

فالاستبعاد الجبري (٣٨ :٢٠٠٧) وهو ذلك النوع الأكثر انتشارا من الاستبعاد والأكثر حظا من الدراسة، وهو الذي يركز على الاستبعاد في الطبقات الفقيرة والمحرومة والطبقات المهمشه بمعناها الواسع، فالمستبعدون جبرياً أجبرتهم الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية على ذلك وهم يعانون حرمانا اقتصاديا يظهر في المسكن والمأكل والملبس وغيره.

أما **الاستبعاد الطوعي** (٣٩: ٢٠١١) هو استبعاد الأغنياء ولعلنا نلاحظ أنه في الآونة الأخيرة ظهور مجتمعات خاصة فقط بالأغنياء ، فنجد في مصر أحياء سكنية ومدن يسكنها الأغنياء فقط لا لشيء ولكن لأنهم يملكون رأس المال ، وهم أيضا لهم مؤسساتهم التربوية والتعليمية الخاصة بهم بدءاً من دور الحضانة إلي الجامعات الخاصة والأجنبية التي لا يقدر على تكاليفها ألا هؤلاء الذين استبعدوا أنفسهم من المجتمع ولهم أيضا مستشفياتهم الخاصة ووسائل مواصلات خاصة بهم، بل أن لهم مواقع انترنت مدفوعة ، أي أنهم يعيشون في مجتمعات خاصة بهم لا يسمح لعامة الشعب أن يتغلغل بداخلها فهم مجتمع داخل المجتمع لهم قوانينهم الخاصة وحياتهم الخاصة.

أن أهمية الاستبعاد الطوعي تكمن في شعور عامة الشعب بالحرمان والنقص ، وبالتالي زعزعة استقرار المجتمع ، فهناك فئة تعيش في رغد من العيش وفئة أخرى تعانى من الحرمان ، مما يؤجج مشاعر الحقد الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد.

ويرى "أنتونى غدنز " (١١ : ٢٠٠٨) أنه يمكن النظر إلي الاستبعاد الاجتماعي على أسس اقتصادية، أو سياسية أو اجتماعية

ففي حالة الإقصاء الاقتصادي يفصل الأفراد عن البيئة الاقتصادية العامة للمجتمع من ناحيتي الإنتاج والاستهلاك ، فمن حيث الإنتاج تلعب العمالة والمشاركة في سوق العمل دوراً مركزياً في ظاهرة الاستبعاد ، وفى الجماعات التي تعاني درجات عالية من الحرمان المادي وتتناقص فرص الأفراد للعمل ، فإن معدلات البطالة تكون عالية كما تشح فرص العمل في الوظائف المهنية ، وقد يحدث الإقصاء الاقتصادي من ناحية أنماط الاستهلاك ، أي ما يستطيع الأفراد أن يستخدموه ويستهلكوه في حياتهم اليومية

يشير الإقصاء السياسي إلي حرمان المرء أو ابعاده عن المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع ، وتشيع هذه الظاهرة في المجتمعات غير الديمقراطية التي لا تتاح فيها للناس الفرص لفهم القضايا السياسية المطروحة في المجتمع وإبداء رأيهم والإدلاء بأصواتهم كما أن الأفراد في هذه الحالة لا يستطيعون المشاركة في العملية السياسية والتعبير عن همومهم، ومطالبهم ، وهكذا لا تدرج هموم هذه الجماعات إلي هموم ومطالبات الفئات الأخرى بالمجتمع وتسقط مشكلات هذه الفئات من الأجندات السياسية لمنظمات العمل الاجتماعي أو السياسي.

ويمكن أن يحدث الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي في نطاق الحياة الاجتماعية واليومية للأفراد والجماعات ، فقد تحرم كثير من الجماعات من فرص الوصول والمشاركة بكثير من المرافق الاجتماعية مثل المراكز الثقافية والمرافق الترويحية كالحدائق العامة والمسارح ودور السينما ، كما أن هذه الفئات لا تتمتع بقدر كبير من الفرص للتسلية أو لقضاء وقت فراغ أو السفر والانتقال خارج الأحياء أو المناطق التي تعيش فيها.

خامساً : استعراض للدراسات السابقة وقياس الاستبعاد الاجتماعي:

أن تفسيرات مصطلح الاستبعاد الاجتماعي فائقة الكثرة، إلا أن المعالجات الامبيريقية بالغة الندرة، وقد اتخذت بعض الدراسات الاستبعاد الاجتماعي إطاراً لها ، ولكنها كانت تركز على غرض واحد أو جانب واحد (كالجريمة أو البطالة طويلة الأمد (جورج فاينر Finar) و(نيلس ١٩٩٨ Nellis) وكذلك (لوليس وآخرون ١٩٩٨ Lowless) (٣٨ :٢٠٠٧).

ومن جهة أخرى قام علماء الاجتماع بالبحوث الميدانية والدراسات النظرية لبيان الطرق المختلفة والتي تعيش فيها الأفراد والجماعات تجربة الإقصاء أو الاستبعاد ونركز في البحوث على بعض العوامل مثل الإسكان والتعليم وسوق العمل وفئات الشباب والمسنين وشيوع الجريمة، ولكن هذه الدراسات التي أجريت في المجتمعات الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

بصورة خاصة وجدت أن ثمة رابطة ملموسة بين الشباب من جهة وبين الاستبعاد الاجتماعي من جهة أخرى، كما أشارت دراسات أخري في هذه المجتمعات إلي وجود ترابط ملموس بين درجة الإقصاء (الاستبعاد) من ناحية وبين ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار ظاهرة التشرد من ناحية أخرى (١١ : ٢٠٠٨) .

وفى عام (٢٠٠٢) قام كل من (بورتشارد ، ولوجران ، وبياشو) في بريطانيا بوضع مقياسا للاستبعاد الاجتماعي متعدد الأبعاد ، يعتمد على تعريفا إجرائيا للاستبعاد الاجتماعي ينص على " أن الفرد يعد مستبعدا اجتماعيا إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه ، ويشير هذا التعريف إلي المشاركة التي تعد جوهرية بالنسبة إلي مفهوم الاستبعاد ، وقد تم استخدام أربعة أبعاد لقياس الأنشطة الأساسية بالمجتمع وهى (٣٨ : ٢٠٠٧)

الاستهلاك : أي التمكن من شراء السلع والخدمات.

الإنتاج : أي المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية.

المشاركة السياسية : أي الاشتراك في عملية صنع القرار على المستوى المحلى أو القومي.

التفاعل الاجتماعي : أي التكامل مع الأسرة والأصدقاء والمجتمع المحلى.

ويمثل كل بعد من هذه الأبعاد نتيجة في حد ذاتها ، أي أن المشاركة في كل بعد تعتبر أمرا ضروريا للاندماج الاجتماعي ، وعلى النقيض من ذلك يكون نقص المشاركة في أي بعد من هذه الأبعاد كفيلا بإحداث الاستبعاد الاجتماعي لهذا فإن عدم المشاركة فى الإنتاج – مثلاً – يمثل إشكالية حتى لو كان لهذا الفرد مستوي عالي من الاستهلاك ، وكان كذلك منخرطاً فى العمل السياسي والاجتماعي .

ويجب الإشارة إلي أن هناك كثير من المؤشرات التي ظهرت في البحوث على أنها مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي ، مثل كون الفرد عضوا في أقلية، أو يعانى من انفصال أبويه، أو معيشته في منطقة محرومة، حيث تظهر هذه المؤشرات بوصفها أسبابا للاستبعاد الاجتماعي وليست نتائج

له ، ويجب ألا ننظر إلي هذه السمات باعتبارها تشكل استبعادا اجتماعيا اذ كان الفرد قادر على المشاركة في الأبعاد الأربعة للاستبعاد الاجتماعي سابقة الذكر (٣٨ :٢٠٠٧) ، حيث أن الفرد لا يعتبر مستبعدا اجتماعيا إلا إذا كانت عدم مشاركته في الأنشطة المذكورة ترجع لأسباب لا سيطرة له عليها ، وأن يكون الفرد راغبا في المشاركة .

وقد تم وضع مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن كل بعد من أبعاد الاستبعاد الاجتماعي الأربعة، وقد تحددت هذه المؤشرات وفقا للبيانات الرسمية المتاحة في بريطانيا ، ويظهر في الجدول رقم (١) هذه المؤشرات

جدول رقم (١) مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي (٣٨ :٢٠٠٧)

البعد	المؤشرات
البعد الاستهلاكي	صافي الدخل الأسري المكافئ * يقل عن نصف متوسط الدخل
البعد الإنتاجي	ليس مستخدما ولا يعمل لحسابه، أو مازال في مرحلة التعليم، أو التدريب،أو يرعى شئون الأسرة (مثل المتعطل، والمريض بمرض مزمن، أو المعاق، أو المتقاعد مبكراً وغيرهم)
البعد السياسي	لا يدلى بصوته في الانتخابات العامة، وليس عضوا في منظمة مشاركة في الحملات السياسية مثل حزب سياسي، أو نقابة عمالية ،جمعية أباء....الخ
التفاعل الاجتماعي	يفتقد في أي من النواحي الخمس التالية ، شخص يقدم الدعم (يصغى إليك ، ويشجعك ، ويساعدك في الأزمات ، ترتاح إليه ، يقدرك حق التقدير)

*أي أنه جرت على الدخل عمليات تسوية لتيسير المقارنة

وقد قامت دراستنا الحالية بإجراء بعض التعديلات على هذا المقياس لكي يتلاءم مع المجتمع الريفي المصري، وتم قياس الاستبعاد الاجتماعي في هذه الدراسة بناءا على ذلك .

الطريقة البحثية

الباب الثانى:

يتناول هذا الباب كل من نوع الدراسة، والمنهج المستخدم، ومجالات الدراسة الثلاثة الجغرافي ،والبشري، والزمني، كما يتناول هذا الباب أداة جمع البيانات ومتغيرات الدراسة وقياسها، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

نوع الدراسة والمنهج المستخدم

تم استخدام نمط الدراسة الوصفية حيث يعتبر أنسب الأنماط لبيان الجوانب المؤثرة في الظاهرة المدروسة بغرض تحليل وتفسير هذه الجوانب، وهي دراسة تحليلية أيضا حيث قامت باختبار الفروض النظرية التي تتعلق بمتغيرات الدراسة وعلاقتها بالاستبعاد الاجتماعي، وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة.

مجالات الدراسة

تشمل مجالات الدراسة كل من المجال الجغرافي، والمجال البشري ،والمجال الزمني، وفيما يلي سوف يتم عرض هذه المجالات

المجال الجغرافي

تمشيا مع طبيعة الدراسة القائمة على قياس الاستبعاد الاجتماعي والتعرف على أبعاده المختلفة ولكونه يعتبر مكونا من مكونات مقياس الفقر لذلك تم اختيار محافظتي الدراسة وفقا لعدد السكان الفقراء بهما ، فكانت محافظة الشرقية حيث يوجد بها اكبر عدد من السكان الفقراء بالوجه البحري وبلغ عددهم ٢٢٧٥٧٦ نسمة يمثلون ١٩,٢٪ من عدد سكانها وبذلك تعتبر أفقر محافظات الوجه البحري ، ومن جهة أخرى تم اختيار محافظة أسيوط ممثلة لفقر محافظات الوجه القبلي حيث بلغ عدد السكان الفقراء بها ٢٥٣٠٣٠٢ نسمة يمثلون ٦١٪ من عدد سكانها. (تقرير التنمية البشرية مصر : ٢٠١٠)

وكان لابد من اختيار المراكز الإدارية والقرى داخل كل محافظة من محافظتي الدراسة وفقا لنفس المعيار ولكن تعذر وجود البيانات الخاصة بذلك في تقارير التنمية البشرية على مستوى

المحافظات. وبناءا عليه فقد تم اختيار كل من المراكز الإدارية والقرى التابعة لها وفقا لمؤشر قيمة دليل التنمية البشرية بمحافظتي الدراسة (تقرير التنمية البشرية لمحافظة الشرقية :٢٠٠٣)، (تقرير التنمية البشرية لمحافظة أسيوط : ٢٠٠٣) .

ووفقا لهذا المعيار تم اختيار مركزين في كل محافظة من محافظتي الدراسة يعبر الأول عن مستوى التنمية المرتفع ، ويعبر الثاني عن مستوى التنمية المنخفض ففي محافظة الشرقية تم اختيار مركز الزقازيق ليعبر عن مستوى التنمية المرتفع ومركز منيا القمح معبرا عن مستوى التنمية المنخفض . وفي محافظة أسيوط تم اختيار مركز الفتح ليعبر عن مستوى التنمية المرتفع ،ومركز ابنوب ليعبر عن مستوى التنمية المنخفض .

وبالنسبة لمحافظة الشرقية بنفس المعيار بطريقة عشوائية تم اختيار قريتين في كل مركز.تمثل مستوى التنمية الذي ينتمي إليه المركز الإداري ، وتم اختيار قريتي شيبة النكارية، وكفر أحمد صالح من مركز الزقازيق ليمثلان مستوى التنمية المرتفع ، وقريتي كفر سلامة بشارة ، والقبة من مركز منيا القمح ليمثلان مستوى التنمية المنخفض .

وبالنسبة لمحافظة أسيوط بنفس المعيار تم الاختيار بطريقة عشوائية قريتي أولاد سراج، والواسطى من مركز الفتح ليمثلان مستوى التنمية المرتفع ، وقريتي المعابدة الشرقية ، والسوالم البحرية من مركز ابنوب ليمثلان المستوى المنخفض للتنمية. ويوضح جدول رقم (٢) بيان بمحافظتي الدراسة والمراكز والقرى المختارة من كل محافظة وأعداد العينات المأخوذة من القرى .

جدول رقم (٢) محافظتي الدراسة والمراكز والقرى المختارة من كل محافظة وأعداد العينات المأخوذة منها

المحافظة	عدد المراكز	عدد القرى	عدد السكان الفقراء بالالف	% للفقراء	العينة	المراكز المختارة	ترتيب المراكز	المستوى التنموي	القرى المختارة	ترتيب القرية بين القرى	المستوى التنموي	العينة
الشرقية	13	501	227576	19.2%	400	الزقازيق	3	مرتفع	شيبة النكارنة	22	مرتفع	100
									كفر احمد صالح	38	مرتفع	100
						منيا القمح	11	منخفض	كفر سلامة	501	منخفض	100
									القبة	448	منخفض	100
اسيوط	13	249	2530302	61%	400	الفتح	6	مرتفع	اولادسراج	9	مرتفع	100
									الواسطى	26	مرتفع	100
						ابنوب	13	منخفض	المعابدة الشرقية	233	منخفض	100
									السوالم البحرية	226	منخفض	100
جملة عينة الدراسة					800							800

المصدر : تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)

ملحوظة : ترتيب المراكز والقرى مصدرها تقرير التنمية البشرية لكل محافظة (٢٠٠٣)

ويوضح الجدول أنه تم اختيار محافظتي الشرقية ، وأسيوط ، واختير من كل منهما مركزين إداريين ليبلغ عدد المراكز أربعة مراكز إدارية، واختير من كل مركز قريتين فبلغ عدد القرى ثمان قرى

المجال البشري

تم اختيار عينة عشوائية من أرباب الأسر دائمة الإقامة بالقرية بواقع ١٠٠ مبحوث من كل قرية من قرى الدراسة الأربعة بكل محافظة ليبلغ عدد المبحوثين بكل محافظة من محافظتي الدراسة ٤٠٠ مبحوث ،وليبلغ إجمالي العينة ٨٠٠ مبحوث يمثلون السكان الريفيين بقرى الدراسة الثمانية، واعتمد في ذلك على الاخبارين بكل قرية على حده، بعد أن تم تقسيم كل قرية إلي مربعات سكنية اختيرت عينة الدراسة منها جميعا.

المجال الزمني

تم جمع بيانات الدراسة من المبحوثين بالقرى المختارة خلال ثلاثة شهور من ابريل إلي يونيو.

أداة جمع البيانات

تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية لأرباب الاسر الريفية أفراد العينة باستخدام استمارة استبيان لدقة الحصول على البيانات وذلك بعد اختبارها وإجراء التعديلات اللازمة عليها للتأكد من صلاحيتها، واشتملت الاستمارة على خمسة أجزاء، يتضمن الجزء الأول أسئلة للتعرف على البيانات الشخصية للمبحوث وهي : النوع، والسن، والتعليم، والشعور بالمساواة، والشعور بالأمان والشعور بالعزلة والشعور بقلة الحيلة، والتشاؤم، والانتماء للمجتمع المحلي، والرضا عن مستوى المعيشة. ويتضمن الجزء الثاني أسئلة للتعرف على البيانات الأسرية للمبحوث وهي :

عدد أفراد الأسرة، ودخل الأسرة، وعدد العاطلين بالأسرة، وعدد الأطفال العاملين بالأسرة، عدد الأميين بالأسرة، التسرب من التعليم، الحالة الصحية للأسرة، امتلاك الأسرة لوسائل الإنتاج، كما تضمن الجزء الثالث أسئلة للتعرف على البيانات الخاصة بالمأوى وهي :وجود مياه الشرب، وجود الكهرباء، وجود الصرف الصحي، امتلاك الأجهزة المنزلية، في حين تضمن الجزء الرابع أسئلة للتعرف على بيانات الاستبعاد الاجتماعي بأبعاده الأربعة وهي الاستبعاد من الإنفاق والاستبعاد من العمل، والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية، والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي، وتضمن الجزء الخامس أسئلة عن انتشار بعض الظواهر والجرائم بالمجتمع المحلي بالقرية

متغيرات الدراسة :

يتضمن هذا الجزء متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، وتنقسم هذه المتغيرات إلي متغيرات مستقلة، ومتغيرات تابعة، وفيما يلي سوف نستعرض هذه المتغيرات و كيفية قياس كل منها .

أولا : المتغيرات المستقلة

تنقسم المتغيرات المستقلة للدراسة إلي ثلاثة مجموعات، تختص المجموعة الأولى بالمتغيرات الشخصية للمبحوث، وتختص المجموعة الثانية بالمتغيرات الأسرية وتشمل المجموعة الثالثة المتغيرات الخاصة بالمأوى وفيما يلي سوف نستعرض تلك المجموعات :-

١ - المتغيرات الشخصية

استخدمت الأرقام الخام في القياس الكمي لكل من متغيري : السن، عدد سنوات التعليم، وفيما يختص بالنوع فقد قسم إلي فئتين هي (ذكر) ، (أنثى)، في حين استخدم مقياسا ثنائيا (نعم) ، (لا) حيث أعطيت الدرجات ١،٢ على التوالي مع مراعاة إعطائها الدرجات ٢،١ على التوالي في حالة الأسئلة السلبية، وذلك بالنسبة لكل من المتغيرات الآتية : الشعور بالأمان، والشعور بالعزلة، والشعور بقلة الحيلة، والتشاؤم، وبالنسبة لمتغير الشعور بالمساواة فقد قسمت الاستجابات عنه إلي أربعة فئات وهي : المساواة في الحصول على الوظائف، والمساواة في الحصول على التعليم، والمساواة في الحصول على العلاج، والمساواة في تطبيق القانون وتنفيذ الأحكام القضائية واستخدم مقياسا ثنائيا (نعم) ، (لا) حيث أعطيت الدرجات ١، صفر على التوالي، وبذلك يصبح المدى لهذا المتغير بين (صفر ، ٤) قسمت إلي ثلاث فئات متساوية هي: فئة الشعور المنخفض بالمساواة (درجة واحدة)، وفئة الشعور المتوسط بالمساواة (٢:٣درجة) وفئة الشعور المرتفع بالمساواة (٤درجات).

وفيما يختص بقياس متغير الانتماء ، فقد صيغت خمس جمل لتعبر عن كل من تفضيل المبحوث للمعيشة بالقرية، وعدم رغبته في تركها والمعيشة في مكان أخر، وعن اهتمامه بما يحدث بها، وعن تقديمه للمساعدات والخدمات لأهل القرية ، وكانت الاستجابة عن هذه الجمل بمقياسا ثنائيا هو (موافق) ، (غير موافق) أخذت الدرجات ١،٢ مع مراعاة عكسها في حالة الجمل ذات المعنى السلبي ، وبهذا يصبح مدى هذا المقياس بين (٥-١٠درجات) قسمت إلي ثلاث فئات متساوية ، فئة الانتماء المنخفض (٥-٦ درجات)، و فئة الانتماء المتوسط (٧-٨ درجات)، فئة الانتماء المرتفع (٩-١٠درجات) .

٢- المتغيرات الأسرية

استخدمت الأرقام الخام في القياس الكمي لمتغير دخل الأسرة، وعبر عنه بالجنيه المصري وهو عبارة عن متوسط الدخل الشهري لجميع أفراد الأسرة المعيشية، كما استخدمت الأرقام الخام أيضا في القياس الكمي لكل من المتغيرات الآتية : عدد أفراد الأسرة، عدد العاطلين بالأسرة، عدد الأطفال العاملين بالأسرة، وعدد الأميين بالأسرة، وعبر عنه بعدد الأفراد، أما متغير التسرب من التعليم فقد استخدم مقياسا ثنائيا (نعم)، (لا) أعطيت الدرجات (٢ ،١) على التوالي، في حين تم قياس متغير الحالة الصحية للأسرة باستخدام مقياسا ثنائيا (توجد أمراض)، و(لا توجد أمراض) أعطيت

الدرجات (٢ ، ١) على التوالي، وللتعرف على نوع الأمراض التي يعاني منها أفراد أسرة المبحوث فقد انحصرت استجابات المبحوثين في الأمراض الآتية : فشل كلوي، الأنيميا، الالتهاب الكبدي، وقد استخدم مقياسا ثنائيا (نعم)، (لا) رمز بالأرقام (١،٢)على التوالي لتسهيل عملية تفريغ بياناته .

وبالنسبة لمتغير امتلاك وسائل الإنتاج فقد اشتمل قياسه على خمسة بنود، اختص **البند الأول** منها بامتلاك وسائل المواصلات وتم حصرها في الأتي: عربة نقل، وتوك توك ،وعربة ملاكي، و موتوسيكل، وعجلة. وقد أعطيت الدرجات (١،٢،٣،٤،٥)على التوالي وذلك وفقا لدرجة مساهمتها في إدرار الدخل، ثم جمعت الدرجات التي حصل عليها كل مبحوث في هذا البند لتعبر عن درجة امتلاكه لوسائل المواصلات. أما **البند الثاني** فهو امتلاك الآلات والماكينات الزراعية فقد استخدم مقياسا ثنائيا(نعم ،لا) وأعطي الدرجات (٢ ، ١) على التوالي، واختص **البند الثالث** بحيازة الأرض الزراعية واستخدمت الأرقام الخام للقياس الكمي مساحة الأرض الزراعية وعبر عنها بالقيراط ثم ضربت هذه الأرقام في الأوزان (٢، ١) في حالة كل من المساحة المملوكة، والمساحة الإيجار على التوالي وبهذا يعبر حاصل جمع درجات كل مبحوث في هذا البند عن متغير درجة حيازته للأرض الزراعية .

وبالنسبة **للبند الرابع** الذي يحتوي عليه متغير امتلاك وسائل الإنتاج وهو ملكية الحيوانات المز رعية فقد تم حصره في أربع فئات هي: جاموس ، وأبقار ، وأغنام وماعز ، وطيور وأرانب، عبر عنها بالدرجات المعيارية للحيازة الحيوانية طبقا لمعهد الإنتاج الحيواني وهي الجاموسة (١,٣ درجة) ، والبقرة (١ درجة) كل ٥ غنم وماعز (١ درجة) وكل ٧٥٠ من الطيور والأرانب (١ درجة) وهكذا يعبر حاصل جمع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث في هذا البند عن درجة حيازته للحيوانات المزرعية . في حين استخدم مقياسا ثنائيا (نعم ،لا) اخذ الدرجات (٢ ، ١) على التوالي ، للتعبير عن **البند الخامس** وهو حيازة المشروعات الصغيرة .

ولقياس متغير امتلاك وسائل الإنتاج تم معاملة البنود الخمسة السابقة والمكونة له باحتساب الدرجات المعيارية ثم جمعها فوقع المدى الفعلي لهذا المتغير بين (٢٦٣ – ٣٥٧ درجة) قسم إلي ثلاث فئات هي : مستوى منخفض لامتلاك وسائل الإنتاج (اقل من ٢٩٠ درجة)، ومستوى متوسط لامتلاك وسائل الإنتاج (٢٩٠ – ٣٢٥ درجه)ومستوى مرتفع لامتلاك وسائل الإنتاج(اكبر من ٣٢٥ درجة) .

٣- المأوى

اشتمل قياس هذا المتغير على أربعة بنود هي : المرافق الملحقة بمساكن المبحوثين من مياه الشرب، والصرف الصحي، الكهرباء، وكذلك امتلاك الأدوات المنزلية. وقد عبر عن البنود الثلاثة الأولى بمقياسا ثنائيا (نعم ،لا) اخذ الدرجات (٢ ، ١) على التوالي، أما بالنسبة للبند الرابع وهو امتلاك الأدوات المنزلية فقد عبر عنه بالفئات الآتية (بوتاجاز ، وثلاجة، وغسالة ملابس، وتليفزيون،

وسخان مياه، وراديو، ومكواة، تليفون ارضي، تليفون محمول، ودش أو وصلة دش، وكمبيوتر، وماكينة خياطة. أخذت الدرجات (١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢،١) على التوالي وذلك وفقا لأهمية استخدامها ووجودها بالمنزل لدى الريفيين. ثم جمعت جميع الدرجات التي حصل عليها المبحوث من امتلاكه لهذه الأدوات لتعبر عن درجة امتلاكه لها .وقد وقع المدى الفعلي لهذا المقياس (٢٠ – ٨٠ درجة) قسمت إلي ثلاث فئات متساوية هي مستوى منخفض لامتلاك الأدوات المنزلية (٢٠ – ٣٩ درجة) ومستوى متوسط لامتلاك الأدوات المنزلية (٤٠ – ٥٩ درجة) ،و مستوى عالي لامتلاك الأدوات المنزلية (٦٠ فأكثر درجة) .

الظواهر والجرائم المنتشرة بالمجتمع المحلي

بالنسبة لمتغير الظواهر المنتشرة بالمجتمع المحلي فقد قسمت إلي إحدى عشر فئة هي: البلطجة ، والقتل ، التسرب من التعليم ، كثرة المشاجرات ، والعنوسة ، والسرقة، وعمالة الأطفال، وتعاطي المخدرات، و النصب والاحتيال، وتأخر سن الزواج للذكور، وأخرى، وقد استخدم مقياسا ثنائيا (نعم،لا) رمزت بالأرقام (١ ، ٢) لتسهيل عملية تفريغ البيانات .

ثانياً : الاستبعاد الاجتماعي (المتغير التابع)

تم قياس الاستبعاد الاجتماعي في هذه الدراسة بناءا على التعريف الإجرائي الذي وضعه كل من (بورتشارد ، ولوجران ، بياشو) في بريطانيا عام ٢٠٠٢ (٣٨ : ٢٠٠٧) والذي ينص على (أن الفرد يعتبر مستبعدا اجتماعيا إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه) . ويشير هذا التعريف إلي المشاركة التي تعتبر جوهرية بالنسبة إلي مفهوم الاستبعاد، وقد قامت الدراسة الحالية بإجراء بعض التعديلات لهذا التعريف ليصبح أكثر تحديدا فأمكن تعريفه بما يلي :

التعريف الإجرائي للاستبعاد الاجتماعي social exclusion

المستبعد اجتماعيا في هذه الدراسة هو الفرد الذي أدى حرمانه من الخدمات الأساسية والفرص المتكافئة للحياة اللائقة إلي عدم مشاركته في أنشطة المجتمع الذي يعيش فيه على أصعدة الاستهلاك، والإنتاج، والعمل السياسي والاجتماعي والتفاعل الاجتماعي .

كما قامت الدراسة بوضع مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن كل بعد من أبعاد الاستبعاد الاجتماعي الأربعة وهي :الاستهلاك والإنتاج والعمل السياسي الاجتماعي، والتفاعل الاجتماعي وذلك بعد إجراء بعض التعديلات على مؤشرات مقياس (بورتشارد، ولوجران وبياشو) لكي يتلاءم مع التعريف الإجرائي للدراسة ومع طبيعة المجتمع الريفي المصري ثم عرضها على خمسة وعشرون أستاذا متخصصا في مجال الاجتماع الريفي بكليات زراعة القاهرة، وزراعة عين شمس، وكفر الشيخ، ومعهد بحوث الإرشاد الزراعي لإبداء أرائهم في بنود ومؤشرات هذا المقياس وبعد إجراء التعديلات اللازمة عليه تم إجراء قياس الصدق والثبات لهذا المقياس بطريقة كرونباغ، وذلك

بجمع عدد ٢٠ استمارة من أرباب الأسر بقرى الدراسة ثم تم إعادة جمع نفس العدد من الاستمارات من نفس الأشخاص بعد فترة زمنية قدرها (١٠- ١٥ يوم) وتم قياس معامل الارتباط بين درجات الإجابة لنفس الشخص ، واتضح من ذلك أن معامل الصدق بين (٠,٨١- ٠,٩٣) ومعامل الثبات (٠,٦٤٦١ – ٠,٨٧٤٩) وبهذا تأكد صدق وثبات المقياس المقترح لقياس الاستبعاد الاجتماعي بهذه الدراسة فأصبح يتكون من الأبعاد الآتية :

البعد الأول : البعد الاستهلاكي (الاستبعاد من الإنفاق)

ويقصد به في هذه الدراسة وجود قصور في الإطار الاقتصادي المؤسسي يحد من فرص مشاركة الفرد في الأنشطة الاستهلاكية للمجتمع وذلك لعدم قدرته على الحصول على الحد الكافي من الإنفاق على حاجاته الأساسية من سلع وخدمات .

وقد استخدم لقياس هذا البعد ثمانية بنود للأنفاق وهي الإنفاق على كل من السلع والخدمات الآتية : الغذاء، والكساء ،والكهرباء ،والتعليم، والرعاية الصحية، والسكن ،ووقود الطهي، والمواصلات واستخدم مقياسا ثنائيا (كافي، غير كافي) أخذت الدرجات (صفر، ١) ثم جمع جميع الدرجات التي حصل عليها المبحوث من بنود الإنفاق السابقة ليكون المدى الفعلي لهذا المقياس بين (صفر – ٨ درجات) قسمت إلي أربعة فئات هي: غير مستبعد (صفر)، استبعاد منخفض (١-٢ درجة)، واستبعاد متوسط (٣ – ٤ درجات) ،واستبعاد مرتفع (٥ درجات فأكثر) .

البعد الثاني : البعد الإنتاجي (الاستبعاد من العمل)

ويقصد به في هذه الدراسة وجود قصور في الإطار الاقتصادي المؤسسي يحد من فرص مشاركة الفرد في الأنشطة الإنتاجية للمجتمع خلال العام الماضي وقد استخدم لقياس هذا البعد خمس فئات هي : يعمل عمل دائم، ويعمل عمل مؤقت ،ويعمل عمل موسمي ،ويعمل ارزقي (عمل منقطع)، ولا يعمل أخذت الدرجات (٥،٤،٣،٢،١) على التوالي لتعبر عن درجة استبعاد المبحوث من العمل ،وقد وقع المدى الفعلي لهذا المقياس بين (١ – ٥) قسمت إلي خمس فئات هي : غير مستبعد (١درجة)، استبعاد منخفض (٢ درجة) ،استبعاد متوسط (٣ درجة)، واستبعاد مرتفع (٤ درجات) ، استبعاد تام (٥ درجات) .

البعد الثالث : بعد العمل السياسي والاجتماعي (الاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية):

يقصد به في هذه الدراسة وجود قصور في الإطار الاجتماعي المؤسسي يحد من فرص مشاركة الفرد في أنشطة المجتمع السياسية والاجتماعية. ويحتوي قياس هذا البعد على بندين رئيسين البند الأول المشاركة السياسية وتم تقسيمها إلي فئتين هي : التصويت في انتخابات مجلس الشعب التي حدثت العام الماضي، وعضوية الأحزاب والنقابات ومجالس الآباء، أما البند الثاني فيختص بالمشاركة الاجتماعية وتم تقسيمها إلي أربع فئات هي : (عضوية منظمات المجتمع الرسمية وغير الرسمية ،والمشاركة في العمل التطوعي بالمال أو العمل أو الرأي ،ومشاركة أفراد المجتمع

في المناسبات والمآتم والأفراح والاحتفالات الدينية)، وممارسة الأنشطة الترفيهية الجماعية مثل (المباريات، والمعسكرات، الزيارات). وقد تم استخدام مقياسا ثنائيا للقياس الكمي للبندين السابقين هي (نعم، لا) أخذت الدرجات (صفر،١) على التوالي، وبجمع جميع الدرجات التي حصل عليه المبحوث من البندين السابقين وقع المدى الفعلي لهذا المقياس بين (صفر – ٦ درجات) قسمت إلي خمس فئات هي غير مستبعد (صفر)، واستبعاد منخفض (١-٢ درجة)، واستبعاد متوسط (٣-٤درجات) ، واستبعاد مرتفع (٥ درجات) واستبعاد تام (٦ درجات) .

البعد الرابع : بعد التفاعل الاجتماعي (الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي)

ويقصد به في هذه الدراسة وجود قصور في الإطار الاجتماعي المؤسسي يحد من فرص من فرص تفاعل الفرد داخل المجتمع ، وقد اعتمدت الدراسة في تحديد التعريف الإجرائي للفرد المستبعد من التفاعل الاجتماعي على تعريف غيث (١٩٩٣:١٢) والذي ينص على أن "التفاعل الاجتماعي هو التأثير المتبادل بين سلوك الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال ،وهو ما ينبع من الطبيعة البشرية من تأثير متبادل بين القوى الاجتماعية " . فإذا استمر هذا التفاعل الاجتماعي لفترة زمنية معينة ينتج عنه وجود علاقات اجتماعية بين الأفراد والجماعات . وبناءا على ذلك أمكن وضع تعريف الدراسة للفرد المستبعد من التفاعل في الآتي :

التعريف الإجرائي للفرد المستبعد من التفاعل الاجتماعي

هو الفرد الذي لا يستطيع أن يكون علاقات طيبة مع الأفراد الآخرين بالأسرة، والجيران، والمجتمع المحلي، ولا يجد من أفراد المجتمع المحلي من يؤثر فيه ويتأثر به فيفتقد لوجود فرد يصغي اليه، ويشجعه ويساعده في الأزمات، ويرتاح إليه ، ويقدره حق تقدير، كما يكون سلوك هذا الفرد المستبعد غير مؤثر في الآخرين لعدم معرفته بالدور الذي يتوقعه المجتمع منه .

وبناءا على هذا التعريف الإجرائي للدراسة فإن قياس هذا المتغير اشتمل على ثلاثة بنود هي : البند الأول عدم وجود علاقات طيبة بين الفرد والأفراد الآخرين، وتم تقسيم استجابات المبحوثين على هذا البند إلي ست فئات هي : أفراد الأسرة ،والأصدقاء، والجيران ، والقادة غير الرسميين، والموظفين الحكوميين، و أعضاء المجلس الشعبي المحلي، وتم استخدام مقياسا ثنائيا للقياس الكمي لهذا البند هما (توجد علاقات طيبة)، و(لا توجد علاقات طيبة) أخذت الدرجات (صفر،١) على التوالي ثم جمعت الدرجات التي حصل عليها المبحوث من إجابته عن الست فئات لتعبر عن درجة عدم وجود علاقات طيبة مع الآخرين فوقع المدى الفعلي لهذا المتغير بين (صفر -٦ درجة) قسمت إلي خمس فئات هي : غير مستبعد (صفر) ، واستبعاد منخفض (١- ٢ درجة)، واستبعاد متوسط (٣ – ٤ درجة) ،واستبعاد مرتفع (٥ درجات)، و استبعاد تام (٦ درجات) .

أما البند الثاني فهو افتقاد المبحوث إلي وجود فرد يؤثر فيه ويتأثر به، وتم تقسيمه إلي

ست فئات هي وجود فرد يسمع لمشاكله، وجود فرد يشجعه، وجود فرد يساعده في الأزمات، وجود فرد يرتاح للحديث معه، وجود فرد يقدره ويعرف قيمته، وجود فرد يثق فيه.وقد استخدم مقياسا ثنائيا للقياس الكمي لهذا المتغير هو (نعم ، لا) أخذت الدرجات (صفر، ١) درجة على التوالي ، وبجمع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث من إجاباته عن هذه الفئات يصبح المدى الفعلي بين (صفر – ٦درجات) قسمت إلي خمس فئات هي: غير مستبعد (صفر درجة) واستبعاد منخفض (١-٢ درجة)، واستبعاد متوسط (٣-٤ درجات)، واستبعاد مرتفع، (٥ درجات)، واستبعاد تام (٦ درجات).

في حين اختص البند الثالث بعدم معرفة المبحوث للدور الذي يتوقعه المجتمع منه ، ولقياس هذا البند تم صياغة اثني عشر جمله لتعبر عن عدم معرفة الفرد للدور الذي يتوقعه المجتمع منه، وقد استخدم مقياسا ثنائيا للقياس الكمي لهذا المتغير هو (موافق ، غير موافق) أخذت الدرجات (صفر، ١) على التوالي، وبجمع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث من إجابته عن جميع العبارات، أصبح المدى الفعلي لهذا المتغير (صفر، ١٢ درجة) قسمت إلي خمس فئات هي: غير مستبعد (صفر درجة) ،استبعاد منخفض (١ – ٢ درجة) استبعاد متوسط (٣ – ٤ درجة) استبعاد مرتفع (٥ درجات)، استبعاد تام (٦ درجات).

ولقياس درجة الاستبعاد من جملة التفاعل الاجتماعي تم جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوث من البنود الثلاثة السابقة والمكونة لقياس هذا المتغير فكان المدى الفعلي لها من (صفر– ٢٤ درجة) قسمت إلي خمس فئات هي غير مستبعد (صفر درجة)، استبعاد منخفض (١– ٧ درجة)، واستبعاد متوسط (٨ –١٥ درجة)، استبعاد مرتفع (١٦ – ٢٣ درجة)، واستبعاد تام (٢٤ درجة).

جملة الاستبعاد الاجتماعي

لقياس الدرجة الإجمالية للاستبعاد الاجتماعي تم جمع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث من الأبعاد الأربعة للاستبعاد الاجتماعي وهي ، الاستبعاد من الاستهلاك والاستبعاد من الإنتاج ، والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية ، والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي، وذلك باستخدام الدرجات المعيارية المعدلة (القيمة – المتوسط /الانحراف المعياري ١٠x+٥٠) فكان المدى الفعلي لها بين (١٥٢– ٢٤٩) درجة قسمت إلي ثلاث فئات هي : استبعاد منخفض (أقل من ١٨٥) درجة، واستبعاد متوسط (١٨٥ –٢١٩) درجة واستبعاد مرتفع (اكبر من ٢١٩) درجة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والتي تضمنت الجداول التكرارية

والنسب المئوية ، كما استخدمت الأعمدة كرسوم بيانية لتوضح الفروق بين المستويات التنموية، واستخدمت المتوسطات الحسابية لبيان الاختلافات بين محافظتي الدراسة، وتم استخدام الدرجات المعيارية المعدلة لتقدير المتغير التابع، وأيضا استخدم معامل الارتباط البسيط "لبيرسون" واختبار "t" لاختبار صحة الفروق .

وصف العينة بمحافظتي الدراسة

يتناول هذا الفصل جزئيين يختص الجزء الأول بوصف عينة الدراسة بمحافظة الشرقية ويشمل الجزء الثاني وصف عينة الدراسة بمحافظة أسيوط

الجزء الأول : وصف عينة الدراسة بمحافظة الشرقية

أولا : وصف المتغيرات الشخصية لأفراد عينة البحث

يمكن وصف كل من المتغيرات الشخصية والأسرية لعينة الدراسة بمحافظة الشرقية من خلال نتائج الدراسة بالجدول رقم (٣) وذلك فيما يلي :

النوع : تشير النتائج أن غالبية المبحوثين ٩١,٢٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة هم من الذكور في حين بلغت نسبة الإناث ٨,٧٥٪ وأشارت النتائج أيضا إلي تقارب نسبتي الذكور في كل من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية ،والمبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية حيث بلغت ٩٢,٥٪ ،٩٠٪ على التوالي .

السن : تشير النتائج أن منوال عمر المبحوثين يقع في الفئة العمرية المتوسطة من (٣٦-٥٥ سنة) حيث بلغت نسبتهم ٥٦,٢٥ من إجمالي العينة بالمحافظة ،وأن اقل نسبة من المبحوثين ١٤,٢٥٪ تقع في الفئة العمرية (اقل من ٣٦ سنة)، وأن ٣٩,٥٪ من المبحوثين بالقريتين مرتفعة التنمية سنهم كبير (أكبر من ٥٥ سنة) مقابل ١٩,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية .

عدد سنوات التعليم : أظهرت النتائج أن ٤٤,٧٪ من إجمالي العينة بالمحافظة هم من مستواهم التعليمي منخفض ،وأن ٣٣,٨٪ من المبحوثين هم من المستوى التعليمي المتوسط ،في حين بلغت نسبة المبحوثين في المستوى التعليمي المرتفع ٢١,٥٪ . وأوضحت النتائج في نفس الجدول أن ما يزيد عن خمسي المبحوثين ٤٢٪ في القريتين مرتفعة التنمية مستواهم التعليمي منخفض مقابل ٤٧,٥٪ في القريتين منخفضة التنمية وقعوا في نفس الفئة.

الشعور بالمساواة : أوضحت النتائج أن حوالي نصف المبحوثين ٤٩,٧٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لديهم شعور منخفض بالمساواة بين أبناء المجتمع ، وأن ٣٦,٥٪ من المبحوثين لديهم شعور متوسط بالمساواة ، في حين بلغت نسبة المبحوثين من لديهم شعور مرتفع بالمساواة بين أبناء المجتمع ١٣,٧٥٪ .

وتشير أيضا النتائج في نفس الجدول إلي أن ٧٢,٥٪ من المبحوثين في القرى منخفضة التنمية لديهم شعور منخفض بالمساواة بين أبناء المجتمع مقابل ٢٧٪ من المبحوثين في القرى مرتفعة التنمية .

الشعور بالأمان : تشير النتائج أن ما يزيد عن خمسى المبحوثين ٤٠,٢٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يشعرون بالأمان مقابل ٥٩,٨٪ من المبحوثين يشعرون بالأمان، وأوضحت أيضا النتائج في نفس الجدول أن ٤٤,٥٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لا يشعرون بالأمان -مقابل ٣٦٪من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة.

الشعور بالعزلة :أوضحت النتائج أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٦٩,٧٪ من إجمالي العينة بالمحافظة يشعرون بالعزلة مقابل ٣٠,٣٪ من المبحوثين لا يشعرون بالعزلة ،كما أشارت النتائج بنفس الجدول إلي أن ما يقرب من أربعة أخماس المبحوثين ٧٩٪ في القريتين منخفضة التنمية يشعرون بالعزلة -مقابل ٦٠,٥٪ في القريتين مرتفعة التنمية.

الشعور بقلة الحيلة_: تشير النتائج أن ٥٧,٨٪ من المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة يشعرون بقلة الحيلة مقابل ٤٢,٢٪ من المبحوثين لا يشعرون بقلة الحيلة وأوضحت النتائج أيضا أن ما يزيد عن ثلاثة أخماس المبحوثين ٦١,٥٪ في القريتين منخفضة التنمية يشعرون بقلة الحيلة مقابل ٥٤٪ من المبحوثين في القريتين عالية التنمية وقعوا في نفس الفئة .

التشاؤم : أوضحت النتائج أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٦٩,٢٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لايشعرون بالتشاؤم مقابل ٣٠,٨٪ من المبحوثين يشعرون بالتشاؤم، وأظهرت النتائج أيضا أن ٧٢,٥٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لايشعرون بالتشاؤم مقابل ٣٤٪من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة.

الانتماء : أوضحت النتائج أن ٣١,٧٪ من المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة مستوى انتماءهم المجتمعي منخفض وأن المبحوثين الذين وقعوا في فئتي مستوى الانتماء المتوسط والمرتفع كانت نسبتهم ٢٦,٣٪ ،٤٢٪ على الترتيب ، وأوضحت النتائج أيضا أن ما يزيد عن نصف المبحوثين بقليل ٥٠,٥٪ في القريتين مرتفعة التنمية انتماءهم مرتفع مقابل ٣٣,٥٪ من المبحوثين فيّ القريتين منخفضة التنمية وقعوا في نفس الفئة.

الرضا عن مستوى المعيشة : أشارت النتائج إلي تقارب نسب كل من المبحوثين غير الراضيين عن مستوى معيشتهم ،والراضين لحد ما حيث بلغت نسبة كل منهم ٣٩,٥٪،٣٩ ٪ على الترتيب من إجمالي المبحوثين بالمحافظة ،وأن ما يزيد عن خمس المبحوثين ٢١,٥٪راضين عن مستوى معيشتهم ، وتوضح النتائج في نفس الجدول أن ٥١,٥٪ من المبحوثين في القرى منخفضة التنمية غير راضين عن مستوى معيشتهم مقابل ٢٧,٥٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة .

ثانياً المتغيرات الأسرية:

دخل الأسرة : تشير النتائج أن ما يزيد عن خمسي المبحوثين ٤٣,٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة هم من أصحاب الدخول المتوسطة (من ٥٠٠ - ١٠٠٠) ، وأن ما يزيد عن ثلث المبحوثين ٣٤,٢٥٪ من أصحاب الدخول المرتفعة (ألف جنيه فأكثر)، وأن ٢٢,٢٥٪ من المبحوثين

من أصحاب الدخول المنخفضة (اقل من ٥٠٠ جنيه). كما أوضحت النتائج أن ٢٧٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية دخلهم منخفض مقابل ١٧,٥٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس فئة الدخل المنخفض .

حجم الأسرة (عدد أفراد الأسرة): تشير النتائج إلي أن ٥٥,٢٥٪ من المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة حجم أسرهم متوسط (٥-٨أفراد)، وأن ٢٧,٥ ٪ من المبحوثين حجم أسرهم صغير اقل من ٥أفراد وأن ١٧,٥٪ من المبحوثين حجم أسرهم كبير (أكثر من ٩ أفراد) ، وتوضح النتائج أيضا أن نسبة كبيرة من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية ، والمبحوثين في القريتين منخفضة التنمية يقعا في فئة الحجم المتوسط (٥-٨ أفراد) ونسبتهم ٦٠٪ ،٥٠,٥ ٪ على التوالي .

عدد العاطلين بالأسرة : تشير النتائج إلي أن ٤٥,٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يوجد لديهم عاطلين بالأسرة وأن نسبة المبحوثين الذين لديهم فردا او فردين عاطلين بالأسرة ٤٧,٢٪ في حين أن من لديهم ٣ أفراد فأكثر وصلت نسبتهم إلي ٧,٣٪ ، وأشارت النتائج أيضا الي أن ٥٥٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لديهم من (١-٢ فرد عاطل) بالأسرة مقابل ٣٩,٥٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة .

عدد الأطفال العاملين : توضح النتائج أن ما يزيد عن أربعة أخماس المبحوثين بنسبة ٨٢٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يوجد لديهم أطفال يعملون ، وأن المبحوثين الذين لديهم طفل واحد يعمل بلغت نسبتهم ١٦,٢٥٪ ،في حين وصلت نسبة من لديهم طفلان يعملون ١,٧٥٪ ، كما تشير النتائج أيضا إلي أن٩٧٪ من المبحوثين في القريتين عالية التنمية لا يوجد لديهم أطفال عاملين مقابل ٦٧٪ بالقريتين منخفضة التنمية .

نسبة الأمية: أوضحت النتائج أن ٥٨,٥٪ من إجمالي المبحوثين لمحافظة لديهم من ١-٢ فرد في أسرهم أميين مقابل ما يزيد عن خمسي المبحوثين بقليل ٤١,٥٪ لا يوجد لديهم أميين في أسرهم، كما أشارت النتائج في نفس الجدول إلي أن ٦٤٪ من المبحوثين في القرى منخفضة التنمية لديهم من ١-٢ فرد أميين في أسرهم مقابل ٥٣٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة .

وتشير هذه النتائج بصفة عامة إلي الأمية في الريف وخاصة في القرى منخفضة التنمية لنقص الخدمات التعليمية، والصحية، وارتفاع أسعار العملية التعليمية وخاصة الدروس الخصوصية بالإضافة إلي انتشار الفقر.

التسرب من التعليم: أظهرت النتائج أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٧,٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يوجد لديهم حالات تسرب من التعليم مقابل ٢٢,٥٪ من المبحوثين لديهم حالات تسرب من التعليم، وأشارت النتائج أيضا الي أن غالبية المبحوثين ٩١٪ في القريتين مرتفعة التنمية لا يوجد لديهم حالات تسرب من التعليم مقابل ٦٤٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية

وقعوا في نفس الفئة وأن ٣٦٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية.لديهم حالات تسرب من التعليم مقابل ٩ ٪ فقط من المبحوثين فى القريتين مرتفعة التنمية .

الحالة الصحية للأسرة : تشير النتائج إلي أن ٧٧,٥٪ من المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة لا توجد لدى أسرهم أمراض ، وأن ٢٢,٥٪ من المبحوثين لدى أسرهم أمراض ،و أشارت النتائج أيضا إلي تقارب نسبة المبحوثين الذين لدى أسرهم أمراض في القريتين منخفضة التنمية والقريتين مرتفعة التنمية حيث بلغت نسبة كل منهم ٢٣٪، ٢٢٪ على التوالي، أما عن نوع المرض أوضحت النتائج أن نسبة الإصابة بأمراض الأنيميا ، والالتهاب الكبدي ،والفشل الكلوي بين المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة كانت ١٤,٢٥٪ ،٥,٢٥٪ ، ٣٪ على الترتيب ، وأوضحت النتائج أيضا أن أعلى إصابة للمبحوثين في القريتين منخفضة التنمية كانت بمرض الأنيميا حيث وصلت نسبة الإصابة بينهم ١٧٪ مقابل ١١,٥٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية، وربما ترجع الإصابة بهذه الأمراض وخاصة الأنيميا إلي انخفاض الوعي الصحي ونقص وسوء التغذية بالإضافة إلي ندرة الخدمات الصحية وربما انعدامها ،ولابد من إعادة النظر في جدوى الوحدات الصحية وتدعيمها.

امتلاك وسائل الإنتاج : تشير النتائج إلي أن ما يقرب من نصف المبحوثين ٤٨,٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة مستوى امتلاكهم لوسائل الإنتاج مستوى منخفض، وأن ما يقرب من ثلث المبحوثين ٣٢,٥٪ مستوى امتلاكهم لأدوات الإنتاج متوسط المستوى، وأن ما يقرب من خمس المبحوثين ١٩٪ مستوى امتلاكهم لأدوات الإنتاج مرتفع، وأوضحت النتائج أيضا أن ٣٦,٥٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية يقعون في المستوى المتوسط والمرتفع معا لامتلاك وسائل الإنتاج مقابل ٦٠,٥٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية وهذا يعني أن عملية التنمية داخل القرى ساهمت في زيادة امتلاك وسائل الإنتاج المختلفة .

٩- **المأوي (السكن)** :تشير النتائج أن الخدمات والمرافق الملحقة بمساكن المبحوثين من مياه شرب وصرف صحي وكهرباء كانت نسبتهم ٩٨,٧٥٪ ،٩٦٪ ، ٧٠ ٪ على الترتيب للمرافق الثلاث وقد أوضحت النتائج أن كافة المبحوثين في القريتين عالية التنمية لديهم مياه شرب وصرف صحي بمساكنهم بنسبة ١٠٠٪ ،١٠٠٪ في حين ان ٧٢,٥٪ لديهم كهرباء مقابل ٩٧,٥٪ ،٩٢٪،٦٧,٥٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لدى مساكنهم مياه شرب وصرف صحي وكهرباء على التوالي.

١٠-**امتلاك أدوات المنزلية** :تشير النتائج إلي أن إجمالي المبحوثين الذين يمتلكون أدوات منزلية للمستوى المرتفع بلغت نسبتهم ٦١,٢٥٪ في حين بلغت نسبتهم للمستويين المتوسط والمنخفض ٢٩٪ ،٩,٧٥٪ على الترتيب ، وأوضحت النتائج أيضا أن درجة امتلاك المبحوثين للأدوات المنزلية في القريتين عالية التنمية قد بلغت ٦٣,٥٪ ،٢٧,٥٪ ، ٩٪ للمستويات الثلاث المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ٥٩٪، ٣٠,٥٪ ، ١٠,٥٪ للمبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لنفس المستويات الثلاث بالترتيب ومن هذه النتائج يتضح تقارب نسبة امتلاك المبحوثين للأدوات المنزلية في كل من القريتين مرتفعة ومنخفضة التنمية ، وقد يكون الاختلاف الواضح في نوعية هذه الأدوات المنزلية

وهو لصالح المبحوثين في القريتين عالية التنمية .

الجزء الثاني : وصف عينة الدراسة بمحافظة أسيوط

اولا: وصف المتغيرات الشخصية لأفراد عينة البحث

يمكن وصف كل من المتغيرات الشخصية والأسرية لعينة الدراسة بمحافظة أسيوط من خلال نتائج الدراسة بالجدول رقم (٤) وذلك فيما يلي :

النوع : تشير النتائج أن ٨٧٪ من المبحوثين هم من الذكور في حين بلغت نسبة الإناث ١٣٪ من إجمالي العينة بالمحافظة وأشارت النتائج أيضا إلي تقارب نسبتي الذكور في كل من المبحوثين في القريتين عالية التنمية، والمبحوثين في القريتين منخفضة التنمية حيث بلغت نسبتهم ٨٥٪ ،٨٩٪ على الترتيب . وهذا يعني أن عبء التنمية والعمل يقع على عاتق الشباب والرجال في القرى، الأمر الذي قد يدفع بهؤلاء الرجال إلي قوة العمل والإنتاج أثناء عملية التنمية ،وبالتالي يجب الاستفادة منهم وعدم استبعادهم من قوة العمل .

السن : تشير النتائج أن ٥١٪ من إجمالي العينة بالمحافظة يقعوا في الفئة العمرية المتوسطة من (٣٦-٥٥ سنة)، وأن اقل نسبة من المبحوثين تقع في الفئة العمرية (اكبر من ٥٥ سنة) حيث بلغت نسبتهم ٢٠,٢٥٪، في حين أن ٢٨,٧٥٪ من المبحوثين وقعوا في الفئة العمرية (اقل من ٣٦سنة) ويتضح مما سبق أن نحو نصف المبحوثين بالمحافظة يقعون في سن العمل (٣٦ سنة) ، مما قد يشجع على استغلال هذه الطاقات والخبرات في عملية التنمية .

عدد سنوات التعليم : تشير النتائج أن ٥٠,٥٪من إجمالي العينة بالمحافظة هم من المستوى التعليمي المنخفض ،وأن ٤١,٢٥٪ من المبحوثين مستواهم التعليمي متوسط، في حين بلغت نسبة المبحوثين في المستوى التعليمي المرتفع ٨,٢٥٪ من إجمالي المبحوثين بالمحافظة. وأوضحت النتائج أيضا أن ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين ٥٨,٥٪ في القريتين منخفضة التنمية مستواهم التعليمي منخفض مقابل ما يزيد عن خمسي المبحوثين ٤٢,٥٪ في القريتين عالية التنمية وقعوا في نفس المستوى التعليم المنخفض. وبناء على ذلك يجب الاهتمام بالقضاء على الأمية ، وتوفير الخدمات التعليمية وخاصة في القرى منخفضة التنمية والتي ترتفع فيها نسبة الأمية.

الشعور بالمساواة : أوضحت النتائج أن ما يزيد عن خمسي المبحوثين ٤١,٢٥.٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لديهم شعور متوسط بالمساواة بين أبناء المجتمع ، وأن ٣٢٪ من المبحوثين لديهم شعور مرتفع بالمساواة ، في حين أن ٢٦,٧٥٪ من المبحوثين كان شعورهم بالمساواة منخفض، كما أوضحت النتائج في نفس الجدول إلي أن ٤٢٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لديهم شعور منخفض بالمساواة بين أبناء المجتمع مقابل ١١,٥٪ فقط وقعوا في نفس الفئة من المبحوثين في القرى مرتفعة التنمية ، وهذا يعني أن الشعور بالمساواة الاجتماعية التي هي لب عملية الاندماج في المجتمع يزداد في المستوى المرتفع من التنمية عن المستوي المنخفض، مما قد يستبعد الكثير من المبحوثين في القري منخفضة التنمية من أي عملية سياسية أو اجتماعية أو حتى خدمية.

الشعور بالأمان : تشير النتائج أن ٧٢,٢٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة يشعرون بالأمان مقابل ٢٧,٧٥٪ من المبحوثين لا يشعرون بالأمان ، في حين أن ما يزيد عن ثلث المبحوثين بقليل ٣٤,٥٪ في القريتين منخفضة التنمية لا يشعرون بالأمان –مقابل ٢١٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة وقد يرجع عدم شعور المواطن بالأمن والأمان إلي انتشار الخوف والرعب وانتشار عمليات السطو المسلح والسرقة والخطف من قبل بعض البلطجية وهم من المستبعدين الذين صنعهم المجتمع بنفسه نتيجة عدم المساواة وعدم تحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع .

الشعور بالعزلة :أوضحت النتائج أن ٨٦,٢٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يشعرون بالعزلة مقابل ١٣,٧٥٪ من المبحوثين يشعرون بالعزلة ، كما أشارت النتائج أيضا إلي أن ٩٠,٥٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية لا يشعرون بالعزلة مقابل ٨٢٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية وقعوا في نفس الفئة لا يشعرون بالعزلة ،ويعني هذا أن شريحة من مجتمع القرية غير مندمجة مع نسيج المجتمع وفي كل عملياته الإنتاجية والاستهلاكية والسياسية وغير ذلك نتيجة الشعور بالحرمان والفقر وتهميش المجتمع لهم مما قد يؤدي إلي استبعادهم .

الشعور بقلة الحيلة : تشير النتائج أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٦,٢٥٪ من المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة لا يشعرون بقلة الحيلة مقابل ٢٣,٧٥٪ من المبحوثين يشعرون بقلة الحيلة ، وأوضحت النتائج أيضا أن ما يزيد عن أربعة أخماس المبحوثين ٨٢,٥٪من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية لا يشعرون بقلة الحيلة مقابل ٧٠٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية وقعوا في نفس الفئة ، ويتضح من ذلك أن ما يقرب من ربع المبحوثين بالمحافظة ٢٣,٣٪يشعرون بقلة حيلتهم وهم من الفقراء والمستبعدين من قبل مجتمعهم

التشاؤم : أوضحت النتائج أن ما يزيد عن أربعة أخماس المبحوثين ٨٢,٢٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يشعرون بالتشاؤم مقابل ١٧,٧٥٪ من المبحوثين يشعرون بالتشاؤم ،و أظهرت النتائج أيضا أن أكثر من أربعة أخماس المبحوثين ٨١٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لا يشعرون بالتشاؤم مقابل ٨٣,٥٪من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة ،وتعكس هذه النتيجة مدى تفاءل غالبية المبحوثين .

الانتماء : أوضحت النتائج أن ٤٦,٢٪ من إجمالي المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة مستوى انتماءهم المجتمعي منخفض ،وأن ٣١,٣٪ من المبحوثين مستوى انتمائهم مرتفع ، وأوضحت النتائج أيضا أن أكثر من ثلثي المبحوثين ٦٧٪ في القريتين منخفضة التنمية مستوى انتماءهم منخفض مقابل ما يزيد عن ربع المبحوثين بقليل ٢٥,٥٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية مستوى انتمائهم لمجتمعهم منخفض، ويتضح من ذلك أن شريحة كبيرة من المبحوثين في القرى منخفضة التنمية انتمائهم ضعيف نتيجة شعورهم بالعزلة وقلة الحيلة ، وعدم المساواة بينهم وبين الفئات الأخرى من المجتمع التي تتمتع بمعظم الخدمات المجتمعية .

الرضا عن مستوى المعيشة : تشير النتائج أن ٤٧,٥٪ من المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة راضين لحد ما عن مستوى معيشتهم ،وأن ما يزيد عن خمسي المبحوثين ٤١٪ غير راضين عن مستوى معيشتهم ، وتشير النتائج إلي تقارب نسب المبحوثين غير الراضين عن مستوى معيشتهم في كل من القريتين مرتفعة التنمية ،و القريتين منخفضة التنمية حيث وصلت نسبتهم ٤١,٥٪ ،٤٠,٥٪ على الترتيب وهذه النسب قد تعادل نسبة الفقر في المحافظة .

ثانياً المتغيرات الأسرية

دخل الأسرة : تشير النتائج إلي أن نصف المبحوثين٥٠ ٪ من إجمالي العينة بالمحافظة هم من أصحاب الدخول المتوسطة (من ٥٠٠-١٠٠٠ جنيه) ، وأن ٤٠٪ من المبحوثين من أصحاب الدخول المنخفضة (اقل من ٥٠٠ جنيه) وأن ١٠٪ من المبحوثين دخلهم مرتفع أكثر من ألف جنيه. كما أوضحت النتائج أيضا في نفس الجدول أن ٤٩٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية دخلهم منخفض مقابل ٣١٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس فئة الدخل المنخفض . وهذا يوضح مدى انتشار الفقر بين المبحوثين في القرى منخفضة التنمية مما يستوجب النهوض بعملية التنمية للحد من الفقر .

حجم الأسرة (عدد أفراد الأسرة): تشير النتائج إلي أن أكثر من نصف المبحوثين ٥٢,٥٪ من المبحوثين من إجمالي العينة بالمحافظة حجم أسرهم متوسط (٥-٨أفراد)، وأن ٣٢,٧٥٪ من المبحوثين حجم أسرهم صغير (اقل من ٥أفراد) ،وأن ١٤,٧٥٪ من المبحوثين حجم أسرهم كبير (أكثر من ٩ أفراد)، وأشارت النتائج أيضا أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين ٦٥,٥٪ في القرى منخفضة التنمية هم من أصحاب الأسر متوسطة الحجم (٥-٨أفراد) مقابل ما يقرب من خمسي المبحوثين ٣٩,٥٪ في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة حجم الأسرة المتوسط، ويمكن تفسير كبرحجم الاسرة الى ان من ثقافة الريفيين إعتبار الأولاد عزوة بالإضافة إلي اعتماد الأسرة عليهم في مساعدتهم في العمل لزيادة دخل الأسرة ورفع مستوى معيشتها .

عدد العاطلين بالأسرة : تشير النتائج إلي أن ثلث المبحوثين ٣٣,٣٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يوجد لديهم أفراد عاطلين بالأسرة وأن نسبة المبحوثين الذين لديهم فردا او فردين عاطلين بالأسرة ٥٩,٧٪ في حين أن من لديهم ٣ أفراد فأكثر وصلت نسبتهم إلي ٧٪ ، كما أشارت النتائج أيضا أن ٦٣,٥٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لديهم من (١-٢ فرد عاطلين) بالأسرة مقابل ٥٦٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة.

عدد الأطفال العاملين : تشير النتائج أن ٨٩,٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يوجد لديهم أطفال يعملون ، وأن المبحوثين الذين لديهم طفل واحد يعمل بلغت نسبتهم ٧,٧٥٪ ،في حين وصلت نسبة من لديهم طفلان يعملون ٢,٧٥٪ ، كما تشير النتائج أيضا إلي أن غالبية المبحوثين ٩٢٪ في القريتين منخفضة التنمية لا يوجد في أسرهم أطفال يعملون مقابل ٨٧٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة.

نسبة الأمية: أوضحت النتائج أن ٨٦,٥٪ من إجمالي المبحوثين بالمحافظة لديهم من (١-٢ فرد) في أسرهم أميين في حين وصلت نسبة من لديهم ثلاثة أفراد فأكثر أميين ٣,٨٪ من المبحوثين ، كما أشارت النتائج أيضا إلي تساوي نسبة المبحوثين الذين لديهم من (١-٢فرد) أميين بالأسرة في كل من القريتين مرتفعة التنمية ومنخفضة التنمية حيث بلغت النسبة ٨٦,٥ ٪ وهذا مؤشر خطير لارتفاع نسبة الأمية في منطقة البحث بالمحافظة ، وعلى القائمين بالتنمية مراعاة ذلك .

التسرب من التعليم: تشير النتائج أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٦٧,٥٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يوجد لديهم حالات تسرب من التعليم، وهذا يعني أن ما يقرب من ثلث المبحوثين ٣٢,٥٪ لديهم حالات تسرب من التعليم، واتضح من النتائج أيضا ارتفاع نسبة الأسر التي ليس لديها تسرب من التعليم بالقريتين مرتفعة التنمية حيث بلغت نسبتهم ٨٥٪ مقابل ٥٠٪ بالقريتين منخفضة التنمية وربما يرجع ارتفاع نسبة تسرب الأولاد من التعليم في القرى منخفضة التنمية إلي أن أرباب هذه الأسر وجدوا أن التعليم ليس له قيمة مقابل تعليم الأولاد حرفة تضمن لهم مستقبلهم للحد من فقرهم وفقر أسرهم .

الحالة الصحية للأسرة : تشير النتائج إلي أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٦٨٪ من إجمالي العينة بالمحافظة لا يوجد لديهم أمراض مزمنة ،مقابل ما يقرب من ثلث المبحوثين ٣٢٪ لدى أسرهم

أمراض مزمنة ،وأشارت النتائج أيضا إلي أن ٤٥٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية لديهم أمراض مزمنة مقابل ٣٨٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة.

ومن ذلك يتضح انتشار الأمراض المزمنة بنسبة عالية بين فئتي المبحوثين وقد يرجع ذلك إلي أن المحافظات الجنوبية لم تحظى باهتمام الحكومة بالرعاية الصحية أو الخدمية بالإضافة إلي نقص الوعي الصحي لدى المبحوثين أما عن نوع المرض في الأسر التي أصيبت بالأمراض المزمنة اتضح أن ما يقرب من ربع المبحوثين ٢٤,٥٪ أصيبوا بمرض الأنيميا ، وأن ٧,٥٪ منهم ارتفاع نسبة الإصابة بهذه الأمراض بالقريتين منخفضة التنمية عنه بالقريتين مرتفعة التنمية. _

امتلاك وسائل الإنتاج : أوضحت النتائج أن ما يزيد عن خمسي المبحوثين ٤٣,٣٪ من إجمالي العينة بالمحافظة مستوى امتلاكهم لوسائل الإنتاج مستوى منخفض ، وأن المبحوثين الذين يمتلكون وسائل الإنتاج بمستوى متوسط ،ومرتفع كانت نسبتهم ٤٥٪،١١,٧٪ على الترتيب ، وتشير النتائج أيضا أن ما يزيد عن نصف المبحوثين بقليل ٥٠,٥٪ من المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية مستوى امتلاكهم لوسائل الإنتاج منخفض مقابل ٣٦٪ من المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية وقعوا في نفس الفئة المنخفضة لامتلاك وسائل الإنتاج ، وهذا يعني أن عملية التنمية داخل القرى ساهمت في زيادة امتلاك وسائل الإنتاج المختلفة .

ثالثا المأوى (السكن)

تشير النتائج أن الخدمات والمرافق الملحقة بمساكن المبحوثين من كهرباء ،ومياه شرب، وصرف صحي كانت نسبتهم ٧٣,٧٥٪ ،٩٠,٥ ٪ ، ٣٢,٥ ٪ على التوالي لإجمالي المبحوثين بالمحافظة ، و أوضحت النتائج أيضا أن الخدمات والمرافق من كهرباء ،ومياه شرب ،وصرف صحي الملحقة بمساكن المبحوثين في القريتين منخفضة التنمية كانت نسبتهم ٤٧,٥٪، ٨٧,٥٪ ،١٤٪ على التوالي مقابل ١٠٠٪، ٩٣,٥٪، ٥٠,٥٪ على التوالي لمساكن المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية لنفس الخدمات الثلاث، مما سبق يتضح تفوق نسب الخدمات الثلاث في القريتين مرتفعة التنمية عن القريتين منخفضة التنمية .

امتلاك أدوات المنزلية : تشير النتائج إلي أن أكثر من نصف المبحوثين بالمحافظة ٥٢,٧٪ من إجمالي العينة البحثية مستوي امتلاكهم للأدوات المنزلية متوسط فى حين أن نحو ٢٨٪ من المبحوثين مستوي امتلاكهم للأدوات المنزلية مرتفع، وأخيراً ١٩٪ فقط من المبحوثين بالمحافظة مستوي امتلاكهم للأدوات المنزلية منخفض، كما تشير النتائج بالجدول الي ارتفاع مستوي امتلاكهم للأدوات المنزلية بالقريتين مرتفعة التنمية حيث بلغت ٣٦٪ مقابل ٢٠٪ بالقريتين منخفضة التنمية.

جدول (٣) وصف عينة الدراسة بمحافظة الشرقية

النوع :	عالي التنمية		منخفض التنمية		جملة المحافظة	
	عدد n	%	عددn	%	عدد N	%
أولا :المتغيرات الشخصية						
ذكور	١٨٠	90	185	92.5	365	91.25
أناث	20	10	15	7.5	35	8.75
السن صغير(اقل من 36)	19	9.5	38	19	57	14.25
متوسط (36-55)	102	51	123	61.5	225	56.25
كبير (اكبر من 55 سنة)	79	39.5	39	19.5	118	29.5
المستوى التعليمى منخفض (صفر- 6)	84	42	95	47.5	179	44.7
متوسط (7-14)	69	34.5	66	33	135	33.8
مرتفع (15 فأكثر)	47	23.5	39	19.5	86	21.5
الشعور بالمساواة شعور منخفض (صفر-1)	54	27	145	72.2	199	49.75
شعور متوسط (2-3)	96	48	50	25	146	36.5
شعور مرتفع (4)	50	25	5	2.5	55	13.75
الشعور بالأمان لا يشعر بالأمان	72	36	89	44.5	161	40.2
يشعر بالأمان	128	64	111	55.5	239	59.8
الشعور بالعزلة لا يشعر بالعزلة	79	39.5	42	21	121	30.3
يشعر بالعزلة	121	60.5	158	79	279	69.7
الشعور بقلة الحيلة لا يشعر	92	46	77	38.5	169	42.2

يشعر	108	54	123	61.5	231	57.8
التشاؤم لا يشعر	132	66	145	72.5	277	69.2
يشعر	68	34	55	27.5	123	30.8
الانتماء منخفض (5-6)	55	27.5	72	36	127	31.7
متوسط (7-8)	44	22	61	30.5	105	26.3
مرتفع (9-10)	101	50.5	67	33.5	168	42
الرضا عن مستوى المعيشة غير راضي	55	27.5	103	51.5	158	39.5
راضي لحد ما	85	42.5	71	35.5	156	39
راضي	60	30	26	13	86	21.5
ثانياً :متغيرات اسرية						
دخل الأسرة منخفضة (اقل من 500)	35	17.5	54	27	89	22.25
متوسط (500-1000)	66	33	108	54	174	43.5
مرتفع (أكثر من 1000)	99	49.5	38	19	137	34.25
عدد أفراد الأسرة صغيرة (اقل من 5 أفراد)	61	30.5	49	24.5	110	27.5
متوسطة (5-8 أفراد)	120	60	101	50.5	221	55.25
كبيرة (9أفراد فأكثر)	19	9.5	50	25	69	17.25

المصدر : استمارة الاستبيان

تابع جدول (٣) وصف عينة الدراسة بمحافظة الشرقية

	عالي التنمية		منخفض التنمية		جملة المحافظة	
	عدد n	%	عددn	%	عددN	%
عدد العاطلين بالأسرة لايوجد	109	54.5	73	36.5	182	45.5
(2-1فرد)	79	39.5	110	55	189	47.2
3أفراد فأكثر)	12	6	17	8.5	29	7.3
عدد العاطلين بالأسرة لايوجد	109	54.5	73	36.5	182	45.5
(2-1فرد)	79	39.5	110	55	189	47.2
(3فأكثر)	12	6	17	8.5	29	7.3
عدد الأطفال العاملين بالأسرة لا يوجد	194	97	134	67	328	82
(1فرد)	6	3	59	29.5	65	16.25
(2فرد)	-	-	7	3.5	7	1.75
عدد الأميين لا يوجد	194	47	72	36	166	41.5
(2-1فرد)	106	53	128	64	234	58.5
التسرب من التعليم لا يوجد	182	91	128	64	310	77.5
(2-1 فرد)	12	6	67	33.5	79	19.75
(4-3فرد)	6	3	5	2.5	11	2.75
الحالة الصحية لا توجد أمراض	156	78	154	77	310	77.5
توجد أمراض	44	22	46	23	90	22.5
نوع المرض فشل كلوي	2	1	10	5	12	3
أنيميا	23	11.5	34	17	57	14.25
التهاب كبدي	19	9.5	2	1	21	5.25
امتلاك وسائل الإنتاج منخفض (اقل من 290)	73	36.5	121	60.5	194	48.5
متوسط (325-290)	69	34.4	61	30.5	130	32.5
مرتفع (اكبرمن325)	58	29	18	9	76	19

ثالثا: المأوى						
وجود كهرباء	145	72.5	135	67.5	280	70
وجود مياه للشرب	200	100	195	97.5	395	98.75
وجود صرف صحي	200	100	184	92	384	96
امتلاك الأدوات المنزلية منخفض (20-39)	18	9	21	10.5	39	9.75
متوسط (40-59)	55	27.5	61	30.5	116	29
مرتفع (60 فأكثر)	127	63.5	118	59	245	61.25

المصدر : استمارة الاستبيان

جدول (٤) وصف عينة الدراسة بمحافظة أسيوط

	عالي التنمية		منخفض التنمية		جملة المحافظة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أولا :المتغيرات الشخصية	170	85	178	89	348	87
النوع						
ذكور أناث	30	15	22	11	52	13
السن صغير(اقل من 36)	50	25	65	32.5	115	28.75
متوسط (36-55)	108	54	96	48	204	51
كبير (اكبر من 55 سنة)	42	21	39	19.5	81	20.25
المستوى التعليمي منخفض (صفر- 6)	85	42.5	117	58.5	202	50.5
متوسط (7-14)	100	50	65	32.5	165	41.25
مرتفع (15 فأكثر)	15	7.5	18	9	33	8.25
الشعور بالمساواة شعور منخفض (صفر-1)	23	11.5	84	42	107	26.75
شعور متوسط (2-3)	89	44.5	76	38	165	41.25

شعور مرتفع (4)	88	44	40	20	128	32
الشعور بالأمان لا يشعر بالأمان	42	21	69	34.5	111	27.5
يشعر بالأمان	158	79	131	65.5	289	72.25
الشعور بالعزلة لا يشعر بالعزلة	181	90.5	164	82	345	86.25
يشعر بالعزلة	19	9.5	36	18	55	13.75
الشعور بقلة الحيلة لا يشعر	165	82.5	140	70	305	76.3
يشعر	35	17.5	60	30	95	23.7
التشاؤم لا يشعر	167	83.5	162	81	329	82.25
يشعر	33	16.5	38	19	71	17.75
الانتماء منخفض (6-5)	51	25.5	134	67	185	46.2
متوسط (8-7)	43	21.5	47	23.5	90	22.5
مرتفع (10-9)	106	53	19	9.5	125	31.3
الرضا عن مستوى المعيشة غير راضي	83	41.5	81	40.5	164	41
راضي لحد ما	86	43	104	52	190	47.5
راضي	31	15.5	15	7.5	46	11.5
ثانياً :متغيرات أسرية						
دخل الأسرة منخفضة (اقل من 500)	62	31	98	49	160	40
متوسط (1000-500)	113	56.5	87	43.5	200	50
مرتفع (أكثر من 1000)	25	12.5	15	7.5	40	10
عدد أفراد الأسرة صغيرة (اقل من 5 أفراد)	73	36.5	58	29	131	32.75
متوسطة (8-5 أفراد)	79	39.5	131	65.5	210	52.5
كبيرة (9أفراد فأكثر)	48	24	11	5.5	59	14.75

المصدر : استمارة الاستبيان

تابع جدول (٤) وصف عينة الدراسة بمحافظة أسيوط

	عالي التنمية		منخفض التنمية		جملة المحافظة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
عدد العاطلين بالأسرة لا يوجد	80	40	53	26.5	133	33.3
(1-2فرد)	112	56	127	63.5	239	59.7
(3أفراد فأكثر)	8	4	20	10	28	7
عدد الأطفال العاملين بالأسرة لا يوجد	174	87	184	92	358	89.5
(1فرد)	26	13	5	2.5	31	7.75
(2فرد)	-	-	11	5.5	11	2.75
عدد الأميين لا يوجد	27	13.5	12	6	39	9.7
(1-2فرد)	173	86.5	173	86.5	346	86.5
(3 فأكثر)	-	-	15	75	15	3.8
التسرب من التعليم لا يوجد	170	85	100	50	270	67.5
(1-2 فرد)	16	8	17	8.5	33	8.3
(3-4فرد)	14	7	83	41.5	97	24.2
الحالة الصحية لا توجد أمراض	162	81	110	55	272	68
توجد أمراض	38	19	90	45	128	32
نوع المرض فشل كلوي	9	4.5	20	10	29	7.5
أنيميا	29	14.5	70	35	99	24.5
امتلاك وسائل الإنتاج منخفض (اقل من 290)	72	36	101	50.5	173	43.3
متوسط (290-325)	91	45.5	89	44.5	180	45
مرتفع (اكبرمن325)	37	18.5	10	5	47	11.7
ثالثا: المأوى						
وجود كهرباء	200	100	95	47.5	295	73.5
وجود مياه للشرب	187	93.5	175	87.5	362	90.5
وجود صرف صحي	102	50.5	28	14	130	32.5
امتلاك الأدوات المنزلية منخفض (20-39)	23	11.5	54	27	77	19.3
متوسط (40-59)	105	52.5	106	53	211	52.7
عالي (60 فأكثر)	72	36	40	20	112	28

المصدر : استمارة الاستبيان

الفصل الثاني

التعرف على مستوى الاستبعاد الاجتماعي وأبعاده بمحافظتي الدراسة

يتكون الاستبعاد الاجتماعي من أربعة أبعاد وهي: الاستبعاد من الإنفاق والاستبعاد من العمل، والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية ، والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي، وفى النهاية سوف يتم عرض جملة الاستبعاد الاجتماعي.

البعد الأول : الاستبعاد من الإنفاق

سوف نستعرض نتائج الدراسة فيما يتعلق بالاستبعاد من الإنفاق في جزئيين رئيسيين يختص الجزء الأول بالاستبعاد من جمله الإنفاق ،ويشمل الجزء الثاني الاستبعاد من الإنفاق على البنود المختلفة .

الجزء الأول : الاستبعاد من جملة الإنفاق

يمكن عرض نتائج الدراسة فيما يختص بالاستبعاد من جملة الإنفاق على ثلاثة مستويات ، الأول على مستوى العينة الإجمالية للدراسة ، والثاني على مستوى محافظة الشرقية، والثالث على مستوى محافظة أسيوط وذلك فيما يلي .

ا – بالنسبة للعينة الإجمالية للدراسة

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن نحو ربع أفراد العينة بمحافظتي الدراسة ٢٦,٩٪ غير مستبعدين من الإنفاق ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٢٩٪ مقابل ٢٤,٧٪ بمحافظة الشرقية وهذا يعنى أن باقي النسبة وهى ٧٣,١٪ مستبعدين من الإنفاق بمستوياته المختلفة، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية ٧٥,٣٪ فى حين تبلغ أدناها بمحافظة أسيوط ٧١٪. كما يتضح أن أكبر من ثلث عينة الدراسة بالمحافظتين ٣٦,١٪ مستبعدين من جملة الإنفاق بدرجة منخفضة. وتبلغ هذه النسبة أعلاها بمحافظة الشرقية ٤١,٥٪،في حين تبلغ أدناها بمحافظة أسيوط ٣٠,٧٪ وتظهر نتائج الدراسة أيضا أن نحو ١٩٪ من عينة الدراسة بالمحافظتين مستبعدين من جملة الإنفاق بدرجة متوسطة. تبلغ هذه النسبة أعلاها بمحافظة الشرقية ٢٧,٥٪ مقابل ١٠,٣٪ بمحافظة أسيوط، وأخيراً تبلغ نسبة المستبعدين من جملة الإنفاق بدرجة كبيرة نحو ١٨٪ من عينة الدراسة بالمحافظتين، حيث بلغت هذه النسبة أعلاها بمحافظة أسيوط ٣٠٪ مقابل ٦,٣٪ بمحافظة الشرقية .

كما يظهر الجدول أن المتوسط الحسابي للاستبعاد من الإنفاق بمحافظة الشرقية قد بلغ ١,٨ مقابل ٣,٠٩ بمحافظة أسيوط وهذا يشير إلي ارتفاع مستوى الاستبعاد من الإنفاق بمحافظة أسيوط عنه بمحافظة الشرقية.

ب- بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتضح من الشكل (١) أن نحو ثلاثة أرباع عينة الدراسة بمحافظة الشرقية مستبعدين من جملة الإنفاق بمستوياته المختلفة ٧٥,٣٪ وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين منخفضة التنمية ٨٤,٥٪

مقابل ٦٦٪ بالقريتين مرتفعة التنمية، كما يلاحظ من الشكل ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية عن نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في جميع مستويات الاستبعاد من جمله الإنفاق حيث بلغت هذه النسبة ٤٣٪، ٣٤,٥٪، ٧٪ على التوالي بالنسبة للمستوي المنخفض، والمستوى المتوسط ، والمستوى المرتفع من الاستبعاد بالقريتين منخفضة التنمية ، مقابل ٤٠٪ ، ٢٠,٥٪ ، ٥,٥٪ علي التوالي من الاستبعاد بالقريتين مرتفعة التنمية. مما يشير إلي علاقة المستوى التنموي بقرى الدراسة بمحافظة الشرقية بمستوى الاستبعاد من جملة الإنفاق بنفس القرى. إي أنه كلما ارتفع مستوى التنمية بقرى الدراسة انخفضت نسبة السكان المحرومون من كفاية الإنفاق علي بنود الإنفاق المدروسة في هذه القرى .

جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة حسب مستويات الاستبعاد من جملة الإنفاق بمحافظتي الدراسة

الفئـات	الشرقـية						أسيـوط						جملة العينة	
	القريتن مرتفعة التنمية		القريتن منخفضة التنمية		جملة الشرقية		القريتين مرتفعة التنمية		القريتين منخفضة التنمية		جملة اسيوط			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
غير مستبعد (صفر)	68	34	31	15.5	99	24.7	95	47.5	21	10.5	116	29	215	26.9
منخفض (1-2)	80	40	86	43	166	41.5	58	29	65	32.5	132	30.7	289	36.1
متوسط (3-4)	41	20.5	69	34.5	110	27.5	16	8	25	12.5	41	10.3	151	18.9
مرتفع (5 فأكثر)	11	5.5	14	7	25	6.3	31	15.5	89	44.5	120	30	145	18.1
جملة	200	100	200	100	400	100	200	100	200	100	400	100	800	100
المتوسط	1.53		2.07		1.8		1.54		4.7		3.09			

المصدر = استمارة الاستبيان

شكل (١) مستويات الاستبعاد من جملة الإنفاق بمحافظة الشرقية

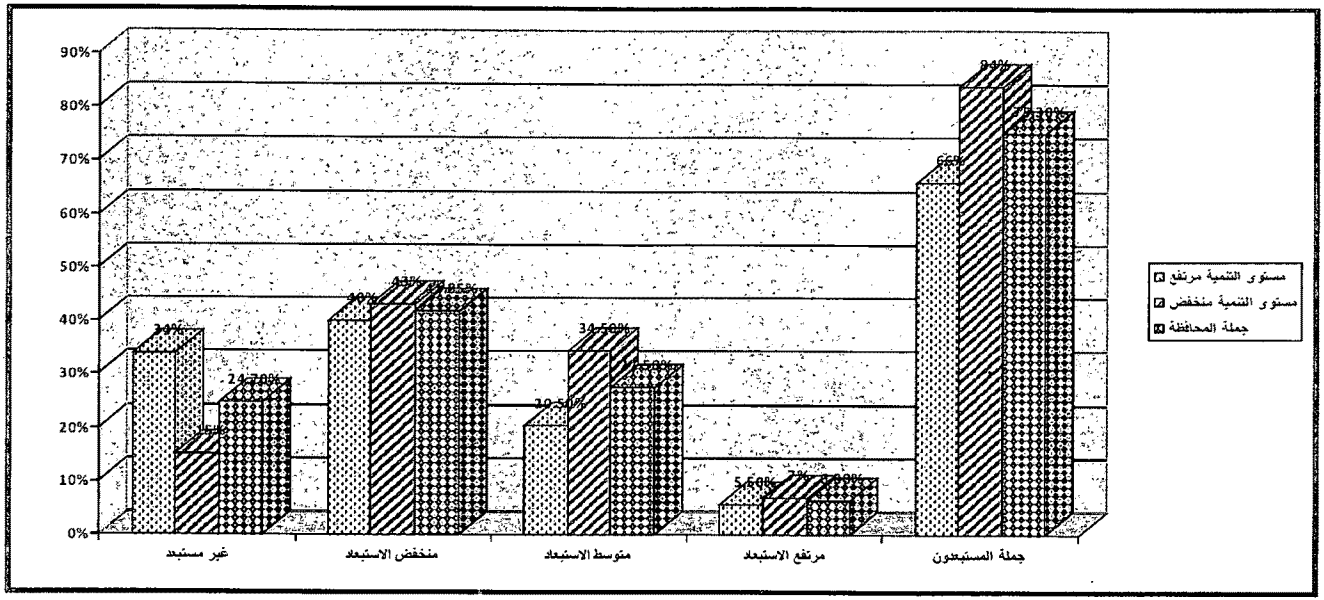

المصدر : جدول رقم (٥)

الإستبعاد الإجتماعى كأحد الأبعاد الرئيسية لمشكلة الفقر فى الريف المصرى

شكل (٢) مستويات الاستبعاد من جملة الإنفاق بمحافظة أسيوط

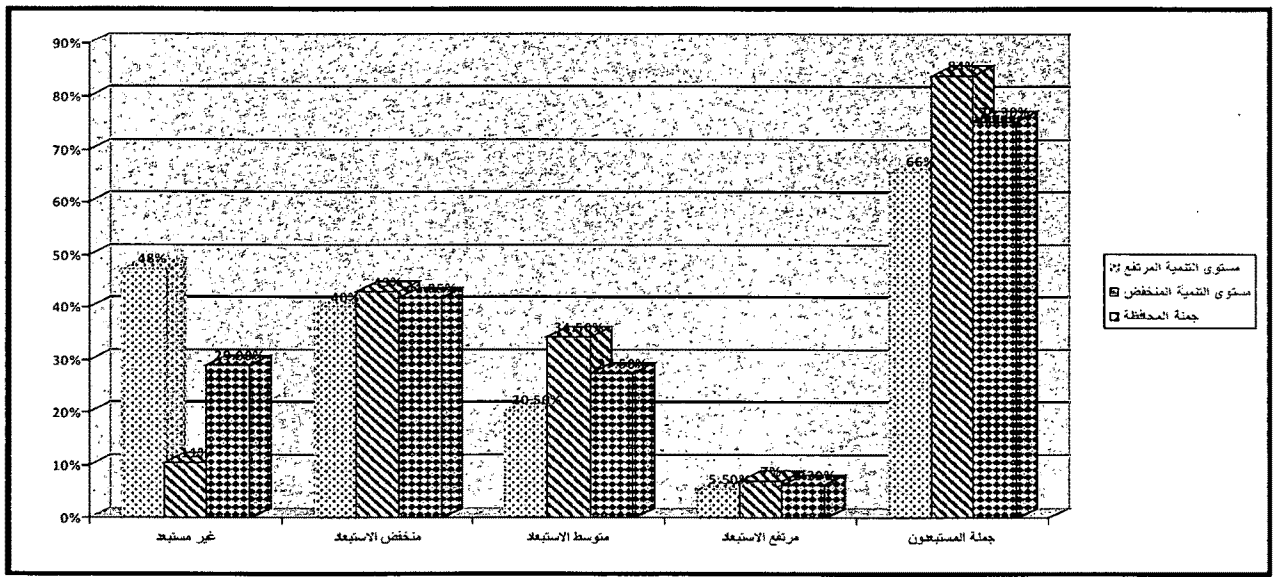

المصدر : جدول رقم (٥)

وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي بالجدول رقم (٥) حيث بلغت ١,٥٣ بالقريتين مرتفعة التنمية مقابل ٢,٠٧ بالقريتين منخفضة التنمية.

ج – بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من الشكل (٢) أن أقل بقليل من ثلاثة أرباع عينة الدراسة بمحافظة أسيوط مستبعدين من جملة الإنفاق بمستوياته المختلفة ٧١٪ وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين منخفضة التنمية ٨٩,٥٪ ، مقابل ٥٢,٥٪ بالقريتين مرتفعة التنمية . كما يلاحظ من الشكل ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية عن نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في جميع مستويات الاستبعاد من جملة الإنفاق ، حيث بلغت هذه النسب ٣٢,٥ ٪، ١٢,٥٪، ٤٤,٥٪ بالنسبة للمستوي المنخفض،والمستوي المتوسط ، والمستوي المرتفع من الاستبعاد مقابل ٢٩٪، ٨٪، ١٥,٥٪ علي التوالي بالقريتين مرتفعة التنمية. مما يشير الي علاقة المستوى التنموي بقرى الدراسة بمحافظة أسيوط بمستوى الاستبعاد من جملة الإنفاق بنفس القرى، وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي بالجدول رقم (٥) حيث بلغ ١,٥٤٠ بالقريتين مرتفعة التنمية مقابل ٤,٧ بالقريتين منخفضة التنمية.

ونستنتج مما سبق عرضه بالجزء الأول ارتفاع مستوي الاستبعاد من الإنفاق بقرى الدراسة بمحافظة أسيوط عنه بقرى الدراسة بمحافظة الشرقية وقد يرجع هذا الي إهمال الخطط التنموية علي مدار السنوات السابقة لمحافظات الوجه القبلي في حين كان لمحافظات الوجه البحري الحظ الأوفر من الخدمات التنموية مما أدي إلي وجود بيئة مناسبة لظهور نسبة كبيرة من السكان المستبعدين من جملة الإنفاق.

كما تشير نتائج الدراسة أيضا إلي ارتفاع نسبة أفراد العينة بقرى الدراسة منخفضة التنمية بمحافظتي الدراسة عن نسبة أفراد العينة بقرى الدراسة مرتفعة التنمية في جميع مستويات الاستبعاد من جمله الإنفاق ،وهي المستوى المنخفض، والمستوى المتوسط، والمستوى المرتفع. مما يدل إلي أنه كلما ارتفع مستوى التنمية بقرى محافظتي الدراسة انخفضت نسبة السكان المستبعدين من جملة الإنفاق في هذه القرى.

الجزء الثاني : الاستبعاد من الإنفاق علي بنود الإنفاق المختلفة

سوف نستعرض نتائج الدراسة فيما يختص بالاستبعاد من الإنفاق على بنود الإنفاق المختلفة على ثلاثة مستويات يختص المستوى الأول بالعينة الإجمالية للدراسة ويختص الثاني بنتائج محافظة الشرقية، والثالث بنتائج محافظة أسيوط..

أ- بالنسبة للعينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين.

يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) أن أعلي نسب الاستبعاد من الإنفاق كانت من نصيب بند التعليم والتي بلغت ٦١,١٠٪ من جملة العينة بقري محافظتي الدراسة وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٧٤,٥٪ مقابل ٤٧,٧٪ بمحافظة الشرقية، ثم نسبة الاستبعاد من الإنفاق علي بند الرعاية الصحية بنسبة ٤٥,٢٥٪ من جملة العينة بقرى محافظتي الدراسة، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٤٦٪ مقابل ٤٤,٥٪ بمحافظة الشرقية، وكانت أقل نسب الاستبعاد من الإنفاق من نصيب الإنفاق علي الكساء ٢٣,٥٪ وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٤٢,٥٪ مقابل ٤,٥٪ لمحافظة الشرقية ثم نسبة الاستبعاد من الإنفاق علي بند الغذاء بنسبة ٢٤,٥٪، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٤٤٪ مقابل ٥٪ لمحافظة الشرقية كما يلاحظ أيضا من بيانات الجدول أن نسبة الاستبعاد من الإنفاق علي بند الكهرباء كانت أقل هذه النسب مطلقا ١٧,٢٪ وقد يرجع ذلك إلي التزام أفراد العينة بضرورة دفع فاتورة الكهرباء وإلا أنقطع التيار عنهم ولذلك يقوم أغلب أفراد العينة بقري محافظتي الدراسة بالإنفاق علي هذا البند.

ومن الجدير بالذكر أن نتائج الدراسة بالجدول تشير إلي ارتفاع نسبة المستبعدين من خمسة بنود من بنود الإنفاق بمحافظة أسيوط عنهم بمحافظة الشرقية وهي كل من بنود الإنفاق علي الغذاء، والكساء، والكهرباء، والتعليم، والصحة وعلي العكس من ذلك ترتفع نسبة المستبعدين من ثلاثة بنود من بنود الإنفاق بمحافظة الشرقية عنهم بمحافظة أسيوط وهي كل من بنود الإنفاق علي السكن، ووقود الطهي، والمواصلات.

ب – بالنسبة لمحافظة الشرقية :

يتضح من الشكل (٣) أن أعلي نسب الاستبعاد من الإنفاق كانت علي بنود وقود الطهي، والسكن، والمواصلات بنسبة ٦٠,٢٪، ٥٠,٧٪، ٥٠,٢٪ من جملة العينة بمحافظة الشرقية علي الترتيب، وأن أقل نسب الاستبعاد من الإنفاق كانت علي بنود، الغذاء، الكساء، والكهرباء بنسب ٥٪، ٤,٥٪، ٣,٣٪ من جمله العينة بمحافظة الشرقية علي الترتيب.

كما يلاحظ من الشكل ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية عن نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في الاستبعاد من بنود الإنفاق علي: التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، والوقود، والمواصلات حيث بلغت هذه النسب ٦٨,٥٠٪، ٥٣٪، ٧٦٪، ٧٢,٥٪، ٦٧,٥٪ علي التوالي بالقرى منخفضة التنمية مقابل ٢٧٪، ٣٦٪، ٢٥,٥٪، ٤٨٪، ٣٣٪ على التوالي بالقرى مرتفعة التنمية بمحافظة الشرقية.

جدول رقم (٦) توزيع عينة الدراسة حسب عدم كفاية بنود الإنفاق بمحافظتي الدراسة

بنود الإنفاق	الشرقية						أسيوط						العينة	
	قريتين عاليتي التنمية *		قريتان منخفض التنمية*		جملة المحافظة **		قريتين عاليتي التنمية*		قريتان منخفض التنمية*		جملة المحافظة **		جملة ***	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
عدم كفاية الإنفاق على الغذاء	١٥	٧,٥	٥	٢,٥	٢	٥	٣٢	١٦	١٤٤	٧٢	١٧٦	٤٤	١٩٦	٢٤,٥
عدم كفاية الإنفاق على الكساء	١٣	٦,٥	٥	٢,٥	١٨	٤,٥	٣٤	١٧	١٣٦	٦٨	١٧٠	٤٢,٥	١٨٨	٢٣,٥
عدم كفاية الإنفاق على الكهرباء	٩	٤,٥	٤	٢	١٣	٣,٣	١٤	٧	١١١	٥,٥	١٢٥	٣١,٢٥	١٣٨	١٧,٢٥
عدم كفاية الإنفاق على التعليم	٥٤	٢٧	١٣٧	٦٨,٥	١٩١	٤٧,٧	١٠٥	٥٢,٥	١٩٣	٩٦,٥	٢٩٨	٧٤,٥	٤٨٩	٦١,١
عدم كفاية الإنفاق الرعاية الصحية	٧٢	٣٦	١٠٦	٥٣	١٧٨	٤٤,٥	٤٠	٢٠	١٤٤	٧٢	١٨٤	٤٦	٣٦٢	٤٥,٢٥
عدم كفاية الإنفاق على السكن	٥١	٢٥,٥	١٥٢	٧٦	٢٠٣	٥٠,٧	٩	٤,٥	٢٧	١٣,٥	٣٦	٩	٢٣٩	٢٩,٩
عدم كفاية الإنفاق لوقود الطهي	٩٦	٤٨	١٤٥	٧٢,٥	٢٤١	٦٠,٢	٣١	١٥,٥	٨١	٤٠,٥	١١٢	٢٨	٣٥٣	٤٤,١
عدم كفاية الإنفاق للمواصلات	٦٦	٣٣	١٣٥	٦٧,٥	٢٠١	٥٠٢	٤٢	٢١	٩٦	٤٨	١٣٨	٣٤,٥	٣٩	٤٢,٤

* N=200 ** N = 400 *** N= 800

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل (٣) توزيع عينة الدراسة حسب عدم كفاية بنود الإنفاق بمحافظة الشرقية

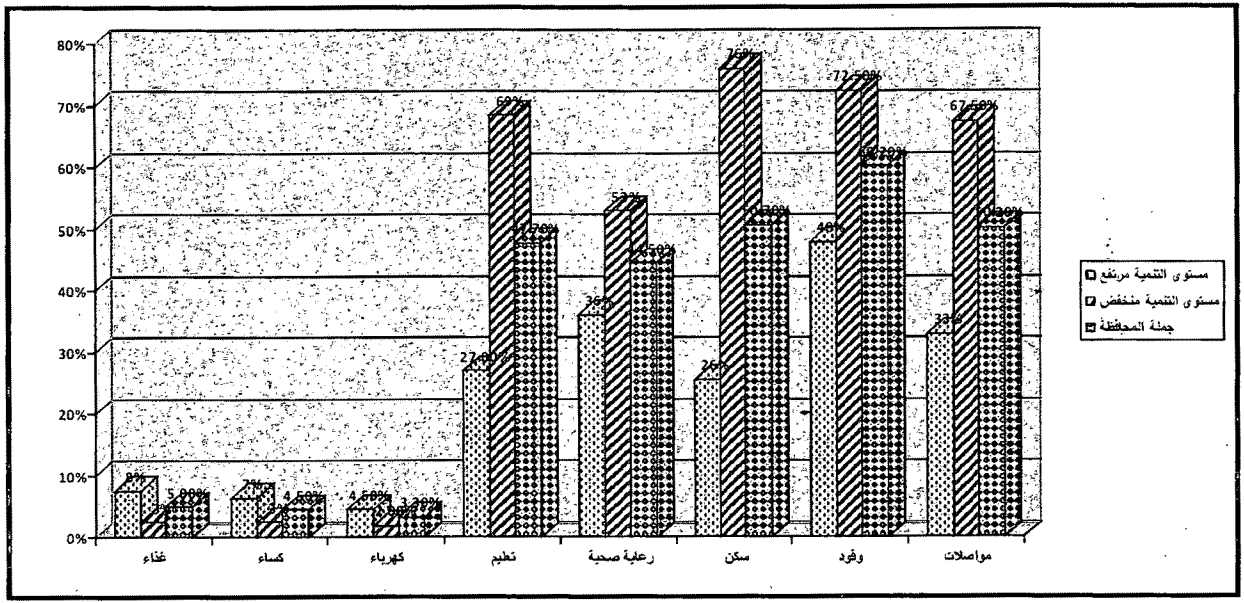

المصدر جدول رقم (٦)

شكل (٤) توزيع عينة الدراسة حسب عدم كفاية بنود الإنفاق بمحافظة اسيوط

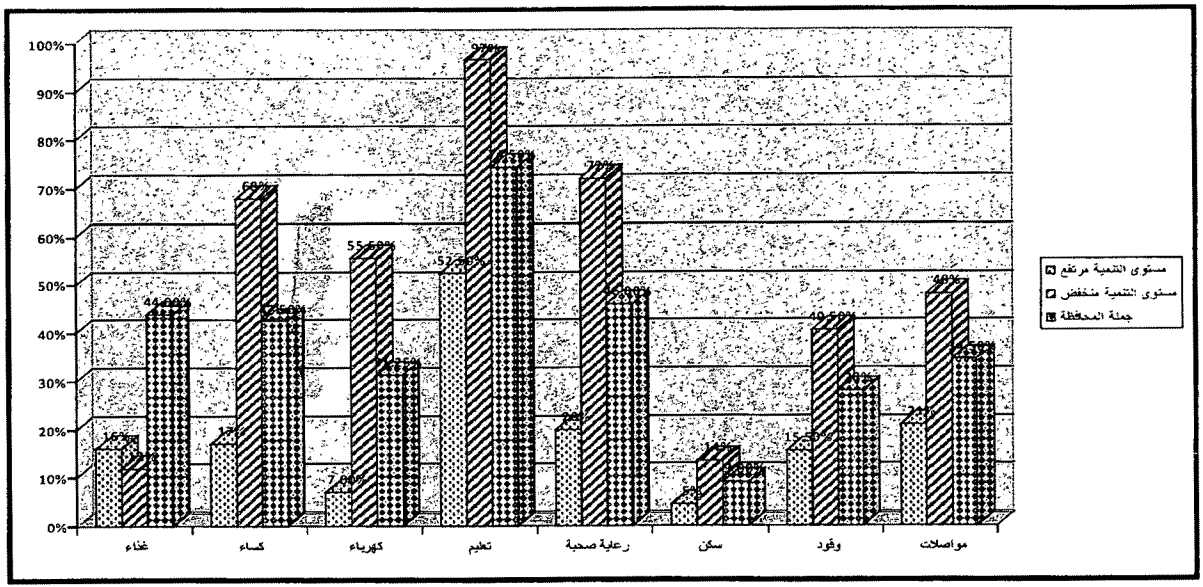

المصدر :جدول رقم (٦)

في حين ارتفعت نسب أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية عن نسب أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية في الاستبعاد عن كل من بنود الإنفاق على الغذاء، والكساء، والكهرباء حيث بلغت٧,٥٪، ٦,٥٪، ٤,٥٪ علي الترتيب بالقرى مرتفعة التنمية، مقابل ٢,٥٪، ٢,٥٪، ٢٪ علي الترتيب بالقرى منخفضة من التنمية.

ج – بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من الشكل (٤) أن أعلي نسب الاستبعاد من الإنفاق كانت على كل من بنود التعليم، والرعاية الصحية، والغذاء بنسبة ٧٤,٥٪، ٤٦٪، ٤٤٪ من جمله العينة بمحافظة أسيوط علي الترتيب، وأن أقل نسب الاستبعاد من الإنفاق كانت علي كل من بنود الإنفاق علي: الكهرباء، ووقود الطهي، والسكن بنسبة ٣١,٢٪، ٢٨٪، ٩٪ من جملة العينة بمحافظة أسيوط علي الترتيب.

كما يلاحظ من الشكل أيضا ارتفاع نسب أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية عن نسب أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في الاستبعاد من كل بنود الإنفاق المدروسة، وهي: الغذاء، والكساء، والكهرباء، والتعليم والرعاية الصحية، والسكن، ووقود الطهي، والمواصلات حيث بلغت هذه النسب ٧٢٪، ٦٨٪، ٥,٥٪، ٩٦,٥٪، ٧٢٪، ١٣,٥٪، ٤٠,٥٪، ٤٨٪ علي التوالي بالقريتين منخفضة التنمية. مقابل نسب ١٦٪، ١٧٪، ٧٪، ٥٢,٥٪، ٢٠٪، ٤,٥٢٪، ١٥,٥٪، ٢١ علي التوالي بالقريتين مرتفعة التنمية بمحافظة أسيوط.

ونستنتج مما سبق أن بنود الإنفاق علي التعليم والرعاية الصحية هما أهم بنود الإنفاق التي لا تكفي لحاجات جملة العينة بمحافظتي الدراسة حيث أن نحو ثلثي جملة العينة بمحافظتي الدراسة مستبعدين من الإنفاق علي التعليم وأن أقل من نصف جملة العينة بمحافظتي الدراسة مستبعدين من الإنفاق علي الرعاية الصحية.

كما نستنتج ارتفاع نسبة أفراد العينة بمحافظة أسيوط المستبعدين من الإنفاق علي كل من بنود الإنفاق الأساسية وهي : الغذاء، والكساء، والكهرباء، والتعليم، والرعاية الصحية عنها بمحافظة الشرقية.

ونستنتج أيضا ارتفاع نسبة أفراد العينة بقريتين الدراسة منخفضة التنمية بمحافظة أسيوط المستبعدين من كل بند من بنود الإنفاق المدروسة عنها بقريتين الدراسة مرتفعة التنمية بنفس المحافظة – وينطبق ذلك على بمحافظة الشرقية بالنسبة لبنود الإنفاق علي كل من: التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، ووقود الطهي، والمواصلات.

البعد الثاني : الاستبعاد من العمل

للتعرف علي مستويات الاستبعاد من العمل بكل القرى المدروسة بمحافظتي الدراسة سوف نستعرض النتائج الواردة بالجدول (٧) والخاصة بتوزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من العمل بمحافظتي الدراسة علي ثلاثة مستويات، يختص المستوي الأول منها بالعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة، ويختص المستوي الثاني بنتائج محافظة الشرقية، ويشمل المستوي الثالث نتائج محافظة أسيوط.

أ- بالنسبة للعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة

يتبين من بيانات الجدول رقم (٧) أن ٦,١٪ من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين غير مستبعدين من العمل أي يقومون بعمل دائم طول العام وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ١١٪ ، في حين تبلغ أدناها بمحافظة الشرقية ١,٢٪ وهذا يعني أن باقي النسبة وهي تمثل ٩٣,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة بالمحافظتين مستبعدين من العمل بمستوياته المختلفة، وأن نسبة هذه العينة تبلغ أقصاها بمحافظة الشرقية ٩٨,٨٪ في حين تبلغ أدناها بمحافظة أسيوط ٨٩٪ كما يتضح أن٤٣,١٪ من العينة الكلية للدراسة بالمحافظتين مستبعدين من العمل بدرجة منخفضة أي يعملون عملا مؤقتا، وأن هذه النسبة تبلغ أقصاها بمحافظة الشرقية ٤٤,٢٪، في حين تبلغ أدناها بمحافظة أسيوط ٤٢٪ ومن جهة أخري تظهر نتائج الدراسة أن ٤٣,٥٪ من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين مستبعدين من العمل بدرجة متوسطة أي يعملون عملا موسميا وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية ٥٢,٥٪ في حين تبلغ أدناها بمحافظة أسيوط ٣٤,٥٪، كما تبين النتائج بالجدول أن ٣,٥٪ فقط من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين مستبعدين من العمل بدرجة مرتفعة أي

يعملون عملا متقطعا، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٦,٢٪ مقابل ٠,٧٥٪ بمحافظة الشرقية، وأشارت النتائج بالجدول إلي أن ٣,٨٪ من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين لا يعملون نهائيا أي مستبعدين استبعادا تاما، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٦,٢٪ مقابل ١,٢٪ بمحافظة الشرقية. ومن جهة آخري يبلغ متوسط درجة الاستبعاد من العمل بمحافظة الشرقية ١,٥٦ مقابل ١,٣٩ بمحافظة أسيوط.

وتشير النتائج السابقة إلي الانخفاض النسبي لمستوي الاستبعاد من العمل بالنسبة لمحافظة أسيوط عنه بالنسبة لمحافظة الشرقية.

ب- بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتضح من الشكل (٥) أن ١,٢٪ من عينة الدراسة بمحافظة الشرقية غير مستبعدين من العمل أي يعملون عملا دائما طول العام وتبلغ هذه النسبة أقصاها. بالقريتين مرتفعة التنمية ٢,٥٪ بينما لا يوجد أحد من أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية غير مستبعد من العمل، وهذا يعني أن باقي النسبة وهي تمثل ٩٨,٨٪ من جملة العينة بمحافظة الشرقية مستبعدين بمستويات مختلفة ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين منخفضة التنمية ١٠٠٪ مقابل ٩٧,٥٪ بالقريتين مرتفعة التنمية، كما يوضح الشكل أن نحو ثلثي العينة ٦٢٪ بالقريتين مرتفعة التنمية مستوي استبعادهم من العمل منخفض أي يعملون عملا مؤقتا ، مقابل ٢٦,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية، وأن نحو ثلاثة أرباع العينة ٧٢,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية مستوي استبعادهم متوسط أي يعملون عملا موسميا، مقابل ٣٢,٥٪ بالقريتين مرتفعة التنمية .

مما سبق تشير نتائج الدراسة إلي أن الاستبعاد من العمل بمحافظة الشرقية يزيد نسبيا بالقريتين منخفضة التنمية عنه في القريتين مرتفعة التنمية. وهذا ما يؤكده متوسط درجة الاستبعاد من العمل بالقريتين مرتفعة التنمية حيث يبلغ ١,٣٨ مقابل ١,٧٥ بالقريتين منخفضة التنمية.

جدول رقم (٧) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من العمل بحافظتي الدراسة

الاستبعاد من العمل	الشرقية						أسيوط						جملة عينة الدراسة	
	القريتين مرتفعة التنمية		القريتين منخفضة التنمية		جملة المحافظة		القريتين مرتفعة التنمية		القريتين منخفضة التنمية		جملة المحافظة			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير مستبعد (عمل دائم)	٥	٢,٥	٠	٠	٥	١,٢	٢٠	١٠	٢٤	١٢	٤٤	١١	٤٩	٦,١
استبعاد لانخفاض (مؤقت)	١٢٤	٦٢	٥٣	٢٦,٥	١٧٧	٤٤,٢٥	٧٣	٣٦,٥	٩٥	٤٧,٥	١٦٨	٤٢	٣٤٥	٤٣,١
استبعاد متوسط (موسمي)	٦٥	٣٢,٥	١٤٥	٧٢,٥	٢١٠	٥٢,٥	٩٤	٤٧	٤٤	٢٢	١٣٨	٣٤,٥	٣٤٨	٤٣,٥
استبعاد مرتفع (متقطع)	٢	١	١	٠,٥	٣	٠,٧٥	٨	٤	١٧	٨,٥	٢٥	٦,٢٥	٢٨	٣,٥
استبعاد تام (لا يعمل)	٤	٢	١	٠,٥	٥	١,٢٥	٥	٢,٥	٢٠	١٠	٢٥	٦,٢٥	٣٠	٣,٨
جملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٨٠٠	١٠٠
المتوسط	١,٣٨		١,٧٥		١,٥٦		٠,٧٩		٢,٠٠		١,٣٩			

المصدر: استمارة الاستبيان

شكل (٥) مستويات الاستبعاد من العمل بمحافظة الشرقية

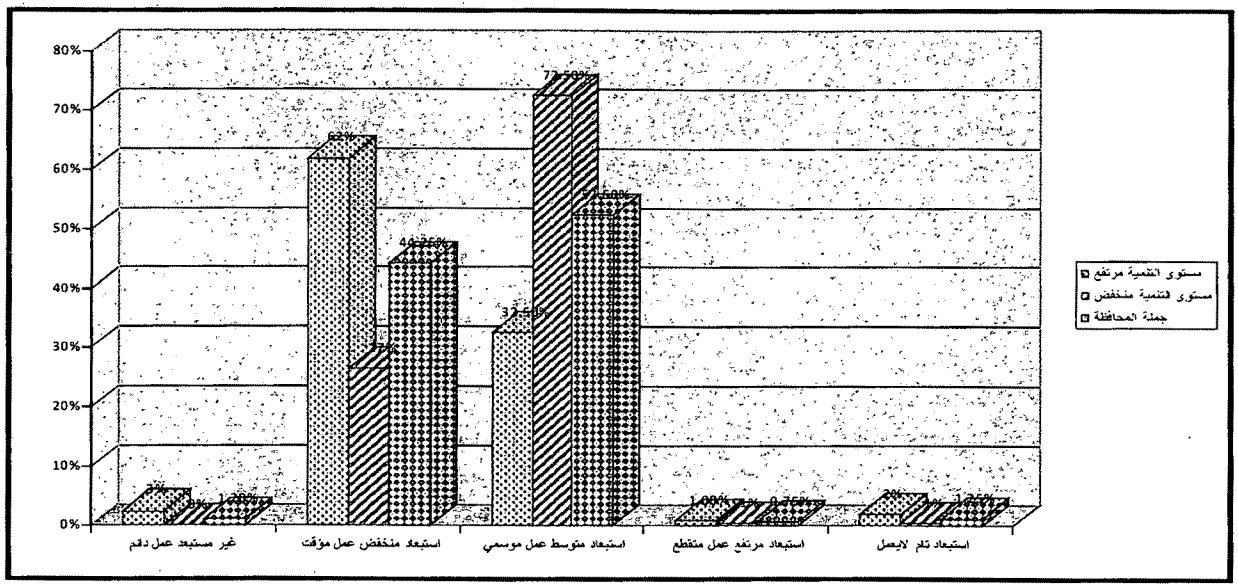

المصدر : جدول رقم (٧)

بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من الشكل (٦) أن ١١٪ من عينة الدراسة بمحافظة أسيوط غير مستبعدين من العمل أي يعملون عملا دائما طول العام، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين منخفضة التنمية ١٢٪ مقابل ١٠٪ بالقريتين مرتفعة التنمية ، وهذا يعني أن باقي النسبة وهي تمثل ٨٩٪ من جملة العينة بمحافظة أسيوط مستبعدين بمستويات مختلفة من العمل ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين مرتفعة التنمية ٩٠٪ مقابل ٨٨٪ بالقريتين منخفضة التنمية ويشير الشكل أيضا الي أن نحو نصف العينة ٤٧,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية استبعادهم من العمل منخفض أي يعملون عملا مؤقتا في حين أن نحو نصف العينة ٤٧٪ بالقريتين مرتفعة التنمية استبعادهم من العمل متوسط أي يعملون عملا موسميا.

ومن جهة أخري ترتفع نسبة أفراد العينة بمستوي الاستبعاد المرتفع ٨,٥٪ ومستوي الاستبعاد التام (لا يعمل) ١٠٪ بالقريتين منخفضة التنمية عنه بالقريتين مرتفعة التنمية حيث بلغت هذه النسبة ٤٪، ٢,٥٪ علي التوالي.

ويشير ذلك إلي أن مستوي الاستبعاد من العمل بمحافظة أسيوط يزيد نسبيا بالقريتين منخفضة التنمية عنه بالقريتين مرتفعة التنمية. وهذا ما يؤكده متوسط درجة الاستبعاد من العمل بالقريتين مرتفعة التنمية حيث يبلغ ٠,٧٩ مقابل ٢,٠٠ بالقريتين منخفضة التنمية.

مما سبق تشير نتائج الدراسة إلي ارتفاع مستوي الاستبعاد من العمل نسبيا بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط، وأن المستوي التنموي المرتفع يقلل من مستوي الاستبعاد من العمل بمحافظتي الدراسة.

شكل (٦) مستويات الاستبعاد من العمل بمحافظة أسيوط

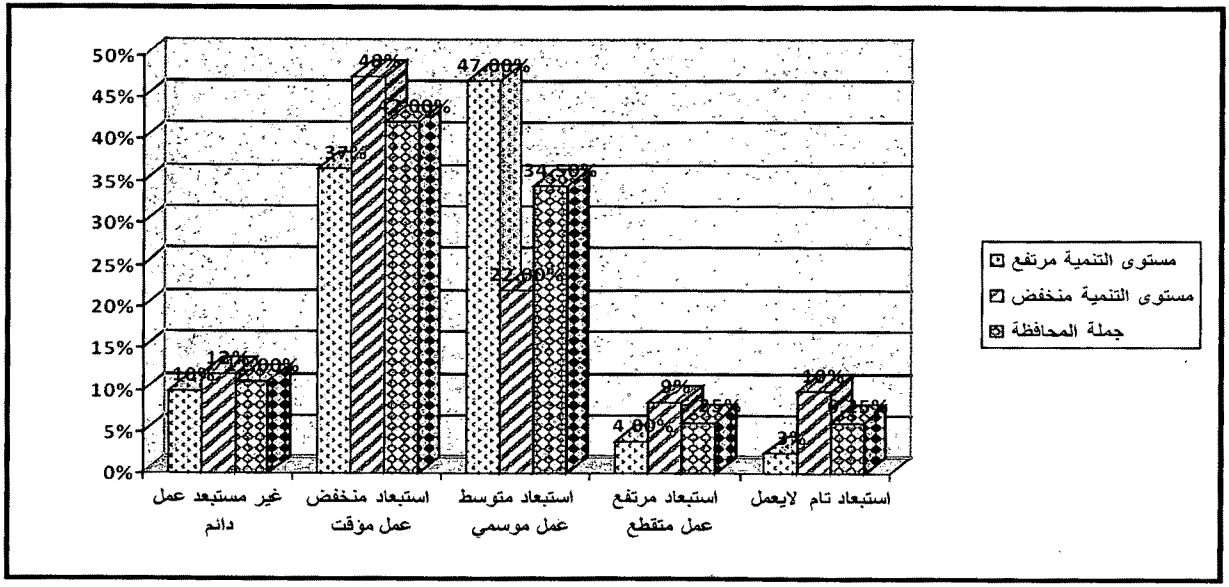

المصدر :جدول رقم (٧)

البعد الثالث : الاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية

فيما يلي نستعرض نتائج الدراسة الخاصة بالبعد الثالث من الاستبعاد الاجتماعي وهو الاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية، وذلك في جزئين رئيسيين، يختص الجزء الأول منها بالاستبعاد من جملة المشاركة في أنشطة المجتمع ويختص الجزء الثاني بالاستبعاد من أنواع المشاركة في أنشطة المجتمع وهي أما المشاركة السياسية وذلك بالتصويت في الانتخابات، وعضوية الأحزاب والنقابات ، أو المشاركة الاجتماعية وذلك بعضوية منظمات المجتمع المدني، أو المشاركة في العمل التطوعي، أو المشاركة في مناسبات المجتمع المحلي، أو ممارسة أنشطة ترفيهية جماعية.

الجزء الأول : الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظتي الدراسة

للتعرف علي مستويات الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظتي الدراسة سوف تستعرض الدراسة النتائج الواردة بالجدول (٨) والخاصة بتوزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من جملة المشاركة في أنشطة المجتمع بمحافظتي الدراسة في ثلاثة مستويات يختص المستوي الأول بالعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة، ويختص المستوي الثاني بنتائج محافظة الشرقية ويشمل المستوي الثالث نتائج محافظة أسيوط.

ا- بالنسبة للعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة

يتبين من بيانات الجدول رقم (٨) أن ٢٣٪ من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين غير مستبعدين من جملة المشاركة، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٢٥,٣٪ في حين تبلغ أدناها بمحافظة الشرقية ٢١,٥٪ وهذا يعني أن باقي النسبة وهي تمثل ٧٧٪ من إجمالي عينة الدراسة بالمحافظتين مستبعدين من جملة المشاركة بمستوياته المختلفة وأن هذه النسبة تبلغ أقصاها بمحافظة الشرقية ٧٨,٥٪مقابل ٧٤,٧٪بمحافظة أسيوط كما يتضح من الجدول أن ١٤,٥٪من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين مستبعدين من جملة المشاركة بدرجة منخفضة وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ١٨٪ مقابل١٠,٧٠٪ بمحافظة الشرقية، وتشير النتائج أيضا إلي أن ١٣,٦٪ من

العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين مستبعدين من المشاركة في أنشطة المجتمع بدرجة مرتفعة ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية ١٦٪ مقابل ١١,٢٥٪ بمحافظة أسيوط.

ومن جهة أخري تشير النتائج بالجدول أن ١٠٪ من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين مستبعدين من جملة المشاركة استبعادا تاما وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية ١٨,٧٥٪ مقابل ١,٢٥٪ فقط بمحافظة أسيوط .

جدول (٨) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظتي الدراسة

الاستبعاد من جملة المشاركة	الشرقية						أسيوط						جملة عينة الدراسة	
	قريتين عالي التنمية		قريتين منخفض التنمية		جملة المحافظة		قريتين عالي التنمية		قريتين منخفض تنمية		جملة المحافظة			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير مستبعد - (صفر)	٧٠	٣٥	١٦	٨	٨٦	٢١,٥	٦٨	٣٤	٣٣	١٦,٥	١٠١	٢٥,٣	١٨٧	٢٣
استبعاد منخفض (١-٢)	٤٣	٢١,٥	٠	٠	٤٣	١٠,٧٥	٣٩	١٩,٥	٣٣	١٦,٥	٧٢	١٨	١١٥	١٤,٤
استبعاد متوسط (٣-٤)	٨٣	٤١,٥	٤٩	٢٤,٥	١٣٢	٣٣	٨٧	٤٣,٥	٩٠	٤٥	١٧٧	٤٤,٢٥	٣٠٩	٣٨,٦
استبعاد مرتفع (٥)	١	٠,٥	٦٣	٣١,٥	٦٤	١٦	٣	١,٥	٤٢	٢١	٤٥	١١,٢٥	١٠٩	١٣,٦
استبعاد تام (٦)	٣	١,٥	٧٢	٣٦	٧٥	١٨,٧٥	٣	١,٥	٢	١	٥	١,٢٥	٨٠	١٠
جملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٨٠٠	١٠٠
المتوسط	٣,٨٩		٤,١٤		٤,٠٢		١,٩٣		٣,١		٢,٤٩			

المصدر : استمارة الاستبيان

وتشير نتائج الدراسة السابقة إلي انخفاض مستوي الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظة أسيوط عنه بالنسبة لمحافظة الشرقية ويؤكد ذلك قيمة المتوسط الحسابي بمحافظة الشرقية حيث يبلغ ٤,٠٢ مقابل ٢,٤٩ لمحافظة أسيوط.

ب- بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتضح من الشكل (٧) أن ٢١,٥ ٪ من عينة الدراسة بمحافظة الشرقية غير مستبعدين من المشاركة في أنشطة المجتمع وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين مرتفعة التنمية ٣٥٪ مقابل ٨٪ بالقريتين منخفضة التنمية، وهذا يعني أن باقي النسبة وهي تمثل ٧٨,٥٪من جملة العينة بمحافظة الشرقية مستبعدين من جملة المشاركة بمستويات مختلفة من الاستبعاد ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين منخفضة التنمية ٩٢٪ مقابل ٦٥٪ للقريتين مرتفعة التنمية .

شكل (٧) مستويات الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظة الشرقية

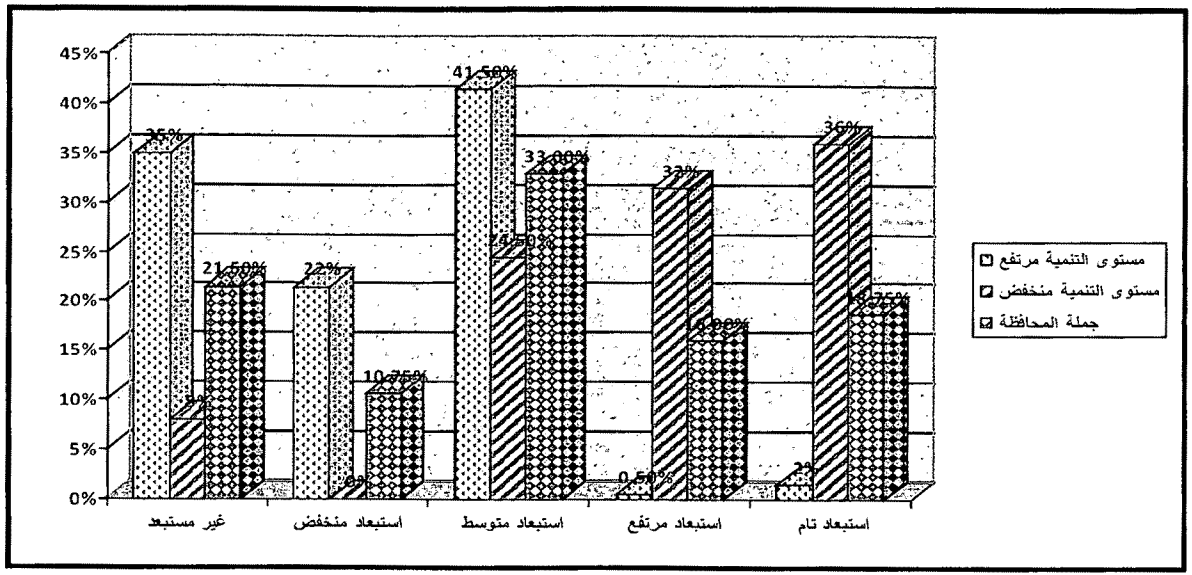

المصدر جدول رقم (٨)

ويشير الشكل أيضا الي ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في كل من مستوي الاستبعاد المنخفض والمتوسط حيث بلغت ٢١,٥٪ ، ٤١,٥٪ علي التوالي ، مقابل صفر ٪ ، ٢٤,٥٪ علي التوالي بالقريتين منخفضة التنمية ، ومن جهة أخري يبين الشكل ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية في كل من مستوي الاستبعاد المرتفع والاستبعاد التام حيث بلغت ٣١,٥٪، ٣٦ ٪ علي التوالي ، مقابل ٠,٥٪ ، ١,٥٪ علي التوالي بالقريتين مرتفعة التنمية .

ونستنتج من ذلك أن مستوى الاستبعاد من المشاركة في أنشطة المجتمع بمحافظة الشرقية يزيد نسبيا بالقريتين منخفضة التنمية عنه بالقريتين مرتفعة التنمية. وهذا ما يؤكده المتوسط الحالي حيث بلغ ٣,٨٩ بالقريتين مرتفعة التنمية مقابل ٤,١٤ بالقرنيين منخفضة التنمية .

ج- بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من الشكل رقم (٨) أن ٢٥,٣٪ عينة الدراسة بمحافظة اسيوط غير مستبعدين من جملة المشاركة وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين مرتفعة التنمية بنسبة٣٤٪ مقابل ١٦,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية ، وهذا يعني أن باقي النسبة وهي نحو ثلاثة أرباع عينة الدراسة بمحافظة أسيوط ٧٤,٧٪ مستبعدين من جملة المشاركة بمستويات مختلفة من الاستبعاد، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين منخفضة التنمية بنسبة ٨٤,٥٪ مقابل ٦٦٪ بالقريتين مرتفعة التنمية .

كما يتضح من الشكل ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في مستوي الاستبعاد المنخفض ١٩,٥٪ عنها بالقريتين منخفضة التنمية ١٦,٥٪، ومن جهة أخري ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية من مستوي الاستبعاد المرتفع ٢١٪ عنها بالقريتين مرتفعة التنمية ١,٥٪.

وتشير النتائج السابقة إلي أن مستوي الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظة أسيوط يزيد بالقريتين منخفضة التنمية عنه بالقريتين مرتفعة التنمية. مما تم عرضه بهذا الجزء الأول أن محافظة أسيوط أقل استبعاد من جملة المشاركة عن محافظة الشرقية وأنه كلما زاد مستوي التنمية بالقرية أنخفض مستوي الاستبعاد الاجتماعي وذلك في كل من محافظتي الدراسة الشرقية وأسيوط .

شكل (٨) مستويات الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظة اسيوط

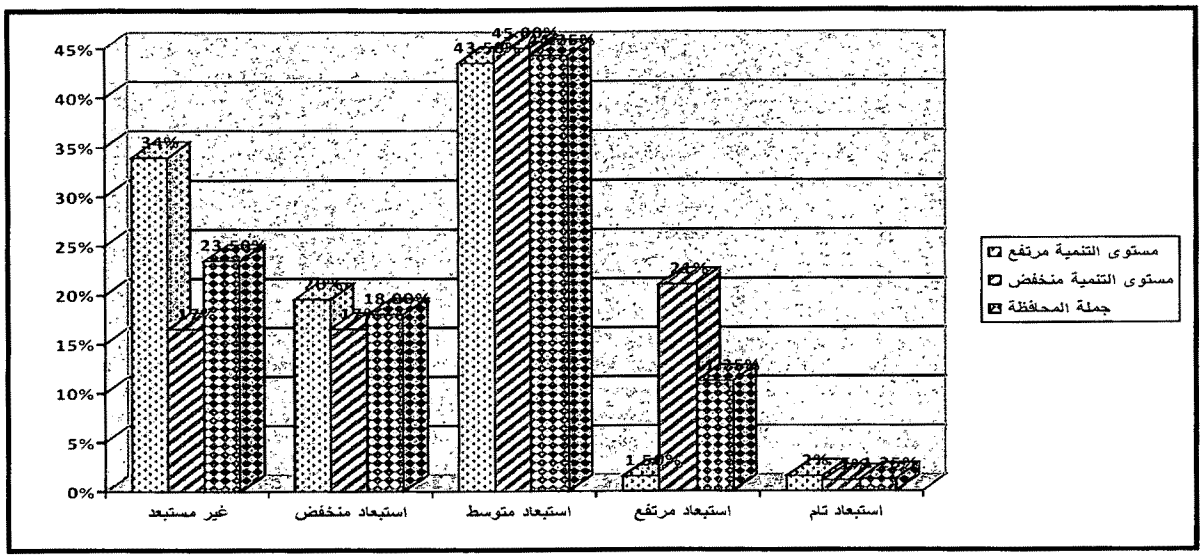

المصدر: جدول رقم (٨)

الجزء الثاني : الاستبعاد من أنواع المشاركة السياسية والاجتماعية

توضح الدراسة صوره الاستبعاد من أنواع المشاركة السياسية والاجتماعية حيث تم توزيع أفراد العينة حسب الاستبعاد من المشاركة السياسية وتشمل: التصويت في الانتخابات العام الماضي، وعضوية الأحزاب السياسية والنقابات، وحسب الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية وتشمل: عضوية منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في العمل التطوعي، والمشاركة في مناسبات المجتمع، وممارسة الأنشطة الترفيهية الجماعية. وسوف يتم عرض ذلك في ثلاث مستويات، يختص المستوي الأول بالعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة. ويختص المستوي الثاني بنتائج محافظة الشرقية ويشمل المستوي الثالث نتائج محافظة أسيوط.

ا- بالنسبة للعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة

توضح بيانات الجدول رقم (٩) نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية ،والاجتماعية فيما يلي

أولا : بالنسبة للمشاركة السياسية

أن أكثر من نصف جملة العينة بمحافظتي الدراسة ٥٥,٨٪ مستبعدين من عضوية الأحزاب والنقابات، وقد بلغت هذه النسبة أعلاها بمحافظة الشرقية بنسبة ٦٨٪ مقابل ٤٣,٥٪ بمحافظة أسيوط وأن نحو ربع جملة العينة بمحافظتي الدراسة ٢٢,٢٥٪مستبعدين من التصويت في الانتخابات العام السابق ، وبلغت هذه النسبة أعلاها بمحافظة الشرقية ٢٧,٥٪ مقابل ١٧٪ بمحافظة أسيوط .

جدول (٩) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من أنواع المشاركة بمحافظتي الدراسة

الاستبعاد من أنواع المشاركة	الشرقية						أسيوط						جملة عينة الدراسة***	
	قريتين مرتفع التنمية *		قريتين منخفض التنمية *		جملة المحافظة **		قريتين مرتفع التنمية*		قريتين منخفض التنمية*		جملة المحافظة **			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١-المشاركة السياسية التصويت في الانتخابات	١٩	٩,٥	٩١	٤٥,٥	١١٠	٢٧,٥	١٤	٧	٥٤	٢٧	٦٨	١٧	١٧٨	٢٢,٢٥
عضوية الأحزاب والنقابات	١١٠	٥٥	١٦٢	٨١	٢٧٢	٦٨	٢٧	١٣,٥	١٤٧	٧٣,٥	١٧٤	٤٣,٥	٤٤٦	٥٥,٧٥
٢-المشاركة الاجتماعية عضوية منظمات المجتمع المدني	٨٧	٤٣,٥	١٣٦	٦٨	٢٢٣	٥٥,٧٥	١٢٢	٦١	١٤٥	٧٢,٥	٢٦٧	٦٦,٧٥	٤٩٠	٦١,٢٥
المشاركة في العمل التطوعي	١٢	٦	١٣	١٦,٥	٢٥	٦,٢	٦٢	٣١	١٢٢	٦١	١٨٤	٤٦	٢٠٩	٢٦,١
المشاركة في مناسبات المجتمع	٨٩	٤٤,٥	١٥٤	٧٧	٢٤١	٦٠,٧٥	٩٦	٤٨	٦٥	٣٢,٥	١٦١	٤٠,٣	٤٠٤	٥٠,٥
ممارسة أنشطة ترفيهية	٤٩	٢٤,٥	١٨	٩	٦٧	١٦,٧٥	٦٥	٣٢,٥	١٤١	٧٠,٥	٢٠٦	٥١,٥	٢٧٣	٣٤,١٢

المصدر = استمارة الاستبيان

* N= ٢٠٠ ** N= ٤٠٠ *** N= ٨٠٠

ثانياً : المشاركة الاجتماعية

يتضح من بيانات الجدول أن أعلي نسبة استبعاد من المشاركة الاجتماعية كانت في عضوية منظمات المجتمع المدني حيث بلغت ٦١,٢٥٪ من جمله العينة بمحافظتي الدراسة، وأن هذه النسبة بلغت أعلاها بمحافظة أسيوط ٦٦,٧٥٪ مقابل ٥٥,٧٥٪ بمحافظة الشرقية، تلي ذلك الاستبعاد من المشاركة في مناسبات المجتمع (مآتم – أفراح . ....) حيث بلغت نسبتها ٥٠,٥٪ من جملة العينة بمحافظتي الدراسة وأن هذه النسبة بلغت أعلاها بمحافظة الشرقية بنسبة ٦٠,٧٥٪ مقابل ٤٠,٣٪ بمحافظة أسيوط .

كما يتبين من الجدول أن الاستبعاد من المشاركة في الأنشطة الترفيهية الجماعية قد بلغت نسبته ٣٤,١٪ من جملة العينة بمحافظتي الدراسة، وأن هذه النسبة بلغت أعلاها بمحافظة أسيوط ٥١,٥٪ مقابل ١٦,٧٥٪ بمحافظة الشرقية ويتبين أيضا أن أقل نسبة استبعاد من المشاركة الاجتماعية كانت من المشاركة في العمل التطوعي حيث بلغت ٢٦,١٪ من جملة العينة بمحافظتي الدراسة، وأن هذه النسبة بلغت أعلاها بمحافظة أسيوط بنسبة ٤٦٪ مقابل ٦,٢٪ بمحافظة الشرقية.

ويشير ذلك أن اعلي نسب الاستبعاد من المشاركة كانت من عضوية منظمات المجتمع المدني، وعضويه الأحزاب والنقابات، وقد يرجع ذلك إلي كون عضوية المنظمات وعضوية الأحزاب من أنواع المشاركة الرسمية ومن جهة أخري كانت أقل نسب الاستبعاد هى التصويت في الانتخابات وذلك لحرص الأفراد الريفيين علي الإدلاء بأصواتهم حيث تلعب العصبية والقبلية دورا كبيرا في هذا المجال بالريف المصري.

كما تبين أن أفراد العينة بمحافظة الشرقية أكثر استبعادا من المشاركة السياسية، من أفراد العينة بمحافظة أسيوط، في حين كان أفراد العينة بمحافظة أسيوط أكثر استبعادا من ثلاثة أنواع للمشاركة الاجتماعية وهي: عضوية منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في العمل التطوعي. وممارسة الأنشطة الترفيهية الجماعية.

ب- بالنسبة لمحافظة الشرقية

يبين شكل (٩) أن أعلي نسب الاستبعاد من المشاركة بمحافظة الشرقية كانت في الاستبعاد من عضوية الأحزاب والنقابات، في حين كانت أقل نسب الاستبعاد من المشاركة بمحافظة الشرقية.

في المشاركة في العمل التطوعي، ومن جهة أخري يظهر الشكل ارتفاع نسبة الاستبعاد بالقريتين منخفضة التنمية عنها بالقريتين مرتفعة التنمية بمحافظة الشرقية في جميع أنواع الاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية فيما عدا الاستبعاد من ممارسة الأنشطة الترفيهية الجماعية. ونستنتج من ذلك حرص أفراد العينة بمحافظة الشرقية علي المشاركة في العمل التطوعي، ومن جهة أخري عدم اهتمامهم بعضوية الأحزاب والنقابات ، كما نستنتج علاقة المستوي التنموي للقرى المدروسة بمستوى الاستبعاد الاجتماعي من المشاركة السياسية، والمشاركة الاجتماعية حيث لوحظ ارتفاع نسبة الاستبعاد من أنواع المشاركة المختلفة بالقريتين منخفضة التنمية عنه بمستوى التنمية المرتفع أى أن ارتفاع المستوى التنموي بالقرى يقلل من نسبة الاستبعاد من المشاركة بمحافظة الشرقية .

ج- بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من الشكل رقم (١٠) أن أعلي نسب الاستبعاد من المشاركة بمحافظة أسيوط كانت في الاستبعاد من عضوية منظمات المجتمع المدني ،في حين كانت أقل نسب الاستبعاد من المشاركة بمحافظة أسيوط في المشاركة في العضوية في الانتخابات في العام السابق، ومن جهة أخري يظهر الشكل ارتفاع نسبة الاستبعاد بالقريتين منخفضة التنمية عنها بالقريتين مرتفعة التنمية بمحافظة أسيوط في جميع أنواع الاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية فيما عدا الاستبعاد من المشاركة في مناسبات المجتمع (مآتم – أفراح .....)

ونستنتج من ذلك حرص أفراد العينة بمحافظة أسيوط علي المشاركة في التصويت في الانتخابات، ومن جهة أخري عدم اهتمامهم بعضوية الأحزاب والنقابات، كما نستنتج علاقة المستوي التنموي للقرى المدروسة بمستوي الاستبعاد الاجتماعي من المشاركة السياسية، والمشاركة

الاجتماعية حيث لوحظ ارتفاع نسبة الاستبعاد من أنواع المشاركة المختلفة بالقريتين منخفضة التنمية عنه في مستوى التنمية المرتفع ، أي أن ارتفاع المستوي التنموي بالقرى يقلل من نسبة الاستبعاد من المشاركة بمحافظة أسيوط .

ملحوظة :

ولتزامن تاريخ جمع البيانات مع قيام ثورة ٢٥ يناير فقد تم سؤال المبحوثين عن هذه الثورة فكانت إجاباتهم كما هو موضح بالجدول رقم (١٠)

شكل رقم (٩) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من أنواع المشاركة بمحافظة الشرقية

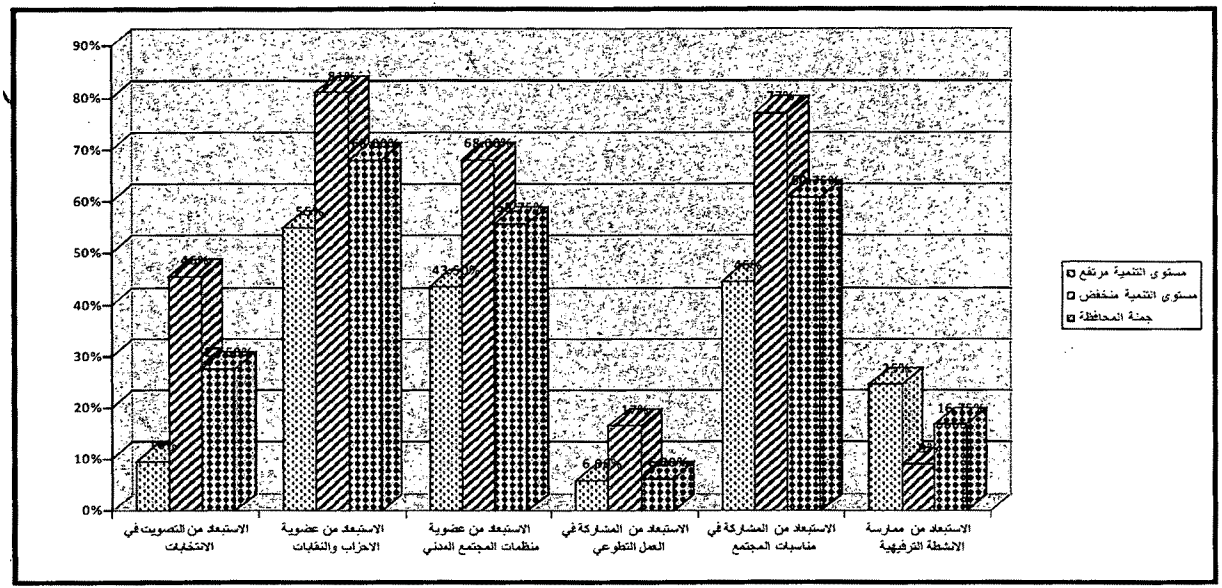

المصدر :جدول رقم (٩)

شكل (١٠) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من أنواع المشاركة بمحافظة اسيوط

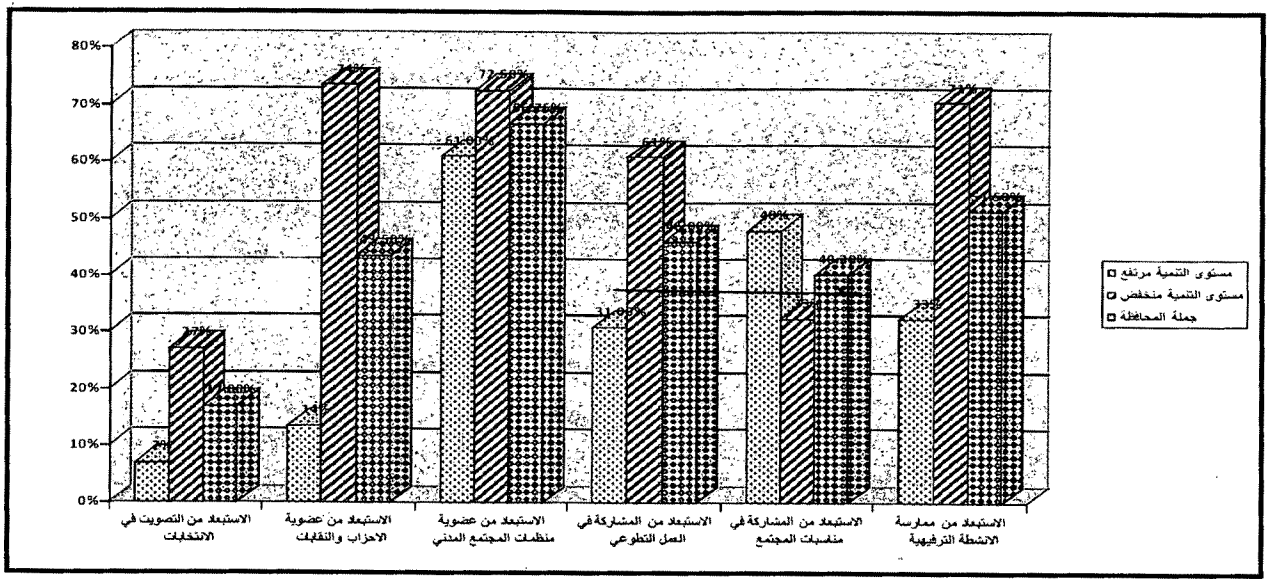

المصدر : جدول رقم (١٠)

يتضح من نتائج الدراسة بالجد ول أن نحو ثلاثة أرباع جملة العينة بمحافظتي الدراسة ٧١,٥٪ يوافقون علي قيام ثورة ٢٥ يناير، و أن نحو نصف جملة العينة بمحافظتي الدراسة ٥٣٪ قد شاركوا بالفعل في اللجان الشعبية التي تكونت من أهالي القرية، وأن ثلاثة أرباع جملة العينة بمحافظتي الدراسة ٧٣,٤٪ سوف يشاركون في الانتخابات والاستفتاءات القادمة.

كما يلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة أفراد العين بالقريتين منخفضة التنمية عن مثليتها بالقريتين مرتفعة التنمية في الموافقون علي الثورة، والمشاركة في اللجان الشعبية، والذين سوف يشاركون في الانتخابات والاستفتاءات القادمة، وذلك بكل من محافظتي الشرقية وأسيوط.

ونستنتج من ذلك موافقة جملة عينة الدراسة بالمحافظتين علي ثورة يناير واستعدادا للمشاركة في الانتخابات القادمة، ومشاركتهم الفعلية في اللجان الشعبية، وأن أفراد العينة بالقريتين ذات مستوي التنمية المنخفضة أكثر موافقة علي الثورة وأكثر استعدادا للمشاركة في الانتخابات واللجان الشعبية وقد يرجع ذلك لشعورهم بالأمل في أن تؤدي هذه الثورة لتحسين أوضاعهم والتي طالما عانوا من العديد من أنواع الحرمان والنسيان من قبل النظام السابق وتجاهله لقراهم لسنوات عديدة.

جدول رقم (١٠) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بمحافظتي الدراسة

الفئات	الشرقية						أسيوط						جملة عينة الدراسة***	
	القريتان مرتفعة التنمية*		القريتان منخفضة التنمية*		جملة المحافظة**		القريتان مرتفعة التنمية*		القريتان منخفضة التنمية*		جملة المحافظة**			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الموافقة علي ثورة ٢٥ يناير	١٢٨	٦٤	١٤٩	٧٤,٥	٢٧٧	٦٩,٢٥	١٠٢	٥١	١٩٣	٩٦,٥	٢٩٥	٧٣,٧٥	٥٧٢	٧١,٥
المشاركة في اللجان الشعبية	٨٧	٤٣,٥	١٢٧	٦٣,٥	٢١٤	٥٣,٥	١٠١	٥٠,٥	١٠٩	٥٤,٥	٢١٠	٥٢,٥	٤٢٤	٥٣
المشاركة في الانتخابات القادمة	١٤٥	٧٢,٥	١٥٠	٧٥	٢٩٥	٧٣,٨	١٠١	٥٠,٥	١٩١	٩٥,٥	٢٩٢	٧٣	٥٨٧	٧٣,٤

المصدر = استمارة الاستبيان *N = ٢٠٠ **N = ٤٠٠ ***N = ٨٠٠

البعد الرابع : الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي

سوف نستعرض نتائج الدراسة فيما يختص بالبعد الرابع من الاستبعاد الاجتماعي وهو الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي، وذلك في جزئين رئيسيين يختص الجزء الأول بالاستبعاد من جملة التفاعل الاجتماعي، ويختص الجزء الثاني بالاستبعاد من كل مكون من مكونات التفاعل الاجتماعي المدروسة وهى الاستبعاد من شعور الفرد بأهمية دوره في المجتمع، والاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الناس، وأخيرا الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به.

الجزء الأول : الاستبعاد من جملة التفاعل الاجتماعي بمحافظتي الدراسة

التعرف على مستويات الاستبعاد من جملة التفاعل الاجتماعي بمحافظتي الدراسة سوف نقوم باستعراض النتائج الواردة بالجدول (١١) والخاصة بتوزيع عينه الدراسة حسب الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بمحافظتي الدراسة في ثلاثة مستويات يختص المستوى الأول بالعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة، ويختص الثاني بنتائج محافظة الشرقية، ويشمل الثالث نتائج محافظة أسيوط.

ا- بالنسبة للعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة

يتبين من بيانات الجدول رقم (١١) أن نسبة قليلة جدا ٠,٣٩ ٪ من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين غير مستبعدين من التفاعل الاجتماعي، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط بنسبة ٠,٥٪ في حين تبلغ أدناها بمحافظة الشرقية بنسبة ٠,٢٥٪ وهذا يعنى أن جميع أفراد عينة الدارسة بالمحافظتين تقريبا مستبعدين من التفاعل الاجتماعي بمستوياته المختلفة.

كما يتضح من الجدول أن ٣٠,٦٪ من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين مستبعدين من التفاعل الاجتماعي بدرجة منخفضة وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية بنسبة ٣٦٪ مقابل ٢٥,٢٪ لمحافظة أسيوط وتشير النتائج أيضا إلي أن ١٠,٤٪من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين مستبعدين من التفاعل الاجتماعي بدرجة مرتفعة وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية بنسبة ١٧٪ مقابل ٣,٨٪ بمحافظة أسيوط

ومن جهة أخري تشير النتائج بالجدول أن نسبة قليلة جدا ٠,٦٣٪ من العينة الإجمالية للدراسة

بالمحافظتين مستبعدين من التفاعل الاجتماعي استبعاد تأما وأن جميع أفراد هذه الفئة يقعون بمحافظة أسيوط.

ونستنتج مما سبق أن جميع أفراد العينة بالمحافظتين مستبعدين من التفاعل الاجتماعي، ولكن بدرجات متفاوتة، وأنه لا يوجد سوى عدد خمسة أفراد فقط جميعهم بمحافظة أسيوط يمثلون فئة المستبعدين استبعاد تأما من التفاعل الاجتماعي.

جدول رقم (١١) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بمحافظتي الدراسة

الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي	الشرقية						أسيوط						جملة العينة	
	مرتفع التنمية		منخفضة التنمية		جملة المحافظة		مرتفع التنمية		منخفض التنمية		جملة المحافظة			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير مستبعد (صفر)	٠	--	١	٠,٥	١	٠,٢٥	٢	١	٠	٠	٢	٠,٥	٣	٠,٣٩
استبعاد منخفض (١-٧)	١٣٧	٦٨,٥	٧	٣,٥	١٤٤	٣٦	٨٨	٤٤	١٣	٦,٥	١٠١	٢٥,٢٥	٢٤٥	٣٠,٦
استبعاد متوسط (٨-١٥)	٦٢	٣١	١٢٥	٦٢,٥	١٥٦	٣٩	٩٤	٤٧	١٨٣	٩١,٥	٢٧٧	٦٩,٢٥	٣١٦	٣٩,٥
استبعاد مرتفع (١٦-٢٣)	١	٠,٥	٦٧	٣٣,٥	٦٨	١٧	١٢	٦	٣	١,٥	١٥	٣,٧٥	٨٣	١٠,٤
استبعاد تام (٢٤)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٢	١	٠,٥	٥	١,٢٥	٥	٠,٦٣
جملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٨٠٠	١٠٠
المتوسط الحالي	٦,٩٤		١٣,٨٧		١٠,٤١		٩,٤٥		١١,١		١٠,٢٥			

المصدر استمارة الاستبيان

ب- بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتضح من الشكل (١١) أنه لا يوجد سوى فرد واحد يمثل ٠,٣٪ من عينة الدراسة بمحافظة الشرقية غير مستبعد من التفاعل الاجتماعي وأن هذا الفرد يوجد بإحدى القريتين منخفضة التنمية ، وهذا يعنى أن جميع أفراد العينة تقريبا ٩٩,٧٪ مستبعدين من التفاعل الاجتماعي بمستوياته المختلفة ، كما يوضح الشكل أيضا ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية في كل من مستوى الاستبعاد المتوسط والمرتفع حيث بلغتا ٦٢,٥٪ ، ٣٣,٥٪ على التوالي مقابل ٣١ ، ٠,٥٪ علي التوالي بالقريتين مرتفعة التنمية . ومن جهة أخرى ترتفع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في كل من مستوى الاستبعاد المنخفض وجملة الاستبعاد حيث بلغت نسبتهما ٦٨,٥٪ ، ١٠٠٪ علي التوالي، مقابل ٣,٥٪ ، ٩٩,٥٪ علي التوالي بالقريتين منخفضة التنمية . هذا ويبلغ المتوسط الحسابي بالقريتين مرتفعة التنمية ٦,٩٤ مقابل ١٣,٨٧ بالقريتين منخفضة التنمية.

ونستنتج من ذلك ارتفاع مستوى الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بالقريتين منخفضة التنمية عنه بالقريتين مرتفعة التنمية، أي أن انخفاض المستوى التنموي للقرى زاد من درجة الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي لسكان هذه القرى ويؤكد ذلك المتوسط الحسابي لدرجة الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بالقريتين مرتفعة التنمية حيث بلغ٦,٩٤ مقابل ١٣,٨٧ بالقريتين منخفضة التنمية .

شكل(١١) توزيع عينة الدراسة حسب مستويات الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بمحافظة الشرقية

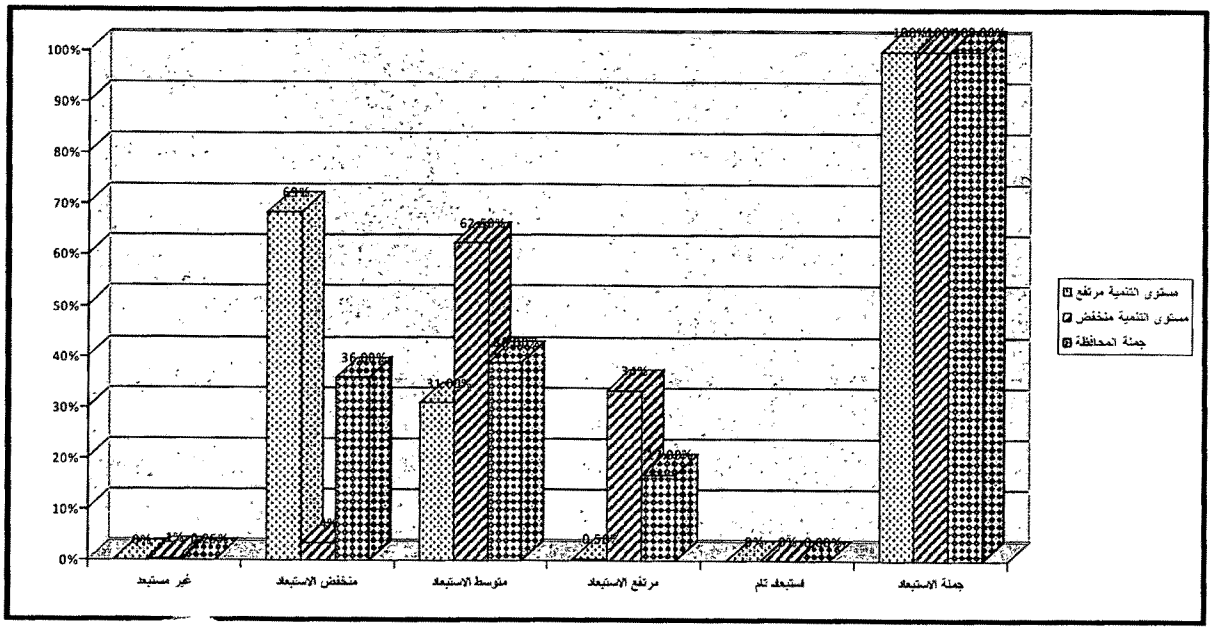

المصدر: جدول رقم (١١)

ج- بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من الشكل (١٢) أنه لا يوجد سوى فردين يمثلان ٠,٥٪ من عينة الدراسة بمحافظة أسيوط غير مستبعدين من التفاعل الاجتماعي وأن هذان الفردان موجودان بالقريتين مرتفعة التنمية ، وهذا يعنى أن جميع أفراد العينة تقريبا ٩٩,٥٪ مستبعدين من التفاعل الاجتماعي بمستوياته المختلفة، كما يوضح الشكل أيضا ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في كل من مستوى الاستبعاد المنخفض والمرتفع والاستبعاد التام بنسب ٤٤٪، ٦٢٪، ٢٪ على التوالي مقابل ٦,٥٪، ١,٥٪، ٠,٥٪ على التوالي بالقريتين منخفضة التنمية.

ومن جهة أخرى ترتفع نسبة أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية في كل من مستوى الاستبعاد المتوسط وفى جملة المستبعدين بنسب ٩١,٥٪، ١٠٠٪ على التوالي مقابل ٤٧٪، ٩٩٪ على التوالي بالقريتين مرتفعة التنمية. هذا ويبلغ المتوسط الحالي بالقريتين مرتفعة التنمية ٩,٤٥ مقابل ١١,١ بالقريتين منخفضة التنمية.

ونستنتج من ذلك أن انخفاض المستوى التنموي للقرى بمحافظة أسيوط زاد من درجة الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي، وأن المستوى التنموي المرتفع يقلل من مستوى الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بمحافظة أسيوط .

ويمكن أن نستنتج مما تم عرضه بالجزء (الأول) أن ارتفاع المستوى التنموي للقرى بمحافظتي الدراسة يقلل من مستوى الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي وأن الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي يزيد نسبيا بعينة الدراسة بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط.

شكل رقم (١٢) توزيع عينة الدراسة حسب مستويات الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بمحافظة اسيوط

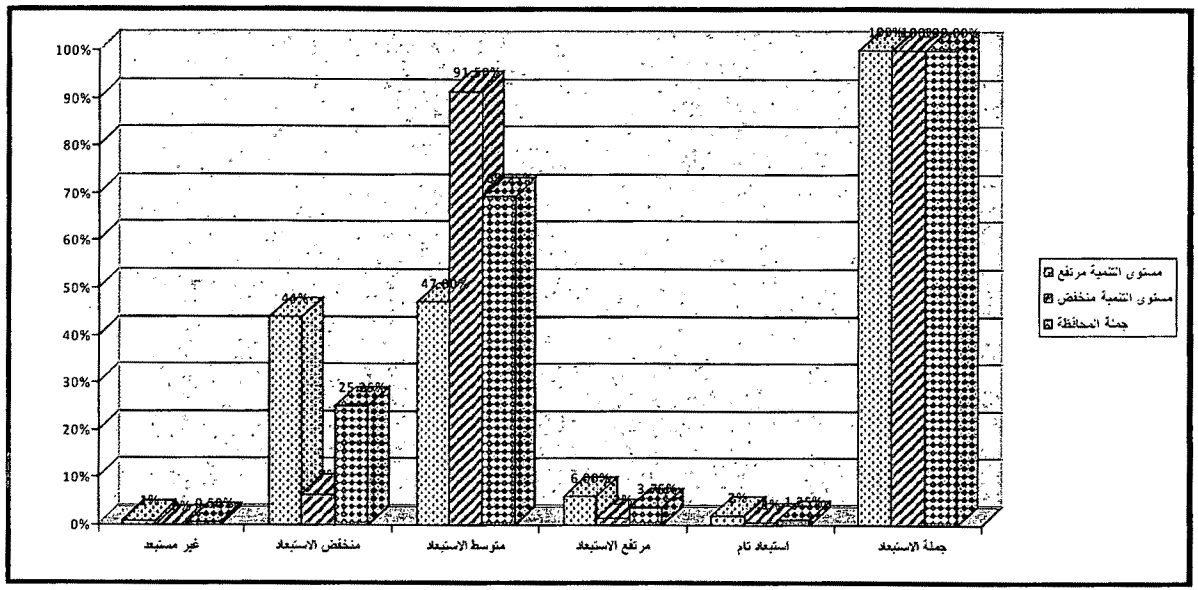

المصدر : جدول رقم (١١)

الجزء الثاني : الاستبعاد من مكونات التفاعل الاجتماعي

لكي يتم توضيح صوره الاستبعاد من مكونات التفاعل الاجتماعي بمحافظتي بالدراسة تم توزيع أفراد العينة حسب الاستبعاد من شعور الفرد بأهمية دوره في المجتمع ،والاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين ، والاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به . وسوف يتم عرض ذلك في ثلاثة مستويات ، يختص المستوى الأول بالعينة الإجمالية بمحافظتي بالدراسة ويختص المستوى الثاني بنتائج محافظة الشرقية، ويشمل المستوى الثالث نتائج محافظة أسيوط.

الاستبعاد من شعور الفرد بأهمية دوره في المجتمع

سوف يتم عرض الاستبعاد من شعور الفرد بأهمية دوره في المجتمع في ثلاثة مستويات يختص المستوى الأول بالعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة ، ويختص الثاني بنتائج محافظة الشرقية ، ويشمل الثالث نتائج محافظة اسيوط _

أ- بالنسبة للعينة الإجمالية بمحافظتي الدراسة

يتبين من بيانات الجدول (١٤) أن نسبة قليلة جدا ٠,٦٣٪ من العينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين غير مستبعدين من شعور الفرد بأهمية دوره في المجتمع وأنهم جميعا يوجدوا بمحافظة أسيوط. وهذا يعنى أن جميع أفراد عينة الدراسة تقريبا مستبعدين من الشعور بأهمية دورهم فى المجتمع بمستوياته المختلفة .

كما يتضح من الجدول أن نحو ثلث عينة الدراسة ٣٣٪ بالمحافظتين مستبعدين بدرجة منخفضة ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط بنسبة ٥٢,٥٪ مقابل ١٣,٥٪ بمحافظة الشرقية، ويبين الجدول أيضا أن ١٨٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين مستبعدين بدرجة مرتفعه وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية ٢٩,٥٪ مقابل ٦,٥٪

بمحافظة أسيوط وتظهر نتائج بالجدول أن ٨,٥٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين مستبعدين استبعادا تاما وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية ١٣,٣٪ مقابل ٣,٨٪ بمحافظة أسيوط.

نستنتج مما سبق أن جميع أفراد العينة بالمحافظتين مستبعدين من الشعور بأهمية دورهم في المجتمع ولكن بدرجات متفاوتة وارتفاع نسبة الاستبعاد من الشعور بأهمية الدور في المجتمع بمحافظة أسيوط عنه بمحافظة الشرقية حيث بلغ متوسط درجة الاستبعاد بالشرقية ٣,٣٩ مقابل ٤,٥٥ بمحافظة أسيوط.

جدول رقم (١٢) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من شعورهم بأهمية دورهم في المجتمع بمحافظتي الدراسة

الاستبعاد من معرفه أهمية الدور في المجتمع	الشرقية						أسيوط						جملة العينة الدراسة	
	مرتفع		منخفضة		جملة المحافظة		مرتفع		منخفض		جملة المحافظة			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير مستبعد (صفر)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١	٣	١,٥	٥	١,٢٥	٥	٠,٦٣
استبعاد منخفض (١ - ٤)	٣٧	١٨,٥	١٧	٨,٥	٥٤	١٣,٥	١٣٦	٦٨	٧٤	١٨,٥	٢١٠	٥٢,٥	٢٦٤	٣٣
استبعاد متوسط (٥-٨)	٨٥	٤٢,٥	٩٠	٤٥	١٧٥	٤٣,٧٥	٣٧	٨,٥	١٠٧	٥٣,٥	١٤٤	٣٦	٣١٩	٣٩,٣
استبعاد مرتفع (٩-١١)	٥٤	٢٧	٦٤	٣٢	١١٨	٢٩,٥	١٩	٩,٥	٧	٣,٥	٢٦	٦,٥	١٤٤	١٨
استبعاد تام (١٢)	٢٤	١٢	٢٩	١٤,٥	٥٣	١٣,٢٥	٦	٣	٩	٤,٥	١٥	٣,٨	٦٨	٨,٥
جملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٨٠٠	١٠٠
المتوسط الحالي	٣,٠٥		٣,٧٣		٣,٣٩		٤,٣٤		٤,٧٥		٤,٥٥			

المصدر :استمارة الاستبيان

ب بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتضح من الشكل (١٣) أنه لا يوجد أي فرد من أفراد العينة بمحافظة الشرقية غير مستبعد من الشعور بأهمية دوره في المجتمع ، وهذا يعنى أن جميع أفراد العينة بمحافظة الشرقية ١٠٠٪ مستبعدين من الشعور بأهمية دورهم في المجتمع بمستوياته المختلفة، كما يوضح الشكل أيضا ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في مستوى الاستبعاد المنخفض حيث بلغت ١٨,٥٪ مقابل ٨,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية .

كما يوضح الشكل انخفاض نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية فى مستويات الاستبعاد المتوسط والمرتفع ، والاستبعاد التام بنسب ٤٢,٥٪ ، ٢٧٪ ، ١٢ على التوالي مقابل ٤٥٪ ، ٣٢٪، ١٤,٥٪ على التوالي بالقريتين منخفضة التنمية .

ونستنتج مما سبق أن مستوى التنمية المرتفع يقل فيه مستوى الاستبعاد من الشعور بأهمية الدور في المجتمع بمحافظة الشرقية عن المستوى المنخفض للتنمية. حيث بلغ متوسط درجة الاستبعاد بالقريتين مرتفعة التنمية ٣,٠٥ مقابل ٧,٧٣ بالقريتين منخفضة التنمية .

شكل رقم (١٣) مستويات الاستبعاد من الشعور بأهمية دور الفرد فى المجتمع بمحافظة الشرقية

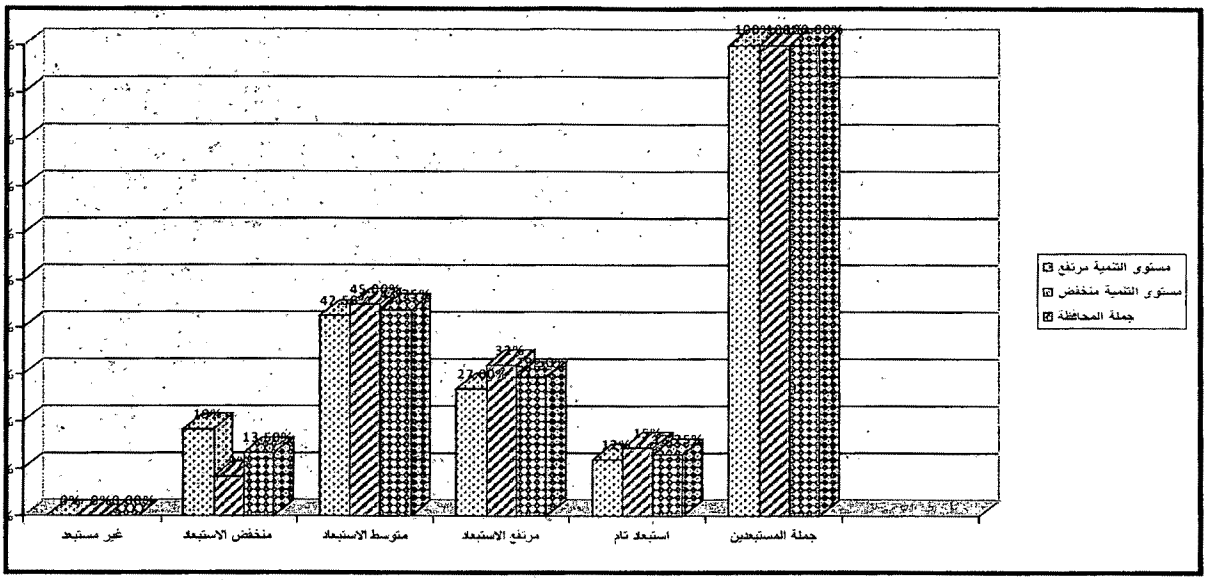

المصدر : جدول رقم (١٢) .

الإستبعاد الإجتماعى كأحد الأبعاد الرئيسية لمشكلة الفقر فى الريف المصرى

ج- بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من الشكل (١٨) أنه لا يوجد سوى ١,٢٥٪ من أفراد العينة بمحافظة أسيوط غير مستبعدين من الشعور بأهمية الدور في المجتمع وتبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين منخفضة التنمية بنسبة ١,٥٪ مقابل ١٪ بالقريتين مرتفعة التنمية.

كما يتبين من الشكل ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية فى كل من مستوى الاستبعاد المنخفض، والمرتفع وجملة المستبعدين بنسب ٦٨٪ ، ٩,٥٪ ،٩٩٪على التوالي مقابل ١٨,٥٪ ، ٣,٥٪ ، ٩٨,٥ ٪ على التوالي بالقريتين منخفضة التنمية ، ومن جهة أخرى ترتفع نسبة أفراد العينة بالقريتين منخفضة التنمية في مستوى الاستبعاد المتوسط، والاستبعاد التام بنسب ٥٣,٥٪، ٤,٥٪ على التوالي مقابل ١٨,٥٪، ٣٪ بالقريتين مرتفعة التنمية . هذا بالإضافة إلي بلوغ متوسط الاستبعاد بالقريتين مرتفعة التنمية ٤,٣، مقابل ٤,٧٥ للقريتين منخفضة التنمية.

ويشير ذلك إلي أن ارتفاع مستوى التنمية يصاحبه انخفاض مستوى الاستبعاد من الشعور بأهمية الدور في المجتمع بمحافظتي الدراسة.

شكل (١٤) مستويات الاستبعاد من الشعور بأهمية دور الفرد في المجتمع بمحافظة اسيوط

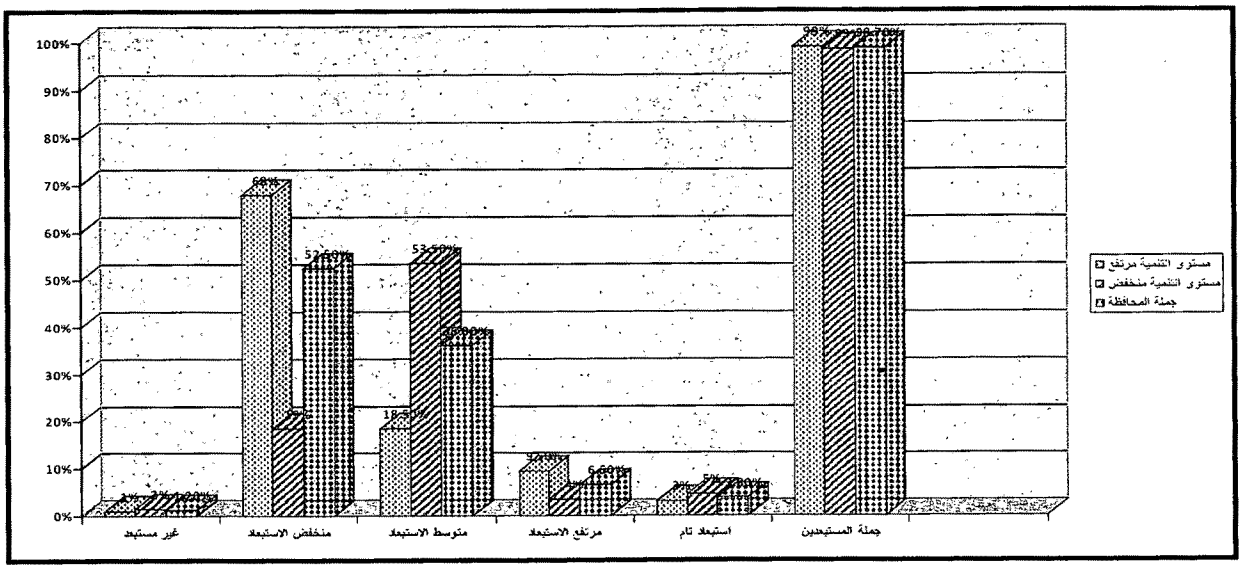

المصدر : جدول رقم (١٢)

- الإستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين

سوف يتم عرض الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين فى ثلاثة مستويات يختص المستوى الأول بالعينة الإجمالية لمحافظتي الدراسة ويختص المستوى الثاني بنتائج محافظة الشرقية، ويشمل المستوى الثالث نتائج محافظة أسيوط.

٢- بالنسبة للعينة الإجمالية بمحافظتي بالدراسة

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٣) أنه لا يوجد سوى فردان يمثلان ٠,٢٥٪ فقط من جملة العينة بمحافظتي الدراسة غير مستبعدين وهما يوجدان بمحافظة أسيوط، وهذا يعنى أن جميع أفراد العينة بمحافظتي الدراسة مستبعدين من العلاقات الطيبة مع الناس بدرجات متفاوتة.

كما يوضح الجدول أن نحو ثلث عينة الدراسة ٣٧,٣٪ بالمحافظتين مستبعدين بدرجة منخفضة ، وأن هذه النسبة تبلغ أعلاها بمحافظة الشرقية بنسبة ٤٧٪ مقابل ٢٧,٥٪ بمحافظة أسيوط، وأن نسبة ١١,٩٪ من عينة الدراسة بالمحافظتين مستبعدين بدرجة مرتفعة وأن هذه النسبة تبلغ أقصاها بمحافظة أسيوط بنسبة ١٨,٥٪ مقابل ٥,٣٪ بمحافظة الشرقية . ومن جهة أخرى تبلغ نسبة المستبعدين استبعاد كليا من العلاقات الطيبة مع الآخرين ٢١,٨٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٤٠,٣٪ مقابل ٣,٣٪ بمحافظة الشرقية .

جدول رقم (١٣) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الاخرين بمحافظتي الدراسة

الاستبعاد من العلاقات	الشرقية						أسيوط						جملة العينة الدراسة	
	مرتفع		منخفضة		جملة المحافظة		مرتفع		منخفض		جملة المحافظة			
•	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير مستبعد (صفر)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١	--		٢	٠,٥	٢	٠,٢٥
استبعاد منخفض (١ - ٢)	١٠١	٥٠,٥	٨٧	٤٣,٥	١٨٨	٤٧	٩٧	٤٨,٥	١٣	٦,٥	١١٠	٢٧,٥	٢٩٨	٣٧,٢٥
استبعاد متوسط (٣-٤)	٨٥	٤٢,٥	٩٣	٤٤,٣	١٧٨	٤٤,٥	٨	٤	٤٥	٢٢,٥	٥٣	١٣,٢٥	٢٣١	٢٨,٩
استبعاد مرتفع (٥)	٨	٤	١٣	٦,٥	٢١	٥,٢٥	٣٤	١٧	٤٠	٢٠	٧٤	١٨,٥	٩٥	١١,٩
استبعاد كلى (٦)	٦	٣	٧	٣,٥	١٣	٣,٢٥	٥٩	٢٩,٥	١٠٢	٥١	١٦١	٤٠,٢٥	١٧٤	٢١,٧٥
مجموع	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٨٠٠	١٠٠
المتوسط الحالي	٢,٦٦		٢,٨٧		٢,٧٧		٣,٣٨		٥,٠٠		٤,١٩			

المصدر: عينة الدراسة

ونستنتج من ذلك أن جميع أفراد عينة الدراسة بالمحافظتين تقريبا مستبعدين من العلاقات الطيبة مع الآخرين بدرجات متفاوتة ، وأن مستوى الاستبعاد بمحافظة أسيوط يزيد عن مستوى الاستبعاد بمحافظة الشرقية، حيث بلغ متوسط الاستبعاد بمحافظة أسيوط ٤,١٩ مقابل ٢,٧٧ بمحافظة الشرقية .

ب- بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتضح من شكل (١٥) أنه لا يوجد أى فرد من عينة الدراسة بمحافظة الشرقية غير مستبعد من العلاقات الطيبة مع الآخرين وهذا يعنى أن جميع أفراد العينة بمحافظة الشرقية مستبعدين بمستويات مختلفة من العلاقات الطيبة مع الآخرين . كما يشير الشكل إلي ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية فى مستوى الاستبعاد المنخفض حيث تبلغ ٥٠,٥٪ مقابل ٤٣,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية.

كما يتبين من الشكل انخفاض نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية من مستويات الاستبعاد المتوسط، والمرتفع والاستبعاد التام بنسب ٤٢,٥٪، ٤٪، ٣٪، على التوالي مقابل ٤٤,٣٪، ٦,٥٪، ٣,٥٪، على التوالي بالقريتين منخفضة التنمية، هذا مع بلوغ متوسط الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين بالقريتين مرتفعة التنمية ٢,٦ مقابل ٢,٨ بالقريتين منخفضة التنمية.

ويشير ذلك إلي انخفاض مستوى الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين بالقريتين مرتفعة التنمية عن مثيله بالقريتين منخفضة التنمية بمحافظة الشرقية.

شكل رقم (١٥) توزيع عينة الدراسة حسب مستويات الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين بمحافظة الشرقية

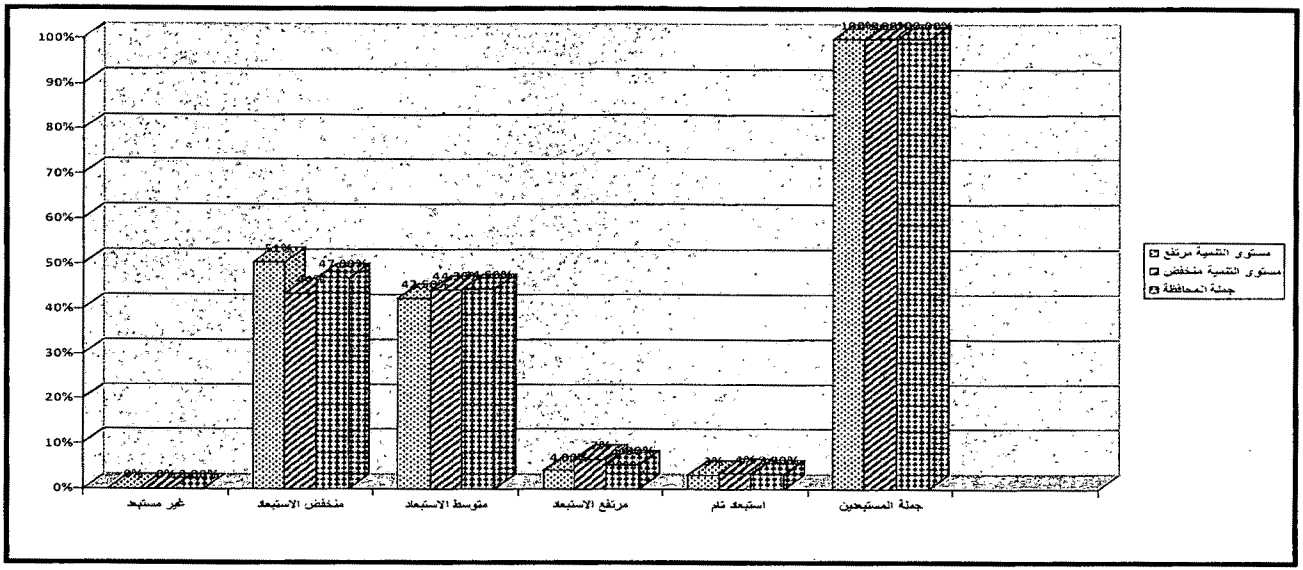

المصدر : جدول رقم (١٣)

ج- بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من الشكل رقم (١٦) أنه لا يوجد سوى فردان يمثلان نسبة ٠,٥٪ فقط من أفراد العينة بمحافظة أسيوط غير مستبعدين من العلاقات الطيبة مع الآخرين وهما يوجدان بالقريتين مرتفعة التنمية وهذا يعنى أن باقي أفراد عينة الدراسة بالمحافظة ٩٩,٥٪ مستبعدين من العلاقات الطيبة مع الآخرين بمستويات متفاوتة.

كما يشير الشكل إلي ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية من مستوى الاستبعاد المنخفض حيث بلغت نسبتهم ٤٨,٥٪، مقابل ٦,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية وتبين أيضا من الشكل انخفاض نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في مستويات الاستبعاد المتوسط والمرتفع والاستبعاد التام بنسب ٤٪، ١٧٪، ٢٦,٥٪ على التوالي مقابل ٢٢,٥٪، ٢٠٪، ٥١٪ على التوالي بالقريتين منخفضة التنمية هذا مع بلوغ متوسط الاستبعاد من العلاقات الطيبة من الناس بالقريتين مرتفعة التنمية ٣,٤ ، مقابل ٥ بالقريتين منخفضة التنمية.

ويشير ذلك لانخفاض مستوى الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين بالقريتين مرتفعة التنمية عن مثيله بالقريتين منخفضة التنمية بمحافظة أسيوط ونستنتج مما سبق إلي أن ارتفاع مستوي التنمية يصاحبه انخفاض فى مستوى الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين بمحافظتي الدراسة .

شكل رقم (١٦) توزيع عينة الدراسة حسب مستويات الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين بمحافظة اسيوط

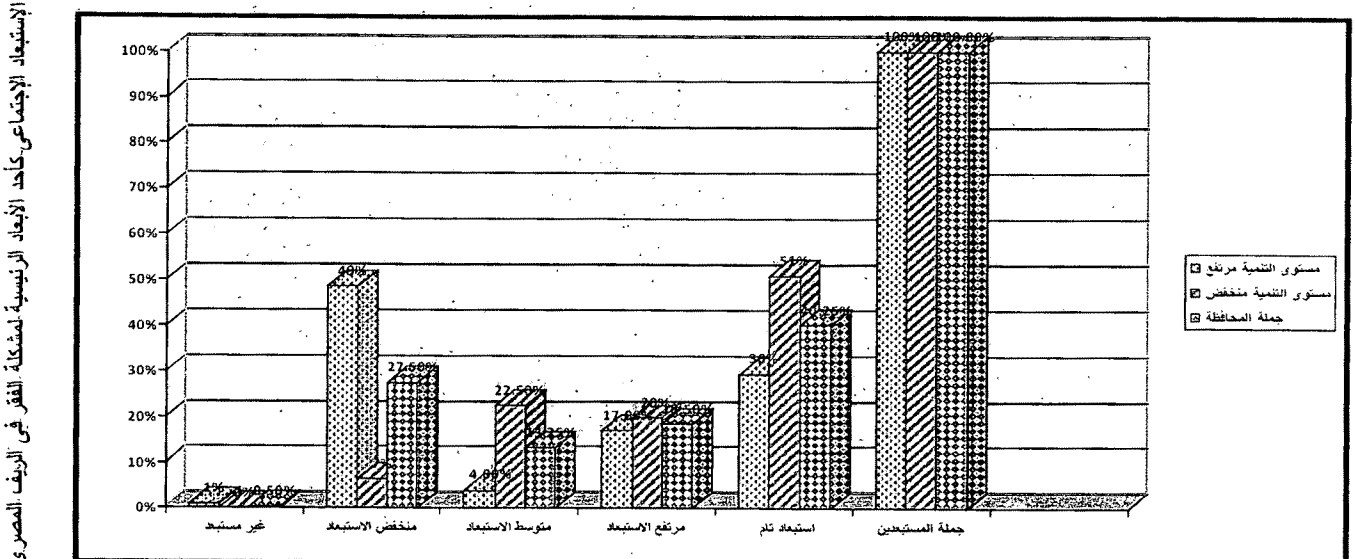

المصدر : جدول رقم (١٣)

٣- الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به

سوف يتم عرض الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به في ثلاثة مستويات، يختص المستوى الأول بالعينة الإجمالية لمحافظتي الدراسة ، ويختص المستوى الثاني بنتائج محافظة الشرقية ، ويشمل المستوى الثالث نتائج محافظة أسيوط.

أ- بالنسبة للعينة الكلية بمحافظتي الدراسة

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٤) أن هناك ٩,٦٪ من جملة العينة بمحافظتي الدراسة غير مستبعدين من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به عند الحاجة إليهم، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط حيث تبلغ ١٠,٥٪ مقابل ٨,٧٪ بمحافظة الشرقية، كما تشير نتائج الجدول إلي أن نحو ثلثي العينة ٦٦,٥٪ بمحافظتي الدراسة مستوى استبعادهم منخفض، تبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط بنسبة ٧٥٪ مقابل ٥٨٪ بمحافظة الشرقية.

ويظهر الجدول أن ٥,٤٪ فقط من جملة العينة بمحافظتي الدراسة مستوى استبعادهم مرتفع وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية بنسبة ٦,٧٪ مقابل ٤٪ بمحافظة أسيوط، وأخيرا نسبة المستبعدين استبعادا تاما تبلغ ١,٦٪ جميعهم بمحافظة الشرقية .

ونستنتج من ذلك ارتفاع مستوى الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوثين يتأثرون به بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط . حيث بلغ المتوسط الحسابي بمحافظة الشرقية ٢,٢٥ مقابل١,٥٢ بمحافظة أسيوط. وأن أغلب أفراد العينة بمحافظتي الدراسة ٩٠,٤٪ مستبعدين من وجود أفراد يؤثرون فيهم ويتأثرون بهم بمستويات مختلفة.

ب- بالنسبة لمحافظة الشرقية_

يتضح من الشكل (١٧) أن هناك ٨,٧٪ من أفراد العينة بمحافظة الشرقية غير مستبعدين يقع جميعهم بالقريتين مرتفعة التنمية وهذا يعنى أن باقي النسبة وهى ٩١,٣٪ من جملة العينة بالمحافظة مستبعدين بمستويات مختلفة.

كما يشير الشكل إلي ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية فى فئة الاستبعاد

المنخفض بنسبة ٧٩,٥٪ مقابل ٣٦,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية، فى حين تنخفض نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية فى فئات الاستبعاد المرتفع، والاستبعاد التام، ومجموع الاستبعاد بنسب صفر٪، ٠,٥٪، ٨٢,٥٪ على التوالي ١٣,٥٪، ٦٪، ١٠٠٪ على التوالي بالقريتين منخفضة التنمية، بمتوسط يبلغ ١٠٢٣ بالقريتين مرتفعة التنمية، مقابل ٣٠٢٧ بالقريتين منخفضة التنمية. **ونستنتج من ذلك انخفاض مستوى الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به بالقريتين مرتفعة التنمية ا عن مثيله بالقريتين منخفضة التنمية.**

ج- بالنسبة لمحافظة اسيوط

يتضح من الشكل (١٨) أن هناك ١٠,٥٪ من أفراد العينة بمحافظة اسيوط غير مستبعدين من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به ،وأن هذه النسبة تبلغ اقصاها بالقريتين مرتفعة التنمية بنسبة ١١,٥٪ مقابل ٩,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية ،وهذا يعني أن باقي النسبة وهي ٨٩,٥٪ من أفراد العينة بالمحافظة مستبعدين بمستويات مختلفة .

كما يشير الشكل إلي ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية في مستوى الاستبعاد المنخفض بنسبة ٨٣٪ مقابل ٦٧٪ بالقريتين منخفضة التنمية في حين ارتفاع نسبة أفراد العينة بالقريتين مرتفعة التنمية بنسبة ٠,٥٪ مقابل ٧,٥٪ بالقريتين منخفضة التنمية ،كما يظهر الجدول عدم وجود اي من أفراد العينة في فئة الاستبعاد التام ،بمتوسط يبلغ ١,٧٣٪ بالقريتين مرتفعة التنمية ،١,٣٢ ٪ بالقريتين منخفضة التنمية .

ونستنتج من ذلك الانخفاض النسبي لمستوى الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به بالقريتين منخفضة التنمية عنه بالقريتين مرتفعة التنمية .

ونستخلص مما سبق أن ارتفاع مستوى التنمية يصاحبه انخفاض مستوى الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به بمحافظتي الدراسة

جدول رقم (١٤) توزيع عينة الدراسة حسب الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به بمحافظتي الدارسة

الاستبعاد من الحاجة إلي الناس	الشرقية						أسيوط						جملة العينة الدراسة	
	مرتفع		منخفض		جملة المحافظة		مرتفع		منخفض		جملة المحافظة			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
غير مستبعد (صفر)	٣٥	١٧,٥	٠	٠	٣٥	٨,٧	٢٣	١١,٥	١٩	٩,٥	٤٢	١٠,٥	٧٧	٩,٦
استبعاد منخفض (١ – ٢)	١٥٩	٧٩,٥	٧٣	٣٦,٥	٢٣٢	٥٨	١٦٦	٨٣	١٣٤	٦٧	٣٠٠	٧٥	٥٣٢	٦٦,٥
استبعاد متوسط (٣-٤)	٥	٢,٥	٨٨	٤٤	٩٣	٢٣,٣	١٢	٥	٣٢	١٦	٤٢	١٠,٥	١٣٥	١٦,٩
استبعاد مرتفع (٥)	٠	٠	٢٧	١٣,٥	٢٧	٦,٧	١	٠,٥	١٥,٥	٧,٥	١٦	٤	٤٣	٥,٤
استبعاد تام (٦)	١	٠,٥	١٢	٦	١٣	٣,٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣	١,٦
مجموع	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٨٠٠	١٠٠
المتوسط الحالي	١٠٢٣		٣٠٢٧		٢٠٢٥		١,٧٣		١٠٣٢		١٠٥٢			

المصدر:استمارة الاستبيان

شكل رقم (١٧) مستويات الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به بمحافظة الشرقية

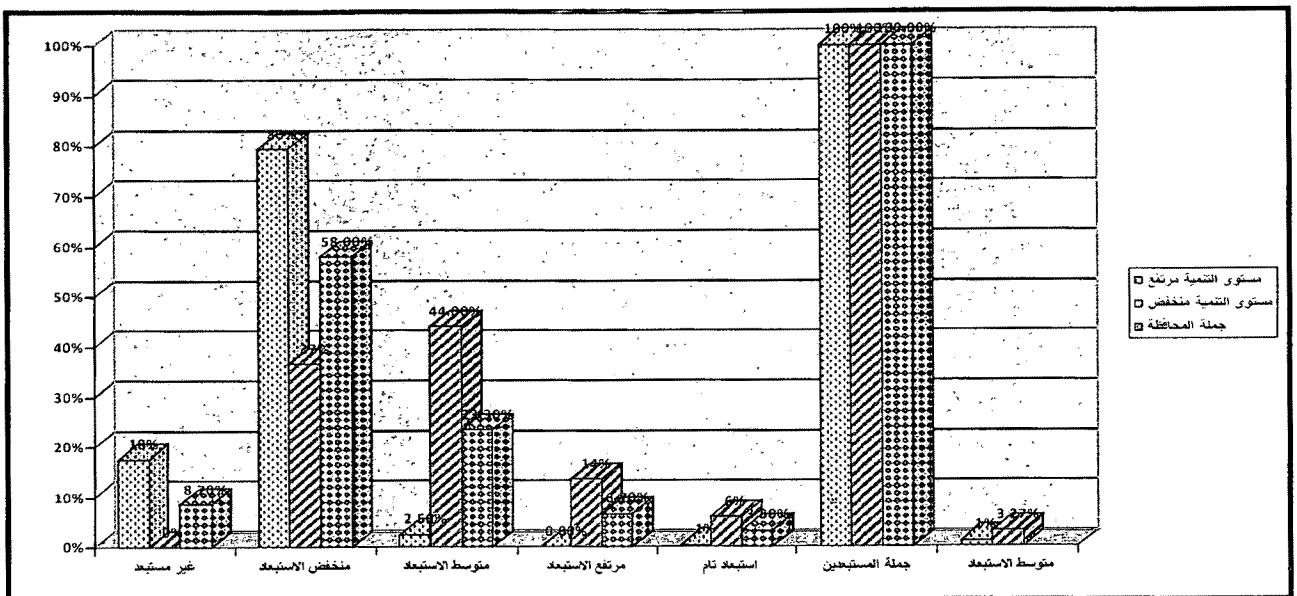

المصدر : جدول رقم (١٤)

شكل رقم (١٨) مستويات الاستبعاد من وجود أفراد يؤثرون في المبحوث ويتأثرون به بمحافظة أسيوط

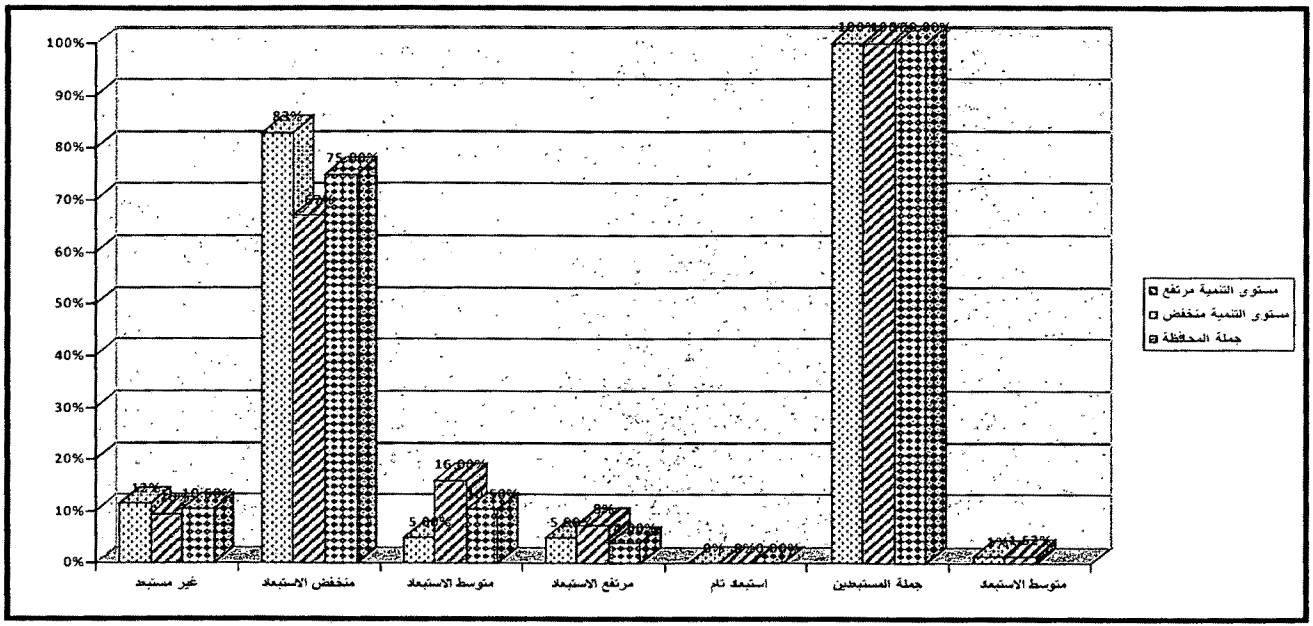

المصدر : جدول رقم (١٤)

جملة الاستبعاد الاجتماعي

سوف يتم عرض نتائج الدراسة الخاصة بجملة الاستبعاد الاجتماعي في ثلاث مستويات، الأول على مستوى العينة الكلية ، والمستوى الثاني على مستوى محافظة الشرقية، والثالث على مستوى محافظة أسيوط .

ا- بالنسبة للعينة الإجمالية للدراسة

يتبين من نتائج الدراسة بالجدول رقم (١٥) أن ٤٣٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين مستوى استبعادهم متوسط ، وتبلغ هذه النسبة أعلاها بمحافظة الشرقية بنسبة ٥٤,٥٪ مقابل ٣٣٪ بمحافظة أسيوط، كما تظهر النتائج بالجدول أن ٢٨,٨٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين مستوى استبعادهم منخفض و تبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط حيث تبلغ ٤٠,٣٪ مقابل ١٧,٢٪ بمحافظة الشرقية . وتشير النتائج بالجدول أيضا إلي أن ٢٧,٤٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين مستوى استبعادهم مرتفع ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية بنسبة ٢٨,٣٪ مقابل ٢٦,٧٪ بمحافظة أسيوط.

وتشير النتائج السابقة إلي ارتفاع مستوى الاستبعاد بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط

ب- بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتضح من شكل رقم (١٩) أن نحو نصف أفراد عينة الدراسة بمحافظة الشرقية ٥٤,٥٪ مستوى استبعادهم متوسط وأن نحو ربع أفراد العينة بالمحافظة ٢٨,٣٪ مستوى استبعادهم مرتفع وأن هذه النسبة تقل بالقريتين مرتفعة التنمية حيث تبلغ ١٩,٥٪ مقابل ٣٧٪ بالقريتين منخفضة التنمية .كما تظهر النتائج بالجدول أن ١٧,٢٪ من جملة العينة بالمحافظة مستوى استبعادهم منخفض تقل هذه النسبة بالقريتين مرتفعة التنمية حيث تبلغ ١٦,٥٪ مقابل ١٨٪ بالقريتين منخفضة التنمية.

ويشير ذلك إلي أنه كلما ارتفع مستوى التنمية بالقرى أنخفض مستوى الاستبعاد الاجتماعي بقرى محافظة الشرقية.

جدول رقم (١٥) توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الاستبعاد الاجتماعي بمحافظتي الدراسة

الفئات	الشرقية						أسيوط						جملة العينة الدراسة	
	مرتفع		منخفض		جملة المحافظة		مرتفع		منخفض		جملة المحافظة			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
منخفض (٨٥> ١)	٣٣	١٦,٥	٣٦	١٨	٦٩	١٧,٢	١٢٩	٦٤,٥	٣٢	١٦	١٦١	٤٠,٣	٢٣٠	٢٨,٨
متوسط (١٨٥- ٢١٩)	١٢٨	٧٤	٩٠	٤٥	٢١٨	٥٤,٥	٦١	٣٠,٥	٧١	٣٥,٥	١٣٢	٣٣	٣٥٠	٤٣,٨
مرتفع ٢١٩ >	٣٩	١٩,٥	٧٤	٣٧	١١٣	٢٨,٣	١٠	٥	٩٧	٤٨,٥	١٠٧	٢٦,٧	٢٢٠	٢٧,٤
جملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٨٠٠	١٠٠

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل رقم (١٩) توزيع عينة الدراسة بمحافظة الشرقية حسب جمله الاستبعاد الاجتماعي

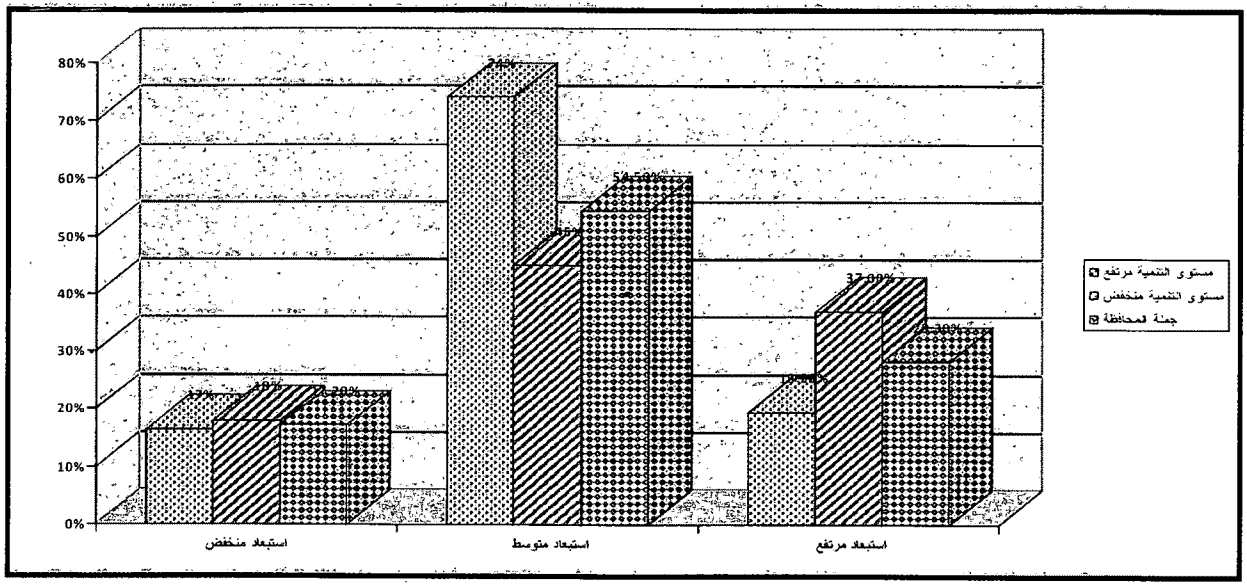

المصدر : جدول رقم (١٥)

شكل رقم (٢٠)توزيع عينة الدراسة بمحافظة أسيوط حسب جملة الاستبعاد الإجتماعي

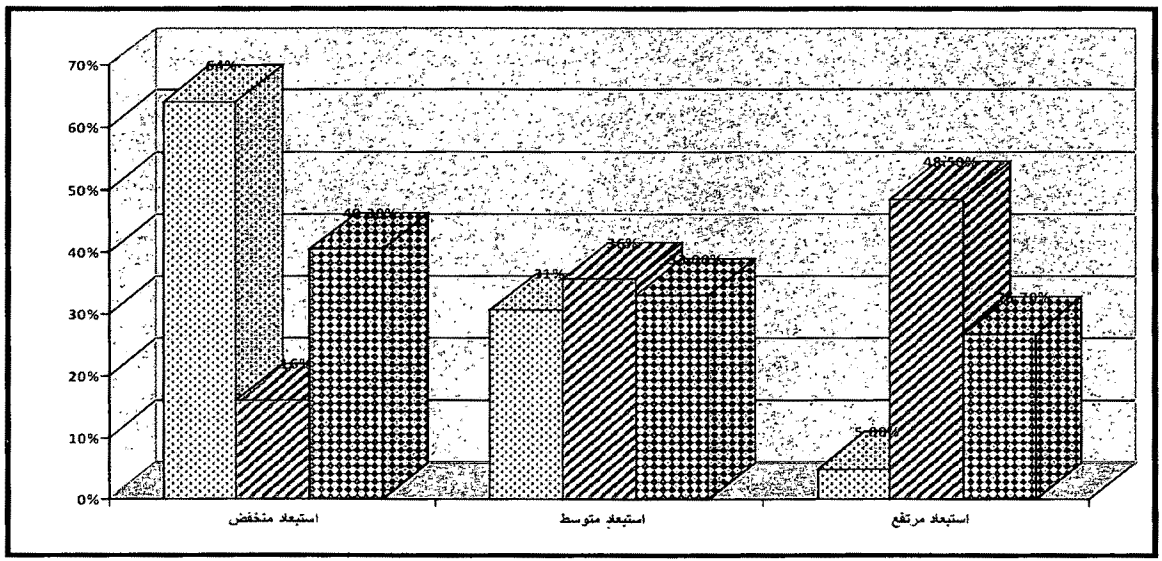

المصدر : جدول رقم (١٥)

ج- بالنسبة لمحافظة اسيوط

يتضح من الشكل رقم (٢٠) أن ٤٠٪ من جملة العينة بمحافظة أسيوط مستوى استبعادهم منخفض وترتفع هذه النسبة بالقريتين مرتفعة التنمية بنسبة ٦٤,٥ مقابل ١٦٪ بالقريتين منخفضة التنمية ، وأن نحو ثلث أفراد العينة محافظة أسيوط ٣٣٪ مستوى استبعادهم متوسط، تبلغ هذه النسبة أقصاها بالقريتين منخفضة التنمية بنسبة ٣٥,٥٪ مقابل ٣٠,٥٪ بالقريتين مرتفعة التنمية . كما يظهر من الجدول أن نحو ربع أفراد العينة بمحافظة أسيوط ٢٦,٧٪ مستوى استبعادهم مرتفع ترتفع هذه النسبة بالقريتين منخفضة التنمية حيث بلغت ٤٨,٥٪ مقابل ٥٪ بالقريتين مرتفعة التنمية .

ويشير ذلك إلي أنه كلما ارتفع مستوى التنمية أنخفض مستوى الاستبعاد الاجتماعي بقرى محافظة أسيوط.

مما سبق نستنتج أن مستوى الاستبعاد بمحافظة الشرقية أعلى منه بمحافظة أسيوط، وأنه كلما ارتفع مستوى التنمية أنخفض مستوى الاستبعاد الاجتماعي بكل من محافظتي الدراسة.

كما نستنتج أن أعلى أبعاد الاستبعاد الاجتماعي بمحافظتي الدراسة على السواء كان هو الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي حيث يعانى منه جميع أفراد العينة تقريبا بالمحافظتين ،ثم يلي ذلك الاستبعاد من العمل ، ثم الاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية وأخيرا كانت أقل أبعاد الاستبعاد الاجتماعي هى الاستبعاد من الإنفاق وذلك على مستوى كل من محافظتي الدراسة.

ويرجع تشابه ترتيب أبعاد الاستبعاد في كل من محافظتي الدراسة الشرقية وأسيوط لكونهما ينتميان إلي نفس المستوى المنخفض من التنمية حيث تعتبر محافظة الشرقية من أفقر محافظات الوجه البحري وتعتبر محافظة أسيوط من أفقر محافظات الوجه القبلي .

ولذلك توصى الدراسة بضرورة إجراء قياس للاستبعاد الاجتماعي بمحافظات أخرى مختلفة في المستوى التنموي ومستوى الفقر.

من جهة أخرى نستنتج مما سبق أن مستوى التنمية المرتفع يقل فيه مستوى الاستبعاد الاجتماعي بجميع أبعاده الاستبعاد من الإنفاق، والاستبعاد من العمل، والاستبعاد من المشاركة في أنشطة المجتمع ، والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي وذلك في كل من محافظة الشرقية ومحافظة أسيوط.

الفصل الثالث

تحديد الفروق فى درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين وأبعاده بين القرتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية المدروسة بمحافظتي الدراسة

تحقيقا لهدف الدراسة الثاني وللتأكد من صحة الفرضيين الإحصائيين الأول والثاني أجرى اختبار الفروق "t".

وفيما يلى سوف يتم عرض نتائج هذا الجزء من الدراسة ، على مستوى كل من محافظة الشرقية، ومحافظة أسيوط .

١- بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتبين من النتائج بالجدول (رقم ١٦) معنوية الفروق على مستوى معنوية ٠,٠١ بين القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية وذلك من حيث مستوى الاستبعاد الكلى ومن حيث جميع مكوناته وهى الاستبعاد من الإنفاق والاستبعاد من العمل، والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي حيث بلغت قيمة (t) (٦,٥١١)، (٣,٢٥٦)، (٦,٤٦)،(٧,٨٨)، (٢٣,٩٧) على التوالي وذلك بمحافظة الشرقية .

وبناء على ذلك يمكن رفض الفرض الإحصائي الأول وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق معنوية بين القريتين مرتفعة التنمية ، والقريتين منخفضة التنمية المدروسة بمحافظة الشرقية وذلك في كل من ، الاستبعاد من الإنفاق ، والاستبعاد من العمل، والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية، والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي ،وجملة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كل على حده .

٢- بالنسبة لمحافظة أسيوط

يتضح من النتائج بالجدول (١٧) معنوية الفروق على مستوى ٠,٠١ بين القريتين عالية التنمية، والقريتين منخفضة التنمية ،وذلك من حيث مستوى الاستبعاد من نوع العمل ، والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي ، في حين كانت هذه الفروق معنوية على مستوى ٠,٠٥ بالنسبة لجملة الاستبعاد

الاجتماعي حيث بلغت قيمة (t) ٩,٠٦٢ ، ٢,٤١٥ ، ١٢,٩٩ ، على التوالي ، كما يتضح من الجدول عدم وجود فروق معنوية بين القريتين عالية التنمية والقريتين منخفضة التنمية بالنسبة للاستبعاد من الإنفاق ، والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية، وبناءا على ما سبق يمكن رفض الفرض الإحصائي الثاني وقبول الفرض البديل، وذلك بالنسبة لكل من الاستبعاد من العمل ، والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي ، وإجمالي الاستبعاد الاجتماعي ، بينما لن نتمكن من رفضه بالنسبة للاستبعاد من الإنفاق والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية.

جدول رقم (١٦) نتائج اختبار الفروق فى الاستبعاد الاجتماعي ومكوناته بين القريتين عالية التنمية والقريتين منخفضة التنمية بمحافظة الشرقية

المتغيرات	قيمة (F)	قيمة (t)	المعنوية
الإنفاق	٦,١٤	٣,٢٥٦	**.٠١٤
نوع العمل	١٩,٩٤	٦,٤٦	**.٠٠٠
مجموع المشاركة	٣٩,٤٢	٧,٨٨	**.٠٠٠
التفاعل الاجتماعي	٢١,٤٦	٢٣,٩٧	**٠,٠٠٠
الاستبعاد الاجتماعي	٥٧,٣	٦,٥١١	**.٠٠٠

* معنوية عند ٠,٠٥ ** معنوية عند ٠,٠١

المصدر = استمارة الاستبيان

جدول رقم (١٧) نتائج اختبار الفروق فى الاستبعاد الاجتماعي ومكوناته بين القريتين عالية التنمية والقريتين منخفضة التنمية بمحافظة اسيوط

المتغيرات	قيمة (F)	قيمة (t)	المعنوية
الإنفاق	.٧٧	١٣,٨٧	٠٣٨٢
نوع العمل	٨١,٤٤	٩,٠٦٢	**.٠٠٠
مجموع المشاركة	٢,٧٥	٦,٦٧	.٠٩٨
التفاعل الاجتماعي	٢٧,٩٩	٢,٤١٥	**.٠٠٠
الاستبعاد الاجتماعي	٤,٨٨	١٢,٩٩	*.٠٢٨

المصدر = استمارة الاستبيان * معنوي عند .٠٥ ** معنوي عند ٠٥١

الفصل الرابع

العلاقة بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة وبين متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده

تحقيقا لهدف الدراسة الثالث وللتأكد من صحة الفروض الإحصائية الثالث والرابع ، والخامس، والسادس . تم استخدام معامل الارتباط البسيط . حيث اتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (١٨) ما يلي

١- بالنسبة لمحافظة الشرقية

أ- القريتين مرتفعة التنمية

أن من بين تسع متغيرات شخصية مدروسة هناك علاقة معنوية بين ست متغيرات منهم وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع وأن هذه العلاقة المعنوية كانت موجبه عند مستوى ٠,٠١ لمتغير الشعور بالتشاؤم ٠,١٩ بينما كانت سالبه لمتغيرات التعليم ٠,٢٤ والشعور بالأمان ٠,٢٠ ، الرضا عن مستوى المعيشة ٠,٢٣ . كما تشير النتائج بالجدول إلي أن هذه العلاقة كانت معنوية عند ٠,٠٥ لمتغير الشعور بقله الحيلة ٠,١٧، فى حين كانت هذه العلاقة سالبه عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة لمتغير الشعور بالمساواة ٠,١٨

كما تشير النتائج بالجدول إلي أنه من بين ثمان متغيرات أسرية مدروسة هناك علاقة معنوية بين خمس متغيرات منهم بين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع وأن هذه العلاقة معنوية موجبة عند مستوى٠,٠١ عند متغير واحد وهو التسرب من التعليم ٢٥ ، بينما كانت العلاقة معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغيري دخل الأسرة ٠,٣١ وامتلاك وسائل الإنتاج ٠,٣١ وكانت العلاقة معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة لمتغيري عدد أفراد الاسره ٠,١٦، الحالة الصحية للأسر ٠,١٥ .

وتظهر بيانات الجدول أن من بين أربع متغيرات خاصة بالمأوى هناك علاقة معنوية بين متغيران منهم وبين الاستبعاد الاجتماعي وأن هذه العلاقة معنوية سالبه عند ٠,٠١ بالنسبة لمتغيري وجود الكهرباء ٠,٤ وامتلاك الأدوات المنزلية ٠,٣٤

وبناءا على ماسبق يمكن رفض الفرض الإحصائي الثالث والذي ينص على "عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرات الدراسة المستقلة المدروسة كل على حده وبين جملة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بالقريتين مرتفعة التنمية المدروسة بمحافظة الشرقية وقبول الفرض البديل وذلك بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها بالمتغير التابع ولم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الثالث بالنسبة لباقي المتغيرات التي لم تثبت معنوية علاقتها بالمتغير التابع .

جدول رقم (١٨)نتيجة اختبار الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة المستقله وبين جملة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بمحافظتي الشرقية وأسيوط

المتغيرات المستقلة	الشرقية		اسيوط	
	مرتفع التنمية	منخفض التنمية	مرتفع التنمية	منخفض
اولا : المتغيرات الشخصية				
١- السن	.٠٢	.٠٣	.٠٤	-.٢٦**
٢- التعليم	-.٢٤**	.٠٥	.٠٣	-.٢٠**
٣- الشعور بالمساواة	-.١٨*	-.١٦*	-.٣٤**	-.١١*
٤- الشعور بالأمان	-.٢٠**	-.١١	-.٢٦**	-.١٣
٥- الشعور بالعزله	.٠٤	.٠٣	.٠٤	.٢٠**
٦-الشعور بقلة الحيلة	.١٧*	.٠٦	.١١	.٠٤
٧- التشاؤم	.١٩**	.١٦*	.١٩**	.١٨**
٨- الانتماء	-.٠٩	-.٢٣**	-.٠٩	-.٤٠**
٩- الرضا عن مستوى المعيشة	-.٢٢**	-.٢٩**	-.٢١**	-.٥١**
ثانياً : متغيرات أسرية ١- دخل الأسرة	-.٣١**	-.٢٩**	.١٤	٠,٠٠
٢- عدد أفراد الأسرة	-.١٦*	.١٦*	.٢٤**	.٠٣
٣- البطالة بالأسرة	.٠١	.٠٢	.٠٦	.٠٢
٤- عمالة الأطفال بالاسره	.٠٧	.١٩**	.٠٧	٠,٠١
٥- الأمية	.٠٧	.٢٠**	.٠٢	.٠٥
٦- التسرب من التعليم	.٢٥**	.٣٢**	.٤٢**	.٠١
٧- الحالة الصحية للأسرة	-.١٥*	-.١٩**	-.١١**	-.٤٦**
٨- امتلاك وسائل الإنتاج	-.٣١**	-.١٠	.٠٣	.٠١
ثالثا: المأوى ١-وجود الكهرباء	-.٤**	-.٠٧	-.٢٥**	-.٢٥**
٢- وجود مياه الشرب	.٠١	-.٠٢	-.٠٣٢**	-.٢٢**
٣- الصرف الصحي	.٠٣	-.٠٧	-.٤٣**	-.٥٥**
٤- امتلاك الأدوات المنزلية	-.٣٤**	-.١٥*	-.٢٦**	-.٣١**

المصدر = استمارة الاستبيان * معنوي عند مستوى ٠,٠٥ ** معنوي عند مستوى ٠,٠١

ب- القريتان منخفضة التنمية

يتضح من بيانات الجدول أن من بين تسع متغيرات شخصية مدروسة هناك علاقة معنوية بين أربعة منهم وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع وأن هذه العلاقة كانت معنوية موجبه عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة لمتغير الشعور بالتشاؤم ٠,١٦ بينما كانت هذه العلاقة سالبة عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغيري الانتماء ، والرضا عن مستوى المعيشة ٠,٢٣ ، ٠,٢٩ وعند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة لمتغير الشعور بالمساواة بمقدار ٠,١٦ .

وأنه من بين ثمان متغيرات أسريه مدروسة هناك علاقة معنوية بين ستة منهم وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع ، وأن هذه العلاقة معنوية موجبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغير عماله الأطفال بالأسر ٠,١٩ وعدد الأمية بالأسر ٠,٢٠ والتسرب من التعليم ٠٣٢ بينما كانت هذه العلاقة سالبة عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة لمتغير عدد أفراد الأسرة ٠,١٦ في حين تشير النتائج لوجود علاقة معنوية سالبة عند مستوى ٠,٠١بالنسبة لمتغيري دخل الأسرة ٠,٢٩ ، والحالة الصحة للأسرة ٠,١٩ .

كما تشير النتائج بالجدول أنه من بين أربع متغيرات خاصة بالمأوى هناك علاقة معنوية بين متغير واحد وهو امتلاك الأدوات المنزلية وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع، أن هذه العلاقة كانت معنوية سالبه عند مستوى ٠٥. بمقدار ٠,١٥.

وبناء على النتائج السابقة يمكن رفض الفرض الإحصائي الرابع والذي ينص على " عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرات درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بالقريتين منخفضة التنمية بمحافظة الشرقية وبين المتغيرات المستقلة المدروسة كل علي حده وقبول الفرض البديل ، وذلك بالنسبة للمتغيرات التي ثبتت معنوية علاقتها بالمتغير التابع ، ولم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي بالنسبة لباقي المتغيرات التي لم تثبت معنوية علاقتها بالمتغير التابع .

٢- بالنسبة لمحافظة أسيوط

أ) القريتين مرتفعة التنمية :

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٨) أن من بين تسع متغيرات شخصية مدروسة هناك علاقة معنوية بين أربعه منها وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع ، وأن هذه العلاقة كانت معنوية موجبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغير الشعور بالتشاؤم بمقدار ٠,١٩بينما كانت معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغيرات الشعور بالمساواة بمقدار ٠,٣٤ ، والشعور بالأمان بمقدار ٠,٢٦ ، والرضا عن مستوى المعيشة بمقدار ٠,٢١ .

كما تشير النتائج بالجدول أن من بين ثمان متغيرات أسريه مدروسة هناك علاقة معنوية بين ثلاثة منها وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع ، وأن هذه العلاقة معنوية موجبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغيري عدد أفراد الأسرة٠,٢٤ ، والتسرب من التعليم ٠,٤٢، بينما كانت هذه العلاقة معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغير الحالة الصحية للأسرة ٠,٦١

ومن جهة أخرى أنه من بين أربع متغيرات خاصة بالمأوى وجدت علاقة معنوية بينهم جميعا وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع و أن هذه العلاقة كانت معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغير وجود الكهرباء بمقدار٠,٢٥ ، ووجود مياه الشرب ٠,٣٢ ، ووجود لصرف الصحي -٠,٤٣، امتلاك الأدوات المنزلية ٠,٢٦

وبناء على النتائج السابقة يمكن رفض الفرض الإحصائي الخامس والذي ينص على" عدم وجود علاقة معنوية موجبة بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بالقريتين مرتفعة التنمية بمحافظة أسيوط وبين متغيرات الدراسة المستقلة المدروسة كل على حده ، وقبول الفرض البديل ، وذلك بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقاتها بالمتغير التابع ، ولم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الخامس بالنسبة لباقي المتغيرات التي لم تثبت معنوية علاقتها بالمتغير التابع

ب) القريتان منخفضة التنمية

يتضح من بيانات الجدول أنه من بين تسع متغيرات شخصية مدروسة وجدت علاقة معنوية بين سبعة منهم وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع ، وأن هذه العلاقة كانت معنوية موجبه عند مستوى ٠,٠١ وبالنسبة لمتغيري الشعور بالعزلة ٠,٢٠ ، الشعور بالتشاؤم ٠,١٨ وكانت هذه العلاقة معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠١ للمتغيرات : السن٠,٢٦ . مستوى التعليم ٠,٢٠ ، الانتماء٠,٤٠ الرضا عن مستوى المعيشة ٠,٥١ . أما متغير الشعور بالمساواة فكانت علاقته معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠٥ بمقدار٠,١٦

ومن جهة أخرى توضح النتائج بالجدول أنه من ثمان متغيرات أسرية مدروسة وجدت علاقة معنوية بين واحد فقط منهم وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع، أن هذه العلاقة كانت معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغير الحالة الصحية للأسرة ٠,٤٦.

كما تشير النتائج بالجدول إلي أن من بين أربع متغيرات خاصة بالمأوى وجدت علاقة معنوية بين ثلاث منها وبين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير تابع ، وأن هذه العلاقة معنوية سالبه عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة لمتغير مياه الشرب ٠,٢٢ ومتغير وجود الصرف الصحي ٠,٥٥ ، ومتغير امتلاك الأدوات المنزلية ٠,٣١.

وبناءا على النتائج السابقة يمكن رفض الفرض الإحصائي السادس والذي ينص على " عدم وجود علاقة معنوية بين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين كمتغير تابع بالقريتين منخفضة التنمية بمحافظة أسيوط وبين متغيرات الدراسة المستقلة كل علي حده وقبول الفرض البديل وذلك بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها بالتغير التابع ، ولم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي بالنسبة للمتغيرات التي لم تثبت معنوية علاقتها بالمتغير التابع.

ونستنتج مما سبق عرضه بهذا الفصل من الدراسة أن هناك بعض المتغيرات التي يزداد وجودها مع وجود الاستبعاد الاجتماعي ، فنجد أنه كلما زاد الاستبعاد الاجتماعي لأفراد العينة المدروسة

كما زادت بعض المتغيرات مثل الشعور بالعزلة والشعور بقله الحيلة ، والتشاؤم ، وكلما زاد عدد المتسربين من التعليم بالأسر، وزادت عماله الأطفال ، وارتفعت نسبة الأمية بالأسر .

كما نجد أنه كلما زاد الاستبعاد الاجتماعي لأفراد العينة أنخفض مستوى تعليمهم ، وقل شعورهم بالمساواة والأمان والانتماء وأنخفض رضاهم عن مستوى معيشتهم ، وأنخفض دخل الأسرة ، وساءت الحالة الصحية لأفراد الأسر .

ومن جانب أخر تسوء حالة المأوى بالنسبة لهم حيث يحرمون من وجود الكهرباء ، ومياه الشرب، والصرف الصحي وامتلاك الأدوات المنزلية . وذلك في مستويات التنمية المرتفعة ومستويات التنمية المنخفضة بمحافظتي الدراسة ولكن مع اختلاف قوة هذه العلاقة في كل مستوى من مستويات التنمية كما هو موضح بنتائج الجدول (١٨)

الفصل الخامس

نتائج الدراسة المتعلقة بالتعرف على بعض الظواهر الاجتماعية

والجرائم المنتشرة الموجودة بمحافظتي الدراسة

سوف نستعرض نتائج الدراسة فيما يختص ببعض الظواهر الاجتماعية والجرائم المنتشرة الموجودة بمحافظتي الدراسة في ثلاثة بنود ، يختص البند الأول بالعينة الإجمالية للدراسة ويختص الثاني بنتائج محافظة الشرقية ،أما البند الثالث فيتضمن نتائج محافظة أسيوط.

بالنسبة للعينة الإجمالية للدراسة بالمحافظتين

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٩) أن أكثر الظواهر الاجتماعية انتشارا هي تأخر سن الزواج للذكور حيث ذكرها ٦٥,٥٪ من إجمالي عينة الدراسة وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية حيث بلغت ٨٢٪ مقابل نسبة ٤٩٪ بمحافظة اسيوط ، ثم ظاهرة عنوسة الفتيات حيث ذكرها ٣٩,٤٪ من إجمالي عينة الدراسة ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية ٤٣,٣٪ مقابل ٣٦٪ بمحافظة أسيوط ، وتأتي في المرتبة الثالثة جريمة السرقة حيث ذكرها ٣٨٪ من إجمالي عينة الدراسة ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة اسيوط ٣٨,٧٪ مقابل ٣٤,٥٪ بمحافظة الشرقية ، في حين تقع ظاهرة عمالة الأطفال في المرتبة الرابعة حيث ذكرها ٣٥,٢٪ من إجمالي عينة الدراسة ، وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة أسيوط ٤٠,٧٪ مقابل ٢٩،٨٪ بمحافظة الشرقية ، وتأتي ظاهرة النصب والاحتيال في المرتبة الخامسة حيث ذكرها ٣١,٦٪ من إجمالي عينة الدراسة ،وتبلغ هذه النسبة أقصاها بمحافظة الشرقية ٣٨,٣٪ مقابل ٢٥,٣٪ بالنسبة لمحافظة أسيوط ، وتأتي باقي الظواهر في ترتيبها كما هو مبين بالجدول وهي المشاجرات ،تعاطي المخدرات ،التسرب من التعليم ، القتل ، والبلطجة حيث بلغت نسبة كل منهم ٢٩,٤٪ ،٢٧,٧٪ ، ٢١,٢٪ ، ١٨,١٪ ، ١٤,١٪ على الترتيب ، وتعتبر هذه الظواهر أكثر انتشارا بمحافظة أسيوط عنها بمحافظة الشرقية .

بالنسبة لمحافظة الشرقية

يتضح من الشكل (٢١) أن أكبر ظاهرة ذكرها المبحوثين بمحافظة الشرقية كانت هي تأخر سن الزواج للذكور بنسبة٨٢٪ تلتها ظاهرة العنوسة للفتيات بنسبة ٤٣,٣٪ ، ثم جريمة النصب والاحتيال بنسبة ٣٨,٣٪ ثم السرقة بنسبة ٣٤,٥٪ ،ثم ظاهرة عمالة الأطفال بنسبة٢٩,٨٪ ثم جاءت باقي الظواهر الاجتماعية والجرائم على ترتيبها كما يظهر بالشكل وهي المشاجرات ، وتعاطي المخدرات ،والقتل ،والبلطجة ،والتسرب من التعليم وقد ذكرها المبحوثين بنسب ٢١,٥٪ ، ١٧٪ ، ١١,٢ ٪ ، ٧,٨٪ ٧,٥ ٪ على الترتيب . كما يلاحظ من الشكل ارتفاع نسبة انتشار جميع الظواهر الاجتماعية والجرائم بالقريتين مرتفعة التنمية عنه بالقريتين منخفضة التنمية فيما عدا عمالة الأطفال ، والنصب والاحتيال فتزيد نسبة انتشار كل منهما بالقريتين منخفضة التنمية عن تواجدها بالقريتين مرتفعة التنمية ، وذلك بمحافظة الشرقية .

بالنسبة لمحافظة اسيوط

يتضح من الشكل (٢٢) أن اكبر ظاهرة ذكرها المبحوثين بمحافظة اسيوط كانت هي تأخر سن الزواج للذكور بنسبة ٤٩٪ يليها في الترتيب ظاهرة عمالة الأطفال بنسبة ٤٠,٧٪ ، ثم جرائم السرقة ،وتعاطي المخدرات بنسبة ٣٨,٧٪ لكل منهما ، ثم ظاهرة المشاجرات بنسبة ٣٧,٧٪ ، ثم جاءت باقي الظواهر والجرائم على ترتيبها كما يظهر بالشكل وهي : عنوسة البنات ، والتسرب من التعليم، والقتل ، والنصب والاحتيال ، والبلطجة ،وقد ذكرها المبحوثين بنسب ٣٦٪ ، ٣٤٪ ، ٢٥٪ ، ٢٥٪ ، ٢٠,٥٪ على الترتيب، كما يلاحظ من الشكل ارتفاع نسبة انتشار خمس جرائم بالقريتين مرتفعة التنمية عن القريتين منخفضة التنمية وهي: البلطجة ، والقتل ، والمشاجرات ، والسرقة ، وتعاطي المخدرات ، في حين ترتفع نسبة تواجد باقي الظواهر الاجتماعية والجرائم الخمس الأخرى بالقريتين منخفضة التنمية عن القريتين مرتفعة التنمية وهي : التسرب من التعليم ، وعنوسة الفتيات، وعمالة الأطفال ، والنصب والاحتيال ، وتأخر سن الزواج للذكور ، وذلك بمحافظة أسيوط .

شكل (٢١) بعض الظواهر الاجتماعية والجرائم المنتشرة بمحافظة الشرقية

الظواهر الاجتماعية	الشرقية						أسيوط						جملة العينة ***	
	القريتين عالية التنمية *		القريتين منخفضة التنمية*		جملة المحافظة **		القريتين عالية التنمية*		القريتين منخفضة التنمية*		جملة المحافظة **			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
البلطجة	٢٤	١٢	٧	٣,٥	٣١	٧,٨	٥	٢٥	٣٢	١٦	٨٢	٢٠,٥	١١٣	١٤,١
القتل	٢٦	١٨	٩	٤,٥	٤٥	١١,٢٥	٥٧	٢٨,٥	٤٣	٢١,٥	١٠٠	٢٥	١٤٥	١٨,١
التسرب من التعليم	٢٨	١٤	٦	٣	٣٤	٧,٥	٦٤	٣٢	٧٢	٣٦	١٣٦	٣٤	١٧٠	٢١,٢
المشاجرات	٦٦	٣٣	٢٠	١٠	٨٦	٢١,٥	٧٧	٣٨,٥	٧٤	٣٧	١٥١	٣٧,٧	٢٣٧	٢٩,٤
عنوسة الفتيات	١٣٤	٦٧	٣٩	١٩,٥	١٧٣	٤٣,٣	١٧	٨,٥	١٢٧	٦٣,٥	١٤٤	٣٦	٣١٧	٣٩,٤
السرقة	١٠٩	٥٤,٥	٣٧	١٨,٥	١٤٦	٣٤,٥	١٢٥	٦٢,٥	٣٠	١٥	١٥٥	٣٨,٣	٣٠١	٣٨
عمالة الأطفال	٤٢	٢١	٧٧	٣٨,٥	١١٩	٢٩,٨	٥٧	٢٨,٥	١٦	٥٢,٥	١٦٣	٤٠,٧	٢٨٢	٣٥,٢
تعاطي المخدرات	٥٥	٢٧,٥	١٢	٦	٦٧	١٧	١٠٥	٥٢,٥	٥٠	٢٥	١٥٥	٣٨,٧	٢٢٢	٢٧,٧٥
النصب والاحتيال	٧١	٣٥,٥	٨٢	٤١	١٥٣	٣٨,٣	٥	٢,٥	٩٥	٤٧,٥	١٠٠	٢٥	٢٥٣	٣١,٦٢
تأخرسن الزواج للذكور	١٨٠	٩٠	١٤٨	٧٤	٣٢٨	٨٢	٢٦	١٣	١٧٠	٨٥	١٩٦	٤٩	٥٢٤	٦٥,٥

شكل (٢٢) بعض الظواهر الاجتماعية والجرائم المنتشرة بمحافظة أسيوط

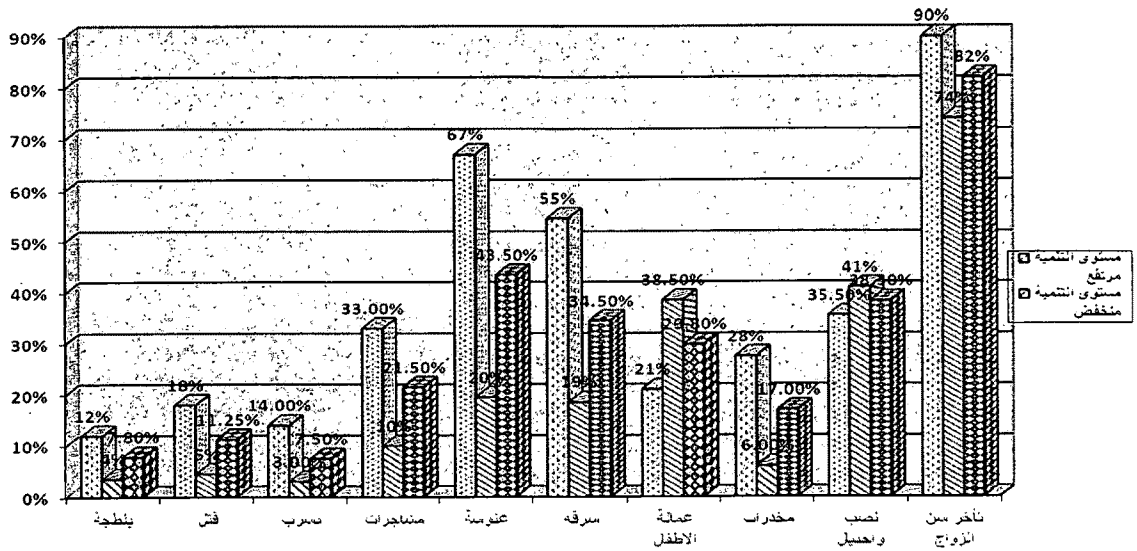

المصدر : جدول رقم (١٩)

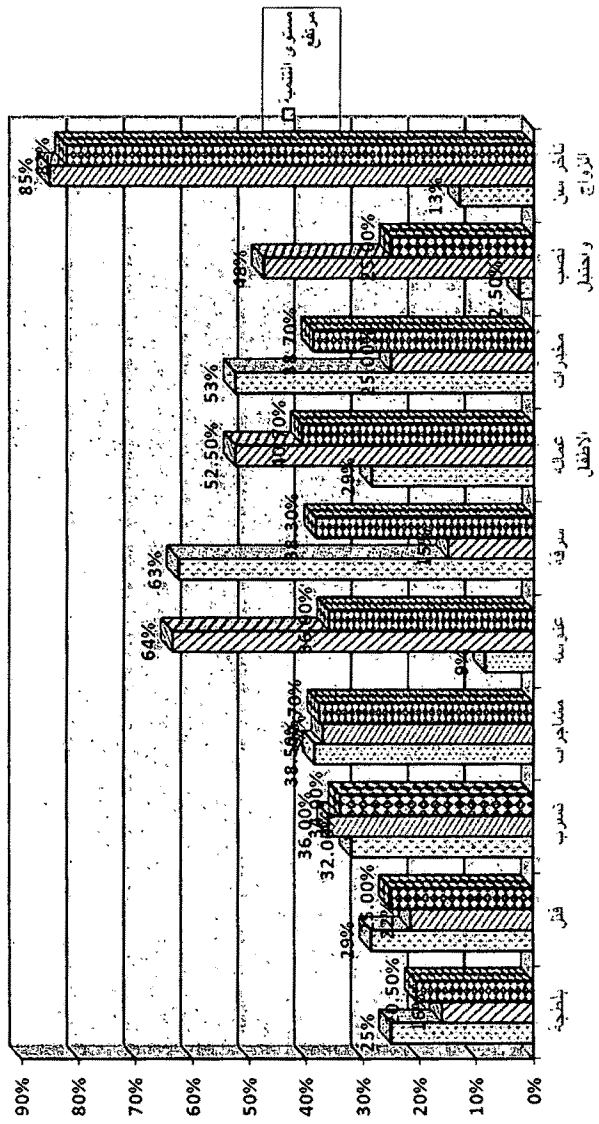
مستوى التشبع مرتفع
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
تأخر سن الزواج
نصب واحتيال
مخدرات
عمالة الأطفال
سرقة
عشوائية
مشاجرات
تسرب
قتل
باطنية
85%
13%
98%
2.50%
53%
52.50%
63%
64%
38.50%
36.00%
32.00%
29%
25%

الباب الخامس

مقدمة :

يتضمن هذا الباب فصليين ، يختص الفصل الأول بمناقشة نتائج الدراسة الخاصة بكل من وصف العينة وتحديد مستويات الاستبعاد الاجتماعي للريفيين بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة، وتحديد الفروق في درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين بين القريتين مرتفعه التنمية والقريتين منخفضة التنمية بكل من محافظتي الدراسة، وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة وبين درجة الاستبعاد الاجتماعي للريفيين بالقرى المدروسة بمحافظتي الدراسة، ونتائج الدراسة الخاصة ببعض المشكلات الاجتماعية الموجودة بمحافظتي الدراسة،ويتضمن الفصل الثاني الرؤية المقترحة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي .

الفصل الأول

مناقشة النتائج

أولاً: مناقشة نتائج وصف العينة

يمكن مناقشة نتائج الدراسة بوصف العينة على مستويين، المستوي الأول هو مناقشة وصف العينة على مستوي إجمالي المحافظتين، والمستوي الثاني مناقشة النتائج على مستوي كل من القريتين مرتفعة التنمية، والقريتين منخفضة التنمية في كل من محافظتي الدراسة.

على مستوي إجمالي المحافظتين:

اتضح من نتائج الدراسة بالجدول (٣) والجدول (٤) أن نسبة الإناث بعينة الدراسة بمحافظة أسيوط أعلي منها بمحافظة الشرقية، كما أن ما يقرب من ثلث العينة بمحافظة الشرقية من كبار السن (٥٥ سنة فأكثر) في حين أن نحو ثلث العينة بمحافظة أسيوط من صغار السن (أقل من ٣٦ سنة)، مما كان له تأثير كبير على باقي خصائص عينة الدراسة بالمحافظتين، حيث وجد أن خصائص أفراد العينة بمحافظة الشرقية تميزت عن خصائص أفراد العينة بمحافظة أسيوط في ثلاثة متغيرات شخصية هي: المستوي التعليمي للمبحوث، درجة الانتماء، والرضا عن مستوي المعيشة حيث ارتفعت مستويات هذه المتغيرات بمحافظة الشرقية عن مستوياتها بمحافظة أسيوط، كما ارتفعت مستويات ثمان متغيرات أسرية بمحافظة الشرقية عنها بمحافظة أسيوط وهي: الدخل، عدد العاطلين بالأسرة، عدد الأميين بالأسرة، عدد المتسربين من التعليم، والحالة الصحية لأفراد الأسرة، وامتلاك وسائل الإنتاج وحالة المأوي (دخول الكهرباء، المياه، الصرف الصحي) وامتلاك الأدوات المنزلية.

وقد يرجع ذلك إلي ما تحظي به محافظات الوجه البحري من اهتمام في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة في نفس الوقت الذي طالما حرمت فيه من هذه الخدمات محافظات الوجه القبلي بصفة عامة ومنها محافظة أسيوط، كما قد يرجع ارتفاع امتلاك وسائل الإنتاج وامتلاك الأدوات المنزلية إلي زيادة دخل الأسرة بمحافظة الشرقية، ومن جانب آخر يمكن أن يرجع ارتفاع درجة الانتماء، والرضا عن مستوي المعيشة إلي ارتفاع سن المبحوثين بمحافظة الشرقية.

أما محافظة أسيوط فقد تبين من نتائج الجدولين (٣،٤) تميز خصائص المبحوثين بها عن خصائص المبحوثين بمحافظة الشرقية في خمس متغيرات شخصية هي: الشعور بالمساواة، الشعور بالأمان، الشعور بالعزلة، الشعور بقلة الحيلة، التشاؤم، وقد يرجع ذلك لصغر سن المبحوثين ، كما يمكن إرجاع ذلك إلي ما يتميز به المجتمع الريفي بالوجه القبلي من استسلام للأمر الواقع حيث يعتبر امتثالا للقدرية وعدم اعتراض على قضاء الله وقدرته هذا بالإضافة إلي ما اتضح سابقاً من انخفاض المستوي التعليمي للمبحوثين بالمحافظة حيث تقل تطلعاتهم واهتماماتهم وتنخفض طموحاتهم ويقل شعورهم بقلة الحيلة والتشاؤم ويشعرون بالمساواة والأمان.

كما يلاحظ من الجدولين السابقين تميز خصائص المبحوثين بمحافظة أسيوط عن خصائص المبحوثين بمحافظة الشرقية في متغيران أسريان هما صغر حجم الأسرة، وانخفاض عمالة الأطفال، وقد يرجع ذلك لصغر سن أرباب الأسرة بالمحافظة وبالتالي انخفاض عدد الأطفال بالأسرة.

على مستوي القريتين عالية التنمية والقريتين منخفضة التنمية بالمحافظتين:

تظهر نتائج الدراسة بالجدولين (٣) (٤) أن المستوي التنموي المرتفع للقري المدروسة بالمحافظتين كان له أثراً ملموساً وإيجابياً على خصائص المبحوثين في كلاً من محافظتي الدراسة الشرقية وأسيوط حيث لوحظ بصفة عامة ارتفاع مستوي خصائص المبحوثين بالقريتين مرتفعة التنمية عن خصائص العينة بالقريتين منخفضة التنمية في محافظتي الدراسة وذلك في ست متغيرات شخصية وهي الشعور بالمساواة، والشعور بالأمان ،و الشعور بالعزلة، والشعور بقلة الحيلة، والانتماء، والرضا عن مستوي المعيشة، فى حين يظهر الجدول أن مستوي التشاؤم مرتفع في القريتين مرتفعة التنمية عنه في القريتين منخفضة التنمية وذلك بالنسبة لمحافظة الشرقية فقط وقد يرجع ذلك لارتفاع مستوي تعليم المبحوثين بالقريتين مرتفعة التنمية وبالتالي يزيد طموحهم عن الواقع الذي يعيشون فيه مما يزيد من التشاؤم لديهم هذا بالإضافة لانتشار البطالة بينهم مما جعلهم يشعرون بالتشاؤم .

كما تظهر نتائج الدراسة بنفس الجدولين ارتفاع خصائص المبحوثين في القريتين مرتفعة التنمية عن خصائص المبحوثين بالقريتين منخفضة التنمية بكل من محافظتي الدراسة في تسع متغيرات

أُسرية وهي: دخل الأسرة، وعدد أفراد الأسرة، وعدد العاطلين بالأسرة، والأمية، والتسرب من التعليم، والحالة الصحية، وامتلاك وسائل الإنتاج، وحالة المأوي (كهرباء، مياه، صرف صحي) وامتلاك الأدوات المنزلية، فيما عدا متغير واحد وهو عمالة الأطفال فقد تبين انخفاض عدد الأطفال العاملين بالقريتين منخفضة التنمية عن القريتين مرتفعة التنمية وذلك بمحافظة أسيوط فقط وقد يرجع ذلك لصغر سن المبحوثين بالقريتين منخفضة التنمية ولذلك قلت فرص إنجابهم للأطفال.

مما سبق يتضح أن ارتفاع المستوي التنموي بالقرى يؤثر إيجابياً على خصائص السكان الريفيين الشخصية فيزيد إحساسهم بالمساواة فيما بينهم وشعورهم بالأمان، ويزيد انتمائهم بمجتمعهم ويزيد من رضاهم عن مستوي معيشتهم وبالتالي يؤدى إلي الإقلال من شعورهم بالعزلة،و قلة الحيلة، والتشاؤم.

كما يؤثر أيضا ارتفاع المستوي التنموي بالقرى على الخصائص الأسرية للسكان الريفيين فيرتفع مستوي دخل الأسرة، ويقل عدد أفرادها وعدد العاطلين بها، وتقل عمالة الأطفال، ونسبة الأمية، ويقل التسرب من التعليم، وتتحسن كلا من الحالة الصحية لأفراد الأسرة وحالة المأوي، وزيادة امتلاكهم لوسائل الإنتاج و الأدوات المنزلية.

ثانياً : مناقشة نتائج الدارسة لتحديد مستويات الاستبعاد الاجتماعي للريفيين للقرى المدروسة بمحافظتي الشرقية وأسيوط:

يمكن مناقشة نتائج الدراسة الخاصة بتحديد مستويات الاستبعاد الاجتماعي للريفيين بمناقشة النتائج الخاصة لكل بعد من أبعاد الاستبعاد الأربعة بالإضافة إلي النتائج خاصة إجمالي الاستبعاد الاجتماعي ويتم ذلك فيما يلي:

الاستبعاد من الإنفاق:

يتضح من نتائج الجدول رقم (٥) أن ٧٣,١٪ من العينة الإجمالية للدراسة مستبعدين من جملة الإنفاق بمستوياته المختلفة وأن المتوسط الحسابي للاستبعاد من جملة الإنفاق لمحافظة الشرقية قد بلغ ١,٨ مقابل ٣,٠٩ بمحافظة أسيوط مما يشير إلي ارتفاع مستوي الاستبعاد من الإنفاق بمحافظة

أسيوط عنه بمحافظة الشرقية، ويرجع ذلك لانخفاض دخل الأسرة بمحافظة أسيوط عنه بمحافظة الشرقية لذلك ارتفع مستوى عدم كفاية الإنفاق على ضروريات الحياة .

وتشير النتائج بالجدول (٦) أن أعلى نسب الاستبعاد من الإنفاق كانت من نصيب بند التعليم حيث بلغت ٦١,١٪ من جملة المبحوثين بالمحافظتين يليها في الأهمية نسبة الاستبعاد من الإنفاق على بند الرعاية الصحية بنسبة ٤٥,٣٪ من جملة المبحوثين بالمحافظتين ، ثم عدم كفاية وقود الطهي بنسبة ٤٤,١٪ وكانت أقل نسب الاستبعاد من الإنفاق من نصيب الغذاء ٢٤,٥٪ ثم الاستبعاد من الإنفاق على الكساء بنسبة ٢٣,٥٪ وأن أقل نسب الاستبعاد من الإنفاق على الإطلاق كانت على بند الكهرباء ١٧,٢٪ ويمكن إرجاع ما سبق إلي ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء وانتشار الدروس الخصوصية التي التهمت دخول الفقراء المتدنية ولذلك كان بند التعليم هو صاحب أعلى نسب للاستبعاد من الإنفاق، أما عن الرعاية الصحية فالحالة متردية من حيث عدم وجود الوحدات الصحية بدرجة كافية وأن وجدت فتقل إمكانياتها من المعدات والأدوية والقوي البشرية من أطباء وأجهزة معاونة، والتأمين الصحي الذي لا تقع تحت مظلته كل فئات المجتمع ويتصف بعدم الاهتمام والإهمال الجسيم في العلاج والأدوية ولذلك يظهر نقص كبير في عدم كفاية أنفاق الريفيين على بند الرعاية الصحية.

أما بخصوص وقود الطهي فإن قري الجمهورية تعاني من عجز كبير في الغاز وارتفاع أسعار أنبوبة البوتاجاز ارتفاعا كبيرا عن سعرها الحقيقي. ومما سبق عرضه يتضح ارتفاع مستوي الاستبعاد من الإنفاق على ثلاث بنود هي التعليم، والصحة، والوقود مما يشير إلي ضرورة إيجاد الحلول السريعة لتصحيح أوضاع هذه الخدمات بالمناطق الريفية الفقيرة.

ومن جهة أخري تبين من جدول (٦) أن محافظة أسيوط تزيد فيها نسبة الاستبعاد من الإنفاق على البنود الضرورية للحياة الأساسية وهي الغذاء، والكساء، والكهرباء، والتعليم، والرعاية الصحية، في حين تزيد نسبة الاستبعاد من الإنفاق على السكن، وقود الطهي، المواصلات بمحافظة الشرقية وهذا يعني أن الريفيين بمحافظة أسيوط أكثر معاناة واستبعاد من الضروريات اللازمة للحياة نتيجة لارتفاع نسبة الفقراء فيما بينهم عن محافظة الشرقية الأشكال (١) (٢) (٣) (٤).

كما تشير النتائج إلي أنه كلما ارتفع مستوي التنمية بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد من جملة الإنفاق ومن الإنفاق على البنود المختلفة ويظهر هذا في كل من محافظتي الدراسة الشرقية وأسيوط.ويمكن أن يستدل من ذلك على أنه بالرغم من أن كل من محافظتي الدراسة تعتبر من المحافظات الفقيرة إلا أن المبحوثين بمحافظة الشرقية استطاعوا أن يختزلوا إشباعهم للحاجات الأساسية في الغذاء والكساء ، وظهر المستوى المرتفع من الاستبعاد في الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية ، أما المبحوثين بمحافظة أسيوط فلم يستطيعوا حتي إشباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والكساء ولكن ظهر مستوي مرتفع من الاستبعاد على كل بنود الإنفاق المدروسة

الاستبعاد من العمل:

تشير نتائج الدراسة بالجدول رقم (٧) أن غالبية المبحوثين ٩٣,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة بالمحافظتين مستبعدين من العمل بمستوياته المختلفة وأن المتوسط الحسابي لدرجة الاستبعاد من العمل بمحافظة الشرقية ١,٥٦ مقابل ١,٣٩ بمحافظة أسيوط وهذا يعني الارتفاع النسبي لمستوي الاستبعاد من العمل بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط.

ويبين كلا من الشكلين (٥) (٦) أنه كلما ارتفع مستوي التنمية بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد من العمل ويظهر هذا في كلا من محافظتي الدراسة الشرقية وأسيوط.

الاستبعاد من المشاركة في أنشطة المجتمع

يتضح من نتائج الدراسة بالجدول رقم (٨) أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٧٪ من إجمالي عينة الدارسة بالمحافظتين مستبعدين من جملة المشاركة في أنشطة المجتمع بمستوياته المختلفة وأن المتوسط الحسابي لدرجة الاستبعاد من جملة المشاركة بمحافظة الشرقية يبلغ ٤,٠٢ مقابل ٢,٤٩ بمحافظة أسيوط ويشير ذلك إلي ارتفاع مستوي الاستبعاد من جملة المشاركة في أنشطة المجتمع بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط.

كما تشير نتائج الدراسة بالجدول رقم (٩) إلي نوعين من المشاركة هما المشاركة السياسية والمشاركة الاجتماعية، فبالنسبة للمشاركة السياسية يبين الجدول أن أكثر من نصف جملة العينة

بمحافظتي الدراسة ٥٥,٨٪ مستبعدين من عضوية الأحزاب والنقابات، وأن ٢٢٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين مستبعدين من التصويت في الانتخابات، أما المشاركة الاجتماعية فتشير النتائج بالجدول أن أعلى نسب الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية كانت في عضوية منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في مناسبات المجتمع (مأتم، أفراح، .....) حيث بلغت ٥٠٪ لكل منهما وأن أقل نسب الاستبعاد من المشاركة الإجتماعية كانت من المشاركة في العمل التطوعي حيث بلغت ٢٦٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين.

ويمكن استنتاج أن أعلى نسب الاستبعاد من المشاركة كانت في عضوية منظمات المجتمع المدني، وعضوية الأحزاب والنقابات، ويرجع ذلك إلي أن عضوية المنظمات والأحزاب من أنواع المشاركة الرسمية ولذلك تقل نسبة المشاركين فيها ،وأن أقل نسب الاستبعاد كانت في التصويت للانتخابات وذلك لحرص الأفراد الريفيين على الإدلاء بأصواتهم حيث تلعب العصبية والقبلية دوراً كبيراً في هذا المجال بالريف المصري كما يدل انخفاض نسبة مشاركة الريفيين في مناسبات المجتمع المختلفة (مأتم .. أفراح .....) على فتور العلاقات الاجتماعية القوية التي كانت سائدة بين أفراد المجتمع الريفي ومع ذلك فإن مشاركتهم في العمل التطوعي ما زالت مرتفعة نسبياً عن غيرها من أنواع المشاركة وهي من نقاط القوي في المجتمع الريفي التي يجب استغلالها وتقويتها والعمل على استنهاض همم الريفيين لتشجيعهم على زيادة نسبة مشاركتهم في العمل التنموي التطوعي .

كما تشير نتائج نفس الجدول أن أفراد العينة بمحافظة الشرقية أكثر استبعادا من المشاركة السياسية عن محافظة أسيوط، وأن أفراد العينة بمحافظة أسيوط أكثر استبعاداً من ثلاثة أنواع للمشاركة الاجتماعية وهي: عضوية منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في العمل التطوعي، وممارسة الأنشطة الترفيهية الجماعية، وقد يرجع ارتفاع المشاركة السياسية بأسيوط لكون المجتمع الصعيدي يتميز بالقبلية والعصبية أكثر من مجتمع الوجه البحري حيث محافظة الشرقية وهي من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد للمشاركة في الإنتخابات، ومن جانب أخر فإن المجتمع الصعيدي بأسيوط أقل اندماجا في العمل الاجتماعي لطبيعته الانعزالية.

ويتبين من الأشكال رقم (٧) (٨) أنه كلما ارتفع مستوي التنمية بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد من جملة المشاركة في أنشطة المجتمع ومن أنواع المشاركة المختلفة كلا على حده ويظهر هذا في كل من محافظتي الدراسة الشرقية وأسيوط.

كما تشير النتائج بالجدول رقم (١٠) إلي انخفاض المستوى التنموي لقري الدراسة حيث يؤدى إلي زيادة تأييد المبحوثين بهذه القري لقيام ثورة (٢٥ يناير) ، وذلك لشعورهم بالأمل في أن تؤدى هذه الثورة إلي تحسين أوضاعهم التي طالما عانوا منها ومن العديد من أنواع الحرمان والنسيان من قبل النظام السابق الذي تجاهل قراهم وتنميتها لسنوات عديدة مما يؤكد على أن شعور الحرمان والاستبعاد يؤديان حتما إلي حدوث ثورة المواطنين علي الأنظمة الظالمة .

الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي

تشير نتائج الدراسة بالجدول رقم (١١) أن جميع المبحوثين بالمحافظتين مستبعدين من جملة التفاعل الاجتماعي بمستوياته المختلفة وأن المتوسط الحسابي لدرجة الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بمحافظة الشرقية بلغ ١٠,٤١ مقابل ١٠,٢٥ بمحافظة أسيوط، ويشير ذلك إلي الارتفاع النسبي لمستوي الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط حيث لا توجد فروق كبيرة بين المتوسط الحسابي لكلا من المحافظتين.

كما توضح النتائج بالجدول رقم (١٢) أن جميع المبحوثين بالمحافظتين تقريبا مستبعدين من العلاقات الطيبة مع الآخرين بدرجات متفاوتة، وأن مستوي الاستبعاد بمحافظة أسيوط يزيد عن مستوي الاستبعاد بمحافظة الشرقية، ومن جهة أخري تبين الأشكال (١٣) (١٤) أنه كلما ارتفع المستوي التنموي بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين وذلك على مستوي كلا من محافظتي الدراسة.

أما الجدول رقم (١٣) فهو يبين أن أغلب المبحوثين بالمحافظتين ٩٠,٤٪ مستبعدين من وجود أفراد يؤازرون المبحوث عند الحاجة إليهم بدرجات متفاوتة، وأن مستوي الاستبعاد بمحافظة الشرقية أعلى منه بمحافظة أسيوط حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظة الشرقية ٢,٢٥ مقابل ١,٥٢ لمحافظة

أسيوط ومن جهة أخري تبين الأشكال (١٥) (١٦) أنه كلما ارتفع المستوي التنموي بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد من وجود أفراد يؤازرون المبحوث عند الحاجة إليهم وذلك بمحافظة الشرقية ويظهر العكس بمحافظة أسيوط.

ومن جهة أخري تشير نتائج الدراسة بالجدول (١٤) أن جميع المبحوثين بالمحافظتين تقريبا مستبعدين من الشعور بأهمية الدور، كما تبين ارتفاع مستوي الاستبعاد من شعورهم بأهمية دورهم في المجتمع وذلك بمحافظة أسيوط عن الاستبعاد بمحافظة الشرقية حيث بلغ المتوسط بالشرقية ٣,٣٨ مقابل ٤,٥٥ بمحافظة أسيوط وتبين الأشكال (١٧) (١٨) أنه كلما ارتفع مستوي التنمية بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد من شعور المبحوثين بأهمية دورهم بالمجتمع وذلك على مستوي كلا من محافظتي الدراسة.

ويشير العرض السابق لنتائج الدراسة الخاصة بالتفاعل الاجتماعي إلي أن أعلي مستويات الاستبعاد الاجتماعي كانت في الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي وذلك على مستوي كل من محافظتي الدراسة ، ويستدل من ذلك على تفكك المجتمع وافتقاره لعمليات الاندماج الاجتماعي بين أفراده مما يؤكد علي احتياجنا ألي سياسة تعزز التماسك الاجتماعي والاندماج بوصفة هدفاً استراتيجياً لأن المجتمع الذي يتباعد أفراده لا يمكن أن يحقق التنمية الإنسانية المنشودة

جملة الاستبعاد الاجتماعي:

تشير نتائج الدراسة بالجدول رقم (١٥) إلي أن ٤٣,٨٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين وقعوا فى المستوي المتوسط للاستبعاد الاجتماعي أما المستوي المنخفض والمستوي المرتفع فقد بلغت نسبة من وقعوا فيه ٢٨,٨٪، ٢٧,٤٪ على الترتيب أي أن مستوي الاستبعاد بالنسبة لإجمالي العينة يميل إلي المتوسط.

ويوضح كلا من الشكلين (١٩) (٢٠) أنه كلما ارتفع مستوي التنمية بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد الاجتماعي وذلك بكل من محافظتي الدراسة على السواء.

ومما سبق يمكن استنتاج ما يأتي:

أن مستوي الاستبعاد الاجتماعي بمحافظة الشرقية أعلى منه بمحافظة أسيوط حيث يرتفع هذا المستوي أيضا بالنسبة لبنود الإنفاق على السكن وقود الطهي، والمواصلات. كما يرتفع مستوي الاستبعاد بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط في الاستبعاد من العمل، والاستبعاد من جملة المشاركة والاستبعاد من المشاركة السياسية، ويرتفع مستوي الاستبعاد أيضا من جملة التفاعل الاجتماعي، ومن وجود أفراد يؤازرون المبحوث عند الحاجة إليهم. وقد يرجع ارتفاع مستوي الاستبعاد الاجتماعي بأبعاده السابقة بمحافظة الشرقية إلي أن ثقافة المجتمع الريفي بالوجه البحري قد تكون أكثر أنفتاحا على العالم ويكون الريفيين أكثر تطلعاً لمستوي أفضل من المعيشة اللائقة ولذلك يكون شعورهم بالاستبعاد أعلى من شعور الريفيين بالمجتمع الريفي بالوجه القبلي حيث أنه مجتمع منغلق على نفسه إلي حد ما وغير منفتح ولذلك يكون إحساسهم بالاستبعاد أقل.

كما تدل النتائج السابقة إلي ارتفاع مستوي الاستبعاد بمحافظة أسيوط عن محافظة الشرقية في الأبعاد الثلاثة الآتية: البعد الاول هو : جملة الإنفاق (خاصة على التعليم، والرعاية الصحية، والغذاء، والكساء والكهرباء) وهي تعتبر من الضروريات الأساسية للحياة وقد يرجع ذلك إلي زيادة عدد الفقراء بمحافظة أسيوط عنه بمحافظة الشرقية، والبعد الثاني هو الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية خاصة العضوية فى منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في الأنشطة الترفيهية الجماعية، والعمل التطوعي والبعد الثالث وهو الوعي بأهمية دورهم في المجتمع، والاستبعاد من العلاقات الطيبة مع الآخرين ، وقد يرجع ذلك لطبيعة المجتمع بالوجه القبلي في ضعف المشاركة الاجتماعية وقلة التفاعل وتكوين علاقات طيبة بين الناس وعلي الرغم من هذا الاختلاف بين محافظتي الدراسة في مستوي الاستبعاد الاجتماعي بأبعاده الأربعة إلا أن الاستبعاد من كل بعد من هذه الأبعاد يعد نتيجة في حد ذاتها ، أي أن المشاركة فى كل بعد تعتبر أمراً ضروريا للاندماج الاجتماعي وعلي النقيض من ذلك يكون نقص المشاركة في أي بعد من هذه الأبعاد كفيلاً بإحداث الاستبعاد الاجتماعي ، أي أن كلا المحافظتين يتمتعان بوجود الاستبعاد الاجتماعي بجميع أبعاده ولكن بدرجات متفاوتة .

أن أعلى مستويات الاستبعاد الاجتماعي بمحافظتي الدراسة على السواء كانت مرتبة كالتالي : الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي، يلي ذلك الاستبعاد من العمل، ثم الاستبعاد من المشاركة في أنشطة المجتمع، وأخيرا كان أقل مستوي لأبعاد الاستبعاد الاجتماعي هو الاستبعاد من الإنفاق وقد يرجع هذا التشابه في ترتيب أبعاد الاستبعاد الاجتماعي بمحافظتي الدراسة الشرقية وأسيوط لكونهما ينتميان إلي نفس المستوي المرتفع من الفقر حيث تعتبر محافظة الشرقية من أفقر محافظات الوجه البحري، وتعتبر أسيوط من أفقر محافظات الوجه القبلي ومن ذلك تظهر ضرورة إجراء قياس الاستبعاد الاجتماعي بمحافظات أخري مختلفة في المستوي التنموي ومستوي الفقر.

أنه كلما ارتفع مستوي التنمية بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد الاجتماعي بجميع أبعاده، الاستبعاد من الإنفاق، الاستبعاد من العمل، الاستبعاد من المشاركة بأنشطة المجتمع، الاستبعاد من التفاعل الاجتماعي وذلك في كل من محافظتي الدراسة الشرقية وأسيوط على السواء، أي أن عملية التنمية وما يتبعها من تقديم الخدمات لأفراد المجتمع تسهم بشكل كبير فى تحديد درجة الاستبعاد أو التماسك فى المجتمع .

ثالثا :مناقشة نتائج الدراسة الخاصة بتحديد الفروق في درجة الاستبعاد الاجتماعي بين القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية بمحافظتي الدراسة.

تظهر نتائج بالجدول رقم (١٦) معنوية الفروق بين القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية في كل من جملة الاستبعاد الاجتماعي، وأبعاده المختلفة ،الاستبعاد من الإنفاق،والاستبعاد من العمل، والاستبعاد من المشاركة في أنشطة المجتمع، والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي وذلك بالنسبة لمحافظة الشرقية.

في حين تشير نتائج الدارسة بالجدول رقم (١٧) معنوية الفروق بين القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية في كل من جملة الاستبعاد الاجتماعي والاستبعاد من العمل والاستبعاد من التفاعل الاجتماعي بينما لم تثبت معنوية الفروق بالنسبة للاستبعاد من الإنفاق والاستبعاد من المشاركة في أنشطة المجتمع وذلك بالنسبة لمحافظة أسيوط.

وهذا ما أكدته النتائج في الجزء السابق (الجزء الثاني) وهو أنه كلما ارتفع مستوي التنمية بقري الدراسة أنخفض مستوي الاستبعاد الاجتماعي .

رابعاً : مناقشة نتائج الدراسة الخاصة بعلاقة متغيرات الدراسة المستقلة بدرجة الاستبعاد الاجتماعي بالقريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية بمحافظتي الدراسة:

تشير نتائج الجدول رقم (١٨) إلي أن هناك بعض المتغيرات التي يزداد وجودها مع زيادة مستوي الاستبعاد الاجتماعي أي أن العلاقة بينهم علاقة طردية موجبة فنجد أنه كلما ارتفع مستوي الاستبعاد الاجتماعي للمبحوثين كلما زاد مستوي هذه المتغيرات وهي المتغيرات الشخصية (مثل الشعور بالعزلة،و الشعور بقلة الحيلة، والتشاؤم) والمتغيرات الأسرية مثل (عدد المتسربين من التعليم بالأسرة، وعمالة الأطفال، وعدد الأميين بالأسرة).

ومن جهة أخري تبين أن هناك بعض المتغيرات التي يقل مستواها مع ارتفاع مستوي الاستبعاد الاجتماعي، أي أن العلاقة بينهم علاقة عكسية سالبة فنجد أنه كلما ارتفع مستوي الاستبعاد الاجتماعي لأفراد العينة أنخفض مستوي خمس متغيرات شخصية وهي (مستوي التعليم، والشعور بالمساواة، والشعور بالأمان،و الانتماء،وانخفاض رضاهم عن مستوي معيشتهم) كما ينخفض مستوي أربع متغيرات أسرية هي (دخل الأسرة، والحالة الصحية لأفراد الأسرة، وحالة المأوي) حيث يقل توصيل المرافق لهم من الكهرباء ومياه وصرف صحي ويقل امتلاكهم للأدوات المنزلية وأن جميع هذه العلاقات توجد في القريتين مرتفعة التنمية والقريتين منخفضة التنمية بكل من محافظتي الدراسة ولكن مع اختلاف قوة هذه العلاقة ومستوي معنوياتها مع كل مستوي من مستويات التنمية.

ومما سبق نستطيع أن نستنتج أن زيادة مستوي الاستبعاد الاجتماعي له بعض الآثار السلبية على نفسية المبحوثين فيزيد من شعورهم بالعزلة وقلة الحيلة والتشاؤم وبالتالي يصبحون أفراد غير منتجين ويتصفون باللامبالاة وعدم الايجابية مما يكون له آثار سيئة على عملية التنمية في المجتمع كما يكون له آثار سيئة على بعض خصائص الأسرة فيزيد عدد المتسربين من التعليم ويزداد عدد الأميين وكذلك عمالة الأطفال.

في حين أن العمل على خفض مستويات الاستبعاد الاجتماعي عن طريق حزمة من الإجراءات والقوانين التي تساعد علي تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع سوف يؤدى إلي

شعورهم بالمساواة وتكافؤ الفرص والأمان والانتماء والرضا عن مستوي معيشتهم بالإضافة إلي تميز الأسرة بارتفاع الدخل وجودة الحالة الصحية وتحسن حالة المأوي ويزيد امتلاكهم للأدوات المنزلية، أي بمعني أخر يشعرون بجودة نوعية الحياة لهم ولأسرهم.

خامسا: مناقشة نتائج الدراسة الخاصة بالتعرف على الظواهر الاجتماعية والجرائم الموجودة بمحافظتي الدراسة.

تشير نتائج الدراسة بالجدول رقم (١٩) أن هناك خمس ظواهر اجتماعية وجرائم هي الأكثر انتشاراً بمحافظتي الدراسة وهي تأخر سن زواج الذكور، وعنوسة الفتيات، والسرقة،وعمالة الأطفال، والنصب والاحتيال وكانت نسبة كل منهم ٦٥,٥٪، ٣٩,٤٪، ٣٨٪، ٣٥,٢٪، ٣١,٦٪ من جملة عينة الدراسة بالمحافظتين على الترتيب كما يشير الجدول إلي ارتفاع نسبة انتشار ست ظواهر اجتماعية وجرائم بمحافظة أسيوط عنها بمحافظة الشرقية وهي عمالة الأطفال، وتعاطي المخدرات، والمشاجرات، والتسرب من التعليم،والقتل، والبلطجة حيث كانت نسبة كل منهم ٤٠,٧٪ ، ٣٨,٧٪ ،٣٧,٧٪ ، ٣٤٪، ٢٥٪ ،٢٠,٥٪ على الترتيب من عينة الدراسة بمحافظة أسيوط مقابل ٢٩,٨٪ ، ١٧٪ ، ٢١,٥٪، ٧,٥٪، ١١,٣٪، ٧,٨٪ على التوالي من عينة الدراسة بمحافظة الشرقية في حين ترتفع نسبة انتشار أربع ظواهر اجتماعية و جرائم بمحافظة الشرقية عنها بمحافظة أسيوط وهما تأخر سن الزواج للذكور، عنوسه الفتيات، النصب والاحتيال، السرقة حيث ذكر ذلك بنسب ٨٢٪، ٤٣,٣٪، ٣٨,٣٪، ٣٤,٥٪، على الترتيب من عينة الدراسة بمحافظة الشرقية مقابل ٤٩٪، ٣٦٪، ٢٥٪، ٣٨,٧٪، على التوالي من عينة الدراسة بمحافظة أسيوط.

ويمكن استنتاج أن الظواهر الاجتماعية الأكثر انتشاراً بمحافظة أسيوط تعتبر من المشكلات ذات الارتباط بالفقر حيث أن مستوي الدخل بمحافظة أسيوط أقل من مثيلة بمحافظة الشرقية حيث عمالة الأطفال والتسرب من التعليم، في حين تنتشر الظواهر الاجتماعية الخاصة بتأخر سن الزواج للذكور والعنوسة للفتيات بمحافظة الشرقية حيث انتشار البطالة بين أفراد العينة بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط ولارتفاع نسبة الاستبعاد الاجتماعي من العمل بمحافظة الشرقية عنه بمحافظة أسيوط.

كما يشير الشكل رقم (٢١) ارتفاع نسبة انتشار جميع الظواهر الاجتماعية والجرائم بالقريتين مرتفعة التنمية عن انتشارها بالقريتين منخفضة التنمية بمحافظة الشرقية فيما عدا عمالة الأطفال والنصب والاحتيال فيزيد انتشارهما بالقريتين منخفضة التنمية عن انتشارهما بالقريتين مرتفعة التنمية وقد يرجع ذلك إلي ارتفاع نسبة التشاؤم لدي المبحوثين بالقريتين مرتفعة التنمية عن المبحوثين بالقريتين منخفضة التنمية مما يعمل علي انتشار الظواهر السلبية نتيجة لذلك.

أما الشكل رقم (٢٢) فيشير إلي ارتفاع نسبة انتشار خمس جرائم بالقريتين مرتفعة التنمية عن انتشارهم بالقريتين منخفضة التنمية بمحافظة أسيوط. وهي البلطجة والقتل والمشاجرات والسرقة وتعاطي المخدرات في حين يزيد انتشار أربع ظواهر اجتماعية وجريمة واحدة في القريتين منخفضة التنمية عن انتشارهم بالقريتين مرتفعة التنمية بنفس المحافظة وهي التسرب من التعليم، وعنوسة الفتيات، وعمالة الأطفال، والنصب والاحتيال، وتأخر سن الزواج للذكور،وقد يرجع ذلك إلي انخفاض دخل الأسرة بالقريتين منخفضة التنمية عن مثيلهما بالقريتين مرتفعة التنمية لذلك ينتشر بها الظواهر ذات العلاقة بانخفاض الدخل .

الفصل الثاني

الرؤية المقترحة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي

أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج التي تم مناقشتها ثم صياغتها في رؤية شاملة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي نوصي بها الجهات المسئولة عن وضع سياسات التنمية ومحاربة الفقر في محافظات الجمهورية تشمل ما يلي :

أ - قيام الدولة بإنشاء هيئة أو جهاز يكون مسئولا عن رصد الاستبعاد الاجتماعي ومعرفة أبعاده بجميع محافظات الجمهورية المختلفة في بيئتها ومستوي تنميتها ومدي انتشار الفقر بها وذلك لرسم خريطة للاستبعاد الاجتماعي مكملة لخريطة الفقر ،ومن المقترح أن يقوم قسم بحوث المجتمع الريفي بمعهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بمركز البحوث الزراعية بهذه المهمة.

ب - تبني لرؤية شاملة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي ترتبط ارتباطا كليا بإستراتيجية محاربة الفقر على أن تحتوى على البنود التالية :

أولاً : إدماج الريفيين فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحقيق ذلك بالآليات التالية:

قيام الدولة بالإسراع بعملية التنمية ووضع الأولوية لسكان الريف خاصة بالوجه القبلي وإمدادهم بالمرافق والخدمات المختلفة (مياه الشرب النقية - الصرف الصحي - الكهرباء - المدارس - المستشفيات - الوحدات الصحية - .....الخ) مما يساعد على دمج المستبعدين منهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

عودة الدولة للقيام بدورها في حماية المزارعين خاصة الصغار منهم بتدعيم مستلزمات الإنتاج وانتهاج السياسة السعريه المناسبة لتكاليف أنتاج المحاصيل الزراعية وتفعيل دور التعاونيات الزراعية وذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمساواة بزيادة الدخول لفقراء الريف خاصة ريف الوجه القبلي.

تكثيف الجهود الرامية لتشجيع أصحاب المشروعات والمؤسسات الصناعية المنتشرة فى ريف مصر ورجال الأعمال الوطنيين للقيام بدورهم فى المسئولية الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية وحل مشاكلها والنهوض بها لمساندة الحكومة في الإسراع لتحقيق مجتمعات ريفية متطورة تليق بحياة كريمة .

ثانياً : العمل على إتباع سياسة تعزز التماسك الاجتماعي وتحث على العمل الجماعي وذلك عن طريق الآليات التالية :

دمج السكان الريفيين فى كيانات او روابط او منظمات بوصفه هدفا استراتيجيا لمحاربة الاستبعاد إيجاد السبل التي تعمل علي تحسين العلاقات بين أفراد المجتمع وقياداتهم الرسمية وغير الرسمية .

العمل علي إشراك أفراد المجتمع في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بقراهم حتى يكونوا أكثر حرصاً في الحفاظ عليها مما يزيد من شعورهم بأهمية دورهم في المجتمع على أن يتم ذلك بتدريب قيادات المجتمع المحلي لكي يتمكنوا من دمج السكان الريفيين في عمليات التنمية وتعزيز التماسك الاجتماعي بينهم .

ثالثاً : القضاء على البطالة تعتبر قضية محورية لتقليص الظواهر الاجتماعية السلبية مثل عنوسة الفتيات وتأخر سن الزواج للذكور وعمالة الأطفال وذلك عن طريق الآليات التالية :

١ - القيام بأنشطة إعادة التأهيل والتدريب من أجل العمل.

٢ - القيام بتنمية القدرات الابتكارية للشباب.

٣ - العمل علي تشجيع أنشاء روابط بين أصحاب المشروعات الصغيرة وصغار الزراع وتسهيل إجراءات تنفيذها وتقييمها وتقديم القروض المناسبة.

رابعاً : إنخفاض المشاركة بين الريفيين وخاصة المشاركة السياسية والمشاركة الرسمية في منظمات المجتمع المدني لذلك توصي الدراسة بالعمل على تفعيل المشاركة لجميع شرائح المجتمع الريفي وعدم استبعاد اى فئة منهم لكي يمكن الاستفادة من الطاقات الكامنة لجميع فئات المجتمع وذلك عن طريق توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن هذه المنظمات والأحزاب السياسية وأهدافها وأنشطتها لتمكين الريفيين من الانضمام إلي عضوية الأحزاب على أسس واضحة وسليمة .

خامساً: توفير الرعاية الصحية للمواطنين بإنشاء وحدات صحية بالقرى المحرومة والعمل علي تزويدها بأطباء متخصصين ومعاونيهم وتوفير الأدوية والمعدات الطبية اللازمة للنهوض بهذه الوحدات وأن تشمل مظلة التأمين الصحي كل الريفيين على اختلاف أعمارهم وإعمالهم.

سادساً : تطوير التعليم كماً وكيفاً وتقليل نفقاته بزيادة فرص الحصول على التعليم الثانوي والعالي لما في ذلك من دور هام في الحراك الاجتماعي الصاعد ، مع القضاء علي ما أصاب التعليم من التعددية التي تقلل من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين كافة فئات المجتمع .

سابعاً : التوسع في برامج التغذية بالمدارس وخاصة في المناطق الفقيرة التي يزيد فيها المستبعدين من الإنفاق على الغذاء والتغذية وهم الفقراء فقرا مدقعا بريف الوجه القبليً.

ثامناً : يجب وضع آليات التنفيذ وأولوياته بما يتناسب مع مستوى وشكل الاستبعاد الاجتماعي بكل محافظة من محافظات الجمهورية معتمدين في ذلك على خريطة الاستبعاد الاجتماعي والتي سوف تقوم بوضعها الهيئة أو الجهاز المقترح سابقا والمختص برصد الاستبعاد الاجتماعي .

تاسعاً : يقترح أنشاء موقع على الانترنت يسمح بالتواصل المستمر بين أهل الريف وقياداتهم من جهة والجهات المسئولة عن رصد الاستبعاد الاجتماعي للتعرف على مشاكلهم وإيجاد حلول عاجلة لها .

قائمة بالمراجع المستخدمة

عبد الحليم، عصام حسني محمد، (٢٠٠٨) تأثيرات السياسات الاقتصادية على الفقر دراسة تطبيقية على مصر المؤتمر السنوي ٣٨ لقضايا السكان والتنمية معهد التخطيط القومي، مصر.

UNDP& institute of National Planning. (2005)-Egypt Human Development Report 2005، Choosing our future: Towards a New social contrect.

البنك الدولي (١٩٩٢)، دراسة قطرية عن تخفيف حدة الفقر خلال تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، واشنطن.

معهد التخطيط القومي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ١٩٩٧ تقرير التنمية البشرية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٥) دراسة برامج ومشروعات الحد من الفقر في المناطق الريفية للدول العربية، الخرطوم.

التقرير السنوي الثالث للمنظمات العربية الأهلية (٢٠٠٣) مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية.

تشامبرز ، روبرت (١٩٩٣) (ترجمة محجوب عمر) التنمية الريفية وضع الاواخر اوائل ، دلمون للنشر ، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية نيقوسيا .

برنامج الأمم المتحدة الأنمائي (٢٠٠٣): الفقر الذاتي ورأس المال الاجتماعي في مصر من أجل إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر، القاهرة.

http:// Islam fin. Go – forum. Net/ 190 Topic 16/2/2011

سونيا محي الدين نصرت (٢٠٠١) :الفقر في الريف ،دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للفقر في أربع قرى بمحافظتي البحيرة ، والمنيا، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

غدنز، أنتوني ترجمة فايز الصباغ: ٢٠٠٨ علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) الطبعة الرابعة، المنظمة العربية للترجمة مع مؤسسة ترجمان.

غيث، محمد عاطف: ١٩٩٣، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

Bourguignon، f.(2005). The Poverty – Growth –INEQUALITY TRIANGLE:WITH SOME REFLECTIONS EGYPT . Cairo: ECES.

حجازي عزت (١٩٩٦) الفقر في مصر ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، القاهرة .

مركز دراسات قناة النيل الثقافية (٢٠٠٧) ثقافة الفقراء (دراسة في بنية وجذور الثقافة المصرية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

نصار، على (٢٠٠٢)، مدينة المستقبل وعلاقتها بالتنمية البشرية في الموارد والطاقات والقدرات

البشرية (مشروع توشكي) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

ديكو، مصطفي (٢٠٠٨) علاقة الفقر ببعض المشكلات الاجتماعية في الأسرة الريفية بمحافظة الغربية، رسالة دكتوراه كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة.

هبة الليثي (٢٠٠٥) تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية ،القاهرة .

معهد التخطيط القومي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [undp] (١٩٩٨) تقرير التنمية البشرية.

شقوير، فاروق وسليمان، عزة، (١٩٩٢): الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

خليل، محمود، (٢٠٠٤): العولمة والسيادة (إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات إستراتيجية السنة ١٤ العدد ١٣٦، فبراير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

بيومي، محمود، (٢٠٠١)، نظرية علم الاجتماع الاتجاهات الحديثة والمعاصرة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

Korayem،k. (1997). "Egypt's Economic Reform and structural Adjustment (ERSAP) Cairo. ECES.

سراج الدين، إسماعيل، وعبد المنعم سعيد (٢٠٠٣): تطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم خلال القرن العشرين، مركز منتدى الحوار مكتبة الإسكندرية، الدراسة الأولي، يونيو، الإسكندرية.

عبد الله، طارق، (١٩٩٩) التنمية مطلب حضاري أم استمرارية وهم؟ (رؤية نقدية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد المعطي، عبد الباسط، وآخرون (١٩٩٢) أهم التغيرات الاجتماعية والبشرية المصرية ذات الصلة بمسائل السكان، ندوه المسألة الفلاحية الزراعية، مركز البحوث العربية، القاهرة.

Copyright 200i-2012 American Coptic (WWW.AMCOPTIC . com) 2009

Warld Bank.A.R.E. Poverty assessment RP. No. 39885.2007. VOL.1.

Http// islamfin. Go. Forum. Net/ 19-to pic 16/2/2011

httR//WWW. Ejtemay. Com/show tht ead. Php& t= 7488. 18/2/2011

كاميليا الصلح: (١٩٩٥)، المرأة في منطقة الاسكوا، قضايا واهتمامات، سلسلة دراسات الاسكوا عن المرأة العربية في التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

كشك، محمد عاطف: (١٩٩٧)، فقر البيئة ،وبيئة الفقر، وقائع الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري، المنيا، أكتوبر.

نادية خليل حسن (١٩٩٦): المرأة والفقر والتنمية الزراعية، الندوة القومية عن دور المرأة الريفية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

شاكر، محمد حامد زكي(٢٠٠٦): سياسات وبرامج الحد من الفقر في جمهورية مصر العربية، ندوة سياسات وبرامج الحد من الفقر، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، بالمشاركة مع المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، ديسمبر، القاهرة.

World Bank. (2004). Arab Republic of Egypt: A poverty Reduction strategy for Egypt. Egypt: Middle East and North Africa Region.

معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (undp) ،(٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية (مصر) نحو عقد اجتماعي جديد، القاهرة.

معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ، (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لمصر: العقد الاجتماعي في مصر. دور المجتمع المدني. مصر.

هيلز، جون ولدغران، جوليان وبياشو، دافيد (ترجمة محمد الجوهري) ٢٠٠٧: الاستبعاد الاجتماعي – محاولة للفهم – عالم المعرفة، العدد ٣٤٤ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

HttR// WWW. Anna baa. Org/ nbanews/67/609.HTM2011 5 - 28

هورست افهيلد (ترجمة عدنان عباس) : (٢٠٠٧) ، اقتصاد يغدق فقرا ، عالم المعرفة ، العدد ٣٣٥ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

معهد التخطيط القومي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠١٠) تقرير التنمية البشرية في مصر – شباب مصر بناة المستقبل – القاهرة.

جمال الدين،أحمد (٢٠٠٦)، أهداف التنمية في الألفية الثالثة والمؤثرات المرتبطة بها، ندوه سياسات وبرامج الحد من الفقر، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مع المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، القاهرة.

جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣) محافظة الشرقية.

جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣) محافظة أسيوط .